

# المال والتجارة

EL MAL WALTGARAH

اللائحة الداخلية المعدلة لنقابة التجار

بدلات التفرغ .. هل تخضع لمبرات أم لمعايير ؟

- المال والتجارة في المؤتمر الضريبي الثالث
- الاجور التقديري والمستوى العام للاسعار في مصر
- الحركة التعاونية في المملكة العربية السعودية
- معامل المرونة في الاتفاق السياحي
- كفاءة عمليات التحصيل في مؤسسة الائتمان
- سويسرا كمركز مالي دولي
- المراجعة الاجتماعية لبيانات التكاليف
- النول المتخلفة ومشكلة التضخم المستورد
- الوعي الضريبي في الدانيمرك

السنة الثامنة

العدد ٨٢

٥ فبراير ١٩٧٦

الشنن ٢٠ قرشا



الشركة الشرقية

تقدم أحدث أنواع التأمين على الحياة وأمناء .. في مدينتنا

شركة الشرق للتأمين

المركز الرئيسي : ١٥ شارع قصر النيل - القاهرة

على أساس مبلغ تأمين ائصال ١٠٠٠ جنيه لمدة ٢٥ او ٤٥ سنة

- في حالة بقاء المؤمن عليه على قيد الحياة حتى نهاية مدة التأمين تدفع الشركة ضعف مبلغ التأمين الاصل ( ٢٠٠٠ جنيه )
- في حالة الوفاة العادية تدفع الشركة فوراً مبلغ التأمين الاصل ١٠٠٠ جنيه مضافاً اليه زيادة سنوية قدرها ٥ ٪ ( ٥٠٠ جنيه )
- عند كل سنة تأمينية من بدء التأمين حتى تاريخ الوفاة بموافقة ضعف مبلغ التأمين الاصل
- في حالة الوفاة بم حادث تدفع الشركة مبلغ التأمين الاصل ١٠٠٠ جنيه بالإضافة الى مبلغ التأمين المستحق في حالة الوفاة العادية
- في حالة الوفاة بعمر كحد أدنى تدفع الشركة ضعف مبلغ التأمين الاصل ٢٠٠٠ جنيه
- في حالة وفاة المؤمن ( بعد وفاة المؤمن عليه وقبل نهاية مدة التأمين ) تدفع الشركة مبلغ التأمين الاصل ( ١٠٠٠ جنيه ) مؤخرى وروية بالإضافة
- للمؤمن عليه في المدة من الميعاد على فرض بعد سداد أقساط سنوية فقط . ويعتبر تقديراً للمؤمن من المزايا في حالة الرجوع والتأمينات الاحتياطية المرحلية
- يشترط ان يخطأ الحريق لاأمينية بد من تسقط إضائات



# شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية

١٩ شارع الجمهورية / القاهرة

## أهداف الشركة ونشاطها:

تصدير الحاصلات الزراعية إلى أسواق دول أوروبا الغربية والشرقية والدول  
الغربية ودول آسيا وأفريقيا.

## أهم المحاصيل التي تصدر:

الأرز - البطاطس - البصل - الفول السوداني - الكوسة - الطماطم - الفاصوليا والفلفل  
الأخضر - الخرشوف - الباذنجان - الزucchini - المانجو - الميناءات الطيبة .

## أهم منشآت الشركة:

للمشركة أكبر محطة لفرز وتعبئة الخضراوات والمحاصيل الزراعية للتصدير من أهم  
محطات الملامسة والبضائع بالإسكندرية .. ومحطة تجميع وتعبئة الفول  
السوداني بالإسكندرية .. ومحطة كشيش بالمنوفية ..



العنوان التلفزيوني : نايلكسبورت

تليفون : ٩١٩٥٤٤ / ٤٦ / ٩٣٧ / ٧٩٨ ..

م.م. ٤٤٤٠ القاهرة د ٤٠٣٠ الإسكندرية ..

اهداءات ٢٠٠١

المخرج / محمد راجح نجاس

وحيل وزارة الثقافة سابقا

## في هذا العدد

### ● كلمة التحرير

- أمود وشكالي لا بد لها من حل ..... ٢  
— أحمد عاطف عبد الرحمن

### ● تحقیقات

- بدلات التفرغ .. هل تفضع لمبررات أم لا ..... ٣  
— المال والتجارة في الأونز الفرسى الثالث ..... ٨

### ● اقتصاد وتنمية

- الأجور النقدية والمستوى العام للأسعار في مصر ..... ٢٦  
— صلاح الدين مندور  
— الحركة التعاونية في المملكة العربية السعودية ..... ١٤  
— دكتورة حديدة زهران  
— معامل المرونة في الاتقال السياحي ..... ٢٧  
— مصطفى زيتون  
— التنمية الاقتصادية والنمو السكاني في مصر ( بالانجليزية ) ( I ) ..... ٨٨  
— محمد شريف نوبل  
● الألائحة الداخلية الكاملة لنقابة التجارين وفقا لآخر التعديلات ..... ٦٣

### ● إدارة الأعمال

- العوامل المؤثرة في كفاءة عمليات التحصيل في المؤسسة المصرية العامة للتأمين الزراعي والتعاوني ( I ) ..... ١٨  
— دكتور أحمد عبد الوهاب بريالية  
— مفهوم التنمية الاقتصادية وعلاقته بالإصلاح الإداري ( I ) ..... ٢٢  
— السيد العتيابي

### ● محاسبة وتكاليف

- الطاقة الإنتاجية - تعاريف ومفاهيم ..... ٤٨  
— سامي عبد الرحمن قابل  
— المراجعة الاجتماعية لبيانات التكاليف ..... ٣٣  
— سمير أبو الفتوح صالح

### ● دراسات جامعية

- الدول المتخلفة ومشكلة التفسخ المستورد ..... ٧٥  
— محمد نور الدين

### ● دراسات مصرفية

- البنوك الأجنبية في مصر ..... ٢٤  
— سويسرا كمرز مالي دولي ..... ٢٥  
— استخدام الحاسبات الإلكترونية في البنوك المتوسطة والصغيرة ..... ٢٧  
— إبراهيم عبد الرحمن رافى  
— السيد محمد السيد

### ● شرائب

- ضريبة كسب العمل والوعى الميرسي في الدارجة ..... ١٢  
— غلام القريب كشك

### ● عمل وعمال

- استمرارية أمية العاملين يحدد الاقتصاد القوي ..... ٥٤  
— ودع يعقوب

### ● الأبواب النابتة

- مجلة البنوك ..... ص (٢٤) — كتب ومكتبات ..... ص (٥٥)  
— مصطلحات اقتصادية ..... ص (٥٢) — جيات الفرق ..... ص (٥٧)  
— س ج في شأن العاملين ..... ص (٦٠) — أنت تسأل ونحن نجيب ..... ص (٥٦)  
— قسائيا وأحكام ..... ص (٥٣) — مع الأحداث الاقتصادية ..... ص (٢٢)  
— رسائل جامعية ..... ص (٢٠)

## المسال والتجارة

مجلة شهرية علمية  
تجارية اقتصادية

يصدرها

نادى التجارة

بالاشتراك مع الفدرالية التجارية بالمصرية

رئيس مجلس الإدارة

دكتور أحمد الشوبلي

رئيس التحرير

أحمد محمد شايع

مدير التحرير

أحمد عاطف عبد الرحمن

مجلس الإدارة

محمد شحاته دياب

يوسف يوسف الرباطي

عبد الحكيم صليح

عادل ليس

الإدارة والتحرير والإعلان:

القاهرة: ١١ شارع مرسي

مباني التحرير: ٩٧١٩٠

بشبكة الكوم: ٢٥٧١

ص.ب. ١١

## المسال والتجارة

كبرى المجلات

التجارية

والاقتصادية

## أمور ومشاكل .. لابد لها من حل ..

ذاتها في مرحلة الانفتاح التي تطالب بها لانتفاذ اقتصادنا الذي خربته الحروب المتتالية ، أن السبب في تردد المستثمرين العرب وبطء خطواتهم حتى الآن مصدره مثل هذه الكلمات والتعهدات فكان يجب على السيد الأمين الأول أن يراعى أولا وأخيرا تلك الظروف وإذا كان بيننا نحن المصريين اغراض أو اعوجاج فعاينا أن نضع له من الطول والأساليب لمعالجتها بدون إثارة الشك في النوايا وخلق نوع من البلبلة وعدم الثقة .

● **لبنان الديبحة** الى متى سيظل الاخ يقتل اخيه بمثل هذه البشاعة التي نسيم ونقرأ عنها ونسأل هل لو كانت حربا بين لبنان واسرائيل ستكون بمثل هذه الضراوة والاقتتال .. لقد فقدت لبنان خيرة شبابها واطفالها ولكن الرؤوس المجنونة والمذبذبة تكمل هذه الاحداث سارالت تميش في قصورها تزيد النار اشتعالا وحقداً الله معك يا لبنان وقلوبنا ايضا في محنتك .

تلك أمور ومشاكل للأسف عشناها ونعيشها ولا بد لها من حل وليس معنى ذلك أننا حصرنا كل المشاكل ولكن ذكرنا البعض منها لأنها فرضت نفسها على واقعنا في تلك الأيام وسببت لنا الآلام والحسرة وأملنا في حل قريب لها بمسونة الله وقدرته على نصرته الحق مهما طال الظلام .

**أحمد عاطف عبد الرحمن**

● **بالنسبة للتجارين** فقد تجد موقف بدل التفرغ بالنسبة لهم واصاب اليأس مجموع التجارين ومن العجيب أن جميع التكتلات بالجامعة لها الحق في التمتع بهذا البديل باستثناء كليات التجارة ماذا نحن لا نعرف السبب ! وهل هناك شخص معين مقصود بهذا التحدي؟ كلية الحقوق وكلية الزراعة والعلوم والطب البيطري والهندسة والطب كلها تقرر لها البديل وكلية الادب عن طريق أن جميع خريجها يجندون للتدريس فسيستحقون بذلك بدل المعلمين ببيت كلية التجارة التي يسميها البعض بحق كلية الحياة فما من نشاط يدور فيها الا واصابع التجارين تترك اثارها واضحة جليلة سواء اكان على مستوى الفرد أو مستوى الدولة، ولكن تفرقة وضمها البعض بدون دراسة وحياد عنده اتخاذ القرار .

وكل الاسف والحسرة التي يشعر بها التجار يرون نصبها على رأس قياداتهم المستكنة والسلبية امام ضغوط المراكز والسلطة والله والسادات معنا الى ان ينتصر الحق .

● **قسط سمان** لا بد من ذبحها اصطلاح جديد اضافته الاتحاد الاشتراكي الى قاموس المصطلحات التي افقه في الماضي كلمات تقال في وسط حماس مؤقت ولكن تأثيرها الخطير على السياسة العامة للدولة في هذا الوقت قيلت في لحظة ولكن تأثيرها اكبر واكبر من حجم الكلمة

## السادة مستشاري العرب

- د. عبد العزيز هادي
- د. محمد عبد الفتاح
- د. طاهر أمين
- د. توفيق ابو عامر
- د. ابراهيم مصطفى
- د. ابراهيم عثمان
- د. حسين كمال
- د. محمد علي حلاوة
- د. منير سالم

## الاشتراك لمدة سنة

دولة عربية ١٨٠ قرنا  
مصر العربية

دولة اتحاد ٣٦٠ قرنا  
البحر العربي

الاعلامية تشرق عليها مع الإذاعة  
الاشراعية مرسى ملكة مصرية ٩٧٥٩

## ثمان العدد

١٥٠	٤٠٢٠
١٧٠	سوريا
٢٢٠	لبنان
٢٤٠	العراق
٢١٠	الأردن
٢٦٠	الكويت
١٠٠	السعودية
٢٠٠	ليبيا
٢٠٠	السودان
٢٠٠	الجزائر
٢٢٠	دولة الخليج
٢٢٠	المغرب

# □□ بدلات التفريغ □□

## هل تخصص لمبررات أم لمعايير ؟

✽ القصة الكاملة لمنح الفئات الأخرى بدل التفريغ من واقع مضبطة مجلس الشعب  
✽ برغم عدم استكمال الدراسة .. لماذا منح البدل لفئات دون أخرى ؟ ..  
✽ وإذا كان كذلك .. فإين الدراسة من مارس ١٩٧٥ ؟



**الرئيس محمد أنور السادات**  
**أهل مصر وأهل التجار**  
**في الحصول على حقوقهم المشروعة**

الدكتور وزير المالية ، موافقة لجنة  
الخط والموازنة بالبيانات المتعلقة  
بهذا الموضوع وذلك من حيث :

( أ ) نوعيات البدلات المقررة حالياً ،  
وفئات كل منها ، والتكليف الكلية  
ككل مع توضيح المعايير والشروط التي  
تحكم منحها وعصرها .

( ب ) البيانات ذاتها بالنسبة  
للبدلات المقررة للعاملين بالجهاز  
الإداري للوزارة والهيئات المسماة  
والقطاع العام ، من ذوي المهام الموضحة  
بعد ، البيروقراطيين ، الزراعيين ، العلميين  
محامي القطاع العام .

( ج ) كما طلبت نفس البيانات عن  
العاملين الأعضاء في النقابات المهنية  
المختلفة وسواهم من العاملين .  
لأنه لم يتسن للحكومة موافقة

المجلس من حيث المبدأ بجلسته المنعقدة  
في ٣ مارس سنة ١٩٧٥ وعن البدلات  
التي يصح أن تنظر للطوائف الأخرى  
أشير إلى الكتاب الآتي :

السيد المهندس رئيس مجلس  
الشعب

تحية طيبة وبعد ، فاتشرف بأن  
أقدم لسيادتك مع هذا تقرير لجنة  
الخط والموازنة بشأن الدراسة الميدانية  
عن الاعباء المالية اللازمة للبدلات التي  
وافق عليها المجلس من حيث المبدأ ،  
بجلسته المنعقدة في ٣ من مارس سنة  
١٩٧٥ ، والخاصة بطوائف البيروقراطيين  
والزراعيين والعلميين ومحامي القطاع  
العام وكذلك البدلات التي يصح أن  
تنظر للطوائف الأخرى .

وقد اختارتني اللجنة مقررًا لها فيه  
أمام المجلس .

وتفضلوا سديادتك بقبول فائق  
الاحترام .

تحريراً في ١٣/٣/١٩٧٥

رئيس اللجنة  
د . أحمد أبو اسماعيل

**رئيس المجلس :**

ليتفضل السيد المقرر بتلاوة التقرير  
المقرر :

أحال المجلس بجلسته المنعقدة  
بتاريخ ٣ من مارس سنة ١٩٧٥ تقرير  
اللجنة المشتركة من لجنة القوى  
العامة ومكتب اللجنة التشريعية ولجنة  
التعليم والبحث العلمي عن الاقتراح  
بمشروع قانون بتقرير بعض البدلات  
المهنية ، إلى لجنة الخط والموازنة  
لدراسة الاعباء المالية اللازمة لتفنيده

وقد طلب السيد المهندس رئيس  
المجلس من كل من السيدين الدكتور  
وزير النواطة للتنمية الإدارية والسيد

• بداية القصة

من مضبطة مجلس الشعب -  
الجلسة ٣٤ - بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٧٥

١ - اقتراحات ومشروعات قوانين:  
١ - اقتراحان بمشروع قانونين  
مقدمين من السيدين العضوين نصر  
عبد الغفور جمعه ومختار هاني .

الاول - بشأن منح بدل طبيعة عمل  
للأطباء البيطريين .

الثاني - بشأن منح بدل طبيعة  
عمل للزراعيين والعلميين .

**رئيس الجلسة :**

تقدم عدد من السادة الأعضاء يزيد على  
٢٠ عضواً يطلبون نظر هذين الاقتراحين  
بمشروع قانونين بطريق الاستجبال ،  
وأحالتهم إلى لجنة القوى العاملة  
ومكتب كل من اللجنة التشريعية  
ولجنة التعليم والبحث العلمي ولجنة  
الخط والموازنة ، فهل توافقون  
حضرانكم على ذلك ؟  
( موافقة )

ولكن لماذا هذه الفئات دون غيرها ؟  
• وعلى وجه الاستجبال تقدم  
السيد الدكتور أحمد اسماعيل وزير  
المالية الحسنى ورئيس لجنة الخط  
والموازنة بمجلس الشعب بتقريره  
الذي ورد في مضبطة مجلس الشعب  
في الجلسة ٤١ بتاريخ ١٨ مارس  
١٩٧٥ والذي وافق فيه المجلس على  
هذا التقرير والذي تؤود نص ماجه  
به فيما يلي :-

( د ) تقرير لجنة الخط والموازنة  
بشأن الدراسة الأولية عن الاعباء  
المالية اللازمة للبدلات الخاصة بطوائف  
البيروقراطيين والزراعيين والعلميين  
ومحامي القطاع العام التي وافق عليها

اللجنة بالبيانات التي طلبتها في حدود المهنة القصيرة المتاحة أمامها .

وقد عقدت اللجنة اجتماعين في يومي ١٢ و ٩ من مارس سنة ١٩٧٥ ، لدراسة الاعياء التي تستترب على تقرير البديل للبيطريين والزراعيين والعلميين ومحاوى القطاع العام وكذلك غيرهم من طوائف العاملين :

وقد حضر هذين الاجتماعين عن الحكومة :

السيد قطب إبراهيم - وكيل أول وزارة المالية .

والسيد علي زين الدين البيلاوي - رئيس قطاع العاملين بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

كما حضرهما عن النقابات النقابة والمحتلون الآخرون لتلك الطوائف ، وقد أوردنا في آخر هذا التقرير بياناً بتلك النقابات والهيئات والطوائف التي تقدمت واشتركت في الاجتماعين .

وقد ركزت اللجنة دراستها على :  
١ - الشروط والأوضاع والضوابط التي يمنح على أساسها البديل .

٢ - التكاليف المالية المترتبة على ذلك والتدابير المالية التي يتبعها أن تتخذ في هذا الشأن .

فيما يتعلق بالضوابط الخاصة بالنجح ، فقد تبين من استعراض المناقشات التي داوت في جلستى الاستماع بعض المعايير التي نوردتها فيما يلي :

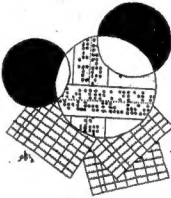
(١) التكاليف في العمل كمعيار لنجح البديل :

يتم العمل في الحكومة أو القطاع العام في صورة فريق متخصص متكامل ، وباشتراك أصعاب مؤسسات مختلفة ، ومع هذا تختلف الاثابة النقدية لكل مشترك . ففي مجال البحوث العلمية التطبيقية مثلاً يشترك مهندس كيميائية مع العلمى تخصص كيميائية في نفس البحث بنفس التخصص ، ومع هذا يحصل الأول على بدل تخصص بينما يحرم منه الآخر كذلك الحال في مجال الخبرة أمام القضاة ، حيث يشترك الخبراء المحاسبون مع الخبراء الزراعيين

وأخيراً المهندسين في هذا العمل ، ومع ذلك ينفرد المهندسون وحدهم ببذل تخصص .

ومن جهة أخرى يحصل المهندس « الصناعي » بصفته المجردة على بدل تخصص إذا قام بالتدريس في مدرسة صناعية بينما لا يحصل العلمى على بدل تخصص إذا عمل في تدريس العلوم . فمثل هذه الأمور تجعل البديل لصعياً بتسعين الشهادات وليس بطبيعة الوظيفية .

وترى اللجنة أن هذا وضع غير عادل لأنه إذا كان هناك فريق متكامل يقوم بعمل ما ، فلا يصح أن يعطى نفر منهم بدلاً ويترك الآخرون ، وقد طلبت اللجنة إلى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة حصر مثل هذه الاعمال وحساب التكلفة المالية للبدلات لجميع المشتغلين في مثل هذه الاعمال



(٢) معيار التفريغ للعمل :  
أن بعض المهن كالمهن الطبية تحدد الوظائف التي تتطلب تفريغاً كاملاً كل الوقت وتعطى شاغليها ميزتين :

- الترقية في حدود درجتين .  
- بدل تفريغ قدره ١٥ جنيهاً شهرياً أما أطباء نصف الوقت فلا يمنحون بدل تفريغ إلا إذا طلب منهم غلق عياداتهم ، ويعوضون ببذل يتراوح بين ١٥ جنيهاً إلى ٤٠ جنيهاً شهرياً وهم بذلك لا يزالون عمالاً في غير أوقات العمل الرسمية بأجر ما ، على خلاف المهندس الذي يحصل على بدل تخصص وليس على بدل تفريغ أو حرمان من مزاوله المهنة ولهذا يمكنه الجسع بين بدل التخصص ومكافأة العمل الإضافي أن وجد .

ومن ثم فإن معيار التفريغ يتطلب أن يكون التنظيم الوظيفي يسمح بهذا ، وعلى الاخص بالنسبة للأطباء البيطريين الذين يطالبون بالمعاملة بالمثل مع الأطباء البشريين . ومن ثم فقد طلبت اللجنة إلى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أن يحدد هذين النوعين من الاعمال بالنسبة للمشتغلين في البطرية أعمال كل الوقت وأعمال نصف الوقت ، وأعداد كل منها لا مكن أن يخصص التكليف .

(٣) معيار الانتساب للنقابة :

ان مجرد الانتساب إلى نقابة مهنية لا يعطى الحق في البديل المهني ، وإنما لابد من ممارسة المهنة عملاً . فإذا عين مهني نقابى في وظيفة يصلح لها صاحب مهنة أخرى ، فإلّا لا يحصل على بدل مهنته إن كان مقرراً لها بدل ، كان يكون مهندساً وعين رئيساً لمجلس مدينة أو بيطرياً وعين رئيساً لحي . وقد أثر في هذا المجال « هل طبيعة عمل الوظيفة تقتضى منع البديل أم أن إمكانية الموظف على العمل بمهنته في غير وقوات العدل الرسمية لغير الحكومة أو القطاع العام هي التي تكسبه استمرار الحصول على البديل » . وهل يجوز أن يجسع الفرد بين بدل مهنة وبدل طبيعة عمل مما ؟ أم أن النوعين من البدلات هما مترادفان محتوى وظيفي واحد وفقاً للمعايير التي تتخذ لتوصيف الوظائف ؟ كان يحصل مهندس « صناعى » على بدل التخصص علاوة على بدل تدريس إذا قرر أن يعطى هذا البديل للمعلمين .

هذا وقد وافق ممثلو النقابات المهنية على ربط البديل بالوظيفية لا لجرد الانتساب لنقابة مهنية بدون ممارسة للمهنة ، وأن الجسع غير جائز في هذه الحال لأن البديل في الواقع خاص بالوظيفية كما وأن تعدد السميات فيه أثباتك لتوصيف طبيعة البديل .

(٤) معيار البديل والانتاجية :

أثير ارتباط البديل المهني بالانتاجية العمل ، وأخذ مثلاً لهذا . البديل المطلوب للمعلمين وأثره على تفهى الدروس الخصوصية وتدهور مستوى التعليم . وقد تبين أن الحافز على هذا التفهى والتدهور جاء نتيجة عكسية للهدف من اشتراكية التعليم حين يرتب

و أن في استقرار ظروف العاملين  
اللازمة ما يحفز ويشجع على زيادة  
الانتاج ، وبغير من طبيعة الموظف ،  
اد تجعله يسعى دائما الى أن يقوم  
بعمل إيجابي من وظيفته مادام لها  
بدل يرضيه .

**و انتهت اللجنة الى الموافقة على**  
**تمويل البدلات المالية المهنية من**  
**المجلس الخاص بالبيطريين**  
**والزراعيين والعلميين ومعايير القطاع**  
**العام والتي وافق عليها المجلس من**  
**حيث المبدأ**

وكذلك البدلات الأخرى للوظائف  
المختلفة التي تقتضي طبيعة عملها ذلك  
البدل وفقا لما يستحدث من خلال  
مناقشات اللجنة من هذه الوظائف .

ونظرا لأن الموزنة العامة للدولة  
عن عام ١٩٧٥ والتي تم إقرارها  
والعمل بها منذ أول هذا العام لم  
تدرج بها اعتمادات لمواجبة تكاليف  
هذه البدلات بالإضافة إلى ما يتكلفه  
تنفيذ مشروع قانوني الرسوب  
الوظيفي وتصحيح أوضاع العاملين  
فقد اتفقت اللجنة أن يبدأ استحقاق  
هذه البدلات ابتداء من أول يناير سنة  
١٩٧٦. وبعد إقرار الموازنة الخاصة  
بالمجلس القادم واللجنة في ذلك تأمل  
أن يكون في هذا التاريخ قد انتهى  
العمل بموازنة الحركة وأن تكون مصر  
قد استكملت تحرير أرضها والا فإن  
هذا المجلس على نفسه من أن جميع  
العاملين في القطاعات المختلفة على  
إخلاف مسؤولياتهم مسكونون على  
استعداد دائما لتحمل أية تضحيات  
أخرى قد تفرضها أعباء الحركة التحرير  
ومستوى اللجنة دراستها بمسند  
الحصول على البيانات اللازمة من الجهاز  
المركزي للتنظيم والإدارة في أسلوب  
البدل وجعله مسترغف تفسيره الى  
النهائي الى المجلس الوقف بعد إتمام  
هذه الدراسة .

**بيان بالوظائف التي قد سلمت**  
**بطلات بشخصها البدلات المهنية والتي**  
**حضر ممثلوها اجتماعي بلده الخاصة**  
**والموازنة .**

- ١ - أعضاء نقابة المهن العلمية .
- ٢ - أعضاء نقابة المعلمين .
- ٣ - الأطباء البيطريين .
- ٤ - أعضاء نقابة المهن الزراعية
- ٥ - أعضاء نقابة التجاريين .

**أساسا صالجا للاستثمار القوة البشرية**  
**في كل الحالات . وإنما هناك وسائل**  
**تخطيطية تستغنى في هذا المجال**  
**وبضرورة اكمل لثوقه باحتياجات**  
**الاقتصاد القومي وأن التدرج وحدها**  
**ليست معيار المتح .**

**٣ - ليس البديل تعبيرا عن**  
**تعويض لزايا تنمية بين الوظائف**  
**بل هو مرتبط بأعباء ومسؤوليات**  
**الوظيفة**

**٤ - البديل هو الأسلوب السليم**  
**لامكانية تحريك القوى العاملة من**  
**موقع الى آخر ، في عمالة يسر .**

**٥ - أن البديل ليس تعويضا عن**  
**ارتفاع الاسعار .**

**هذا فيما يتعلق بالمعايير التي تمنح**  
**على أساسها البدلات المهنية للقطاعات**  
**التي وافق المجلس عليها من حيث**  
**المبدأ . وهي نفس المعايير التي يمكن**  
**أن تطبق على غيرهم ممن استهمت**  
**اليهم للجنة .**

**وستتوالى اللجنة الاتصال بالجهاز**  
**المركزي للتنظيم والإدارة للحصول**  
**على البيانات التي طلبتها . وقد يكون**  
**في تحليلها ما يؤكد الحقائق السابقة**  
**وعلى العموم فإن هذا التحليل ضروري**  
**لتقييم الضوابط السالفة .**

وأن اللجنة إذ تنتظر من الحكومة  
- وقد أشرفت على الانتهاء من عملية  
تحليل وتوصيف وتقييم الوظائف -  
أن توافيها بحصر كامل للنوعيات  
والوظائف المقررة والمقترحة والمنظورة  
والفئات المالية التي تمنح لها تم  
وتفصيلها الإجمالية ، والمعايير التي  
أخذتها في ذلك على ضوء ما أوردته  
لجنة المظلة والموازنة .

كما ترى اللجنة معالجة الزيادة في  
اعتمادات العاملين عن أحد المطلوب  
لاخصصاص كل جهاز حكومي على  
أساس عدم تمويل بدل طبيعة عمل  
لعمالة الزائلة ، وهذا يفصل الى حد  
ما بين الاعباء الاجتماعية والتكاليف  
الاقتصادية في أي جهاز حكومي . وأن  
الإدارة الحكومية هي وحدها الأقدر  
على ترتيب العاملين بها ترتيبا خاصا  
بالمعاملين الذين يشغلون وظائف  
مول بدلا ، وفقا لمعايير تحددهم  
وبذلك تزداد نقابة العاملين  
وانتاجيتهم .

التلاميذ والطلاب حسب مجاميعهم في  
المراحل التعليمية المختلفة وأن صاحب  
الدخل الاعلى أو الاثري تضحية هو  
الذي يستطيع تحصيل الدروس  
المحسوبة وبذلك يحرم من العناية  
التحصيلية أصحاب الدخل المنخفض  
بصفة أساسية . وترى اللجنة في  
إقرار بدل للمعلمين ما يفتقر عن  
الدروس المحسوبة . ولذلك فإن  
اللجنة ترى ربط منح بدل للمعلمين  
بالقصة على طائفة الدروس المحسوبة  
وأن على نقابة المعلمين التقدم بالمعالج  
الكافي في هذا المجال ويتطلب الحال  
أيضا أن يحدد الجهاز المركزي للتنظيم  
والإدارة وظائف التحليل التي يحصل  
شاغلوها على بدل لتحديد التكلفة .

**(٥) معيار حساسية الوظيفة :**

ويدخل هذا المعيار كعامل رئيسي  
بالنسبة لوظائف مستجدة تطالب  
بالبدل كما هو الضرائب والعاملين  
بالشهر العقاري فهذه الوظائف لها  
حساسيتها عند التعامل مع الجمهور  
ومن شأن اتاحة الفرصة لشاغليها  
بالمعمل في غير أوقات العمل الرسمي  
خارج الوظيفة ، إسهام بالامن  
الوظيفي ذاته ، وأن هذه الحساسية  
تتطلب التحصين من الزلزل واتاحة  
الفرصة للتعامل المريح مع الجمهور ،  
ولم منح البديل عامل استقرار نفسي  
لشاغلي هذه الوظائف ، وبذلك تحتفظ  
بهم في مواقع عملهم بحكم النظام  
أجرى لا بسطة الجبر التي تفرضها  
القوانين واللوائح .

وقد طلبت اللجنة من الجهاز المركزي  
للتنظيم والإدارة الصورة الشاملة لكل  
هذه الوظائف حيث أنه قام بعملية  
تحليل وتوصيف ، وتقييم الوظائف  
على مستوى الدولة ، وأنه هو وحده  
الذي يستطيع حصر مثل هذه الوظائف  
لمرضها على اللجنة .

من كل ما تقدم يمكن أن نستخلص  
معايير منح البديل ، على النحو التالي :

**١ - أن البديل المهني يحتاج الى**  
**توحيد في المسمى وتصحيح أوضاع العاملين**  
**وأن تسمية « بدل طبيعة عمل » هي**  
**التسمية التي تفضلها اللجنة .**

**٢ - أن استخدام البديل لتوجيه**  
**الأفراد لأوجه تخصص معينة ليس**

- ٦ - أعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها .
- ٧ - آعوان القضاء بالنسبة العامة والمحاكم والمحاوالت الملحقات ببنسابة الأحوال الشخصية .
- ٨ - القانونيون بالقطاع الحكومي سواء القضاة أو بأمعال قانونية أو إدارية .
- ٩ - العاملون في مجال الحاسبات الالكترونية .
- ١٠ - العاملون بالصرائف العقارية .
- ١١ - الخ

#### رئيس الجلسة :

هل لآخذ من حضراتكم ملاحظات على تقرير اللجنة ؟

#### السيد العضو محمود أبو وافية :

بسم الله الرحمن الرحيم  
السيد رئيس الجلسة ، السادة الزملاء :

إذا كانت المساواة في الظلم عدل ، فإن المساواة في العدل عدل ، وإذا كان شعبنا بأكمله قد تساوى في تحمل الأعباء التي فرضتها هزيمة ١٩٦٧ ، وكذا الأعباء لمركة التحرير الظائرة في السادس من أكتوبر ١٩٧٣ ، فإنه بذلك يكون قد حقق المساواة في تحمل هذه الأعباء ، وما أعظمها ، من أجل مصر الحرة المنتصرة ومن أجل مستقبل الرفاهية لابنائها ولأجيالها القادمة .

وإذا كان المواطنون وعلى وجه الخصوص اصحاب الدخول المحدودة قد تحملوا الأعباء أكثر من غيرهم ، فإن من مهمهم اليوم أن يتطلعو إلى اللحظة التي تخفف فيها الأعباء عليهم ، وعلى ذلك فإن رفع هذه الأعباء عن كواهلهم هو العدل ، ومن ثم فإن المساواة في العدل عدل ، ولكل هذا فأني أوافق على هذا التقرير بشرطين :

أولهما - بالنسبة للفتات الأربع التي تمت دراسة أوضاعهم وتضمنهم

التقرير وهم :

البيطريون الزراعيون ، المعلميون محامو القطاع العام .

فأني أطالب الحكومة - وكذلك الأمر بالنسبة للمعلمين إذا كانت دراسة أوضاعهم قد انتهت - بأن يضمن مشروع موازنة عام ١٩٧٦ المورد المالي اللازم للقانون الذي يطبق

في أول يناير ١٩٧٦ بالنسبة لهذه الفتات الأربع التي تمت دراستها .

#### ثانيهما - بالنسبة لبناي الفتات الواردة في التقرير ، والتي يبلغ عددها ٤٣ فئة خلال الفتات الأربع المذكورة سلفاً .

فأني أرجو الحكومة أن تنتهي من دراسة أوضاعهم دراسة كاملة خلال هذا العام ، وأن تقدم هذه الدراسات للمجلس في بداية الدورة العادية في نوفمبر سنة ١٩٧٥ ، وذلك حتى يتمكن المجلس خلال الدورة القادمة من إصدار القوانين اللازمة لتصحيح أوضاع باقي هذه الفتات ، ولكن ذلك ممحلاً على الموازنة التالية ، وشكراً .

٥٥٥

#### عزيزي القاري :

وإذا ترك لك هذا النص بحدافيره لتستشف وتستننتج من حيثياته ما تشاء .. فقد لك امتحان صغير للإجابة عليه باستخدام اللوغاريتمات أولاً : لماذا اقتضت مطالب السيدين المعصوين نصر عبد الغفور جمسة ومختار هاني على المطالبة بمنح بدل طبيعية عمل لأطباء البيطريين والزراعيين والمعلمين دون سائر الفتات الأخرى ؟

ثانياً : برغم أن الهيئات المختصة لدى اللجنة لم تستكمل بعد ، وأنها في سبيل استكمالها فقد أوصت ( دون أية مبررات ) بقبول منح البدل للزراعيين والبيطريين والمعلمين ومحامي القطاع العام .. فلماذا تركت الموافقة على باقي الطوائف معلقة رهن الدراسة ؟

ثالثاً - برغم أن كافة المبررات التي ساقتها اللجنة لاتخص الفتات التي تمت الموافقة عليها فحسب .. فلماذا كانت الموافقة على فتات دون أخرى ؟

رابعاً - أبدت اللجنة الموقرة في تقريرها قيامها بدراسة لبناي الفتات تمهيداً لمبررها على مجلس الشعب .. كما أكد على ذلك الأستاذ محمود أبو وافية في كلمته .. فأين اللجنة من مارس ١٩٧٥ ؟ أيعني ذلك حرمان مقصود للتجارين من بدل يستحقونه أسوة بآ معن للفتات الأخرى ؟

خامساً - برغم أن التقرير قد أكد أن مجرد الانتساب إلى نقابة مهنية لا يعطي الحق في البدل المهني .. فإن اللجنة الموقرة قد وافقت على منحه البدل للطوائف المنتسبة إلى من يعينها بغض النظر عن الوظائف التي يشغلونها .

وأخيراً وبعد أن حصل كافة خرجي الجامعات على بدلات سواء أكادسوا خرجي الطب أو الصيدلة أو الحقوق أو العلوم .. وكذلك الآداب ( الذين يعملون معظمهم بالتدريس ) لم يسهل هناك الأئمة التجارين والذين لايفل عملهم أهمية عن آئمة الأخرى في المجتمع .. لذا نهيى بالرئيس المؤمن السيد أنور السادات ، وأالسيد المهندس سعيد مرقى رئيس مجلس الشعب والسيد/ممدوح سالم رئيس الوزراء لانصاف التجار في كل مكان .. بالوافقة على منحهم بدل التفرغ أسوة بالفتات الأخرى ..







# الشركة العامة للأعمال الهندسية

إحدى شركات المؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية

وستيجرادس - سيمبلس - أليس تشارلز - فيرير  
يونانوسيون - ليسر - برلييه - كلارك - سيدر أكسبورت - الخ

وكلاء

استيراد - بيع وتوزيع - تصدير  
وكلاء تجاريون

النشاط التجاري

النشاط  
الهندسي

- \* تنفيذ مشروعات تركيبات المخابض والكهربائية
- \* لمطابخ توليد الكهرباء والمصانع ومحطات الطاقة
- \* تنفيذ عمليات الإزالة والشبكات الكهربائية للفنادق
- \* والمستشفيات ومحطات الإرسال
- \* تركيبات عمليات تكيف الهواء والتبريد ومساندتها
- \* تركيبات ومساند أعمال التكييفات وأجهزة الإنارة
- \* والساعات الكهربائية
- \* تركيبات ومساند أجهزة الإشعاع والأجهزة الطبية الكهربائية



المركز الرئيسي والإدارة العامة للشئون التجارية :

١١/٩ شارع عربي - القاهرة ١١٤٩٩٤ / أ بية مخطط

كين برين - سيمبلس - تلفرافيا : إيجيبيس

الإدارة العامة للشئون الهندسية :

٩ شارع الشريعة ٤٧٣٩٨ / ٧٤١٣٠ / ٣٨ / ٣٩

فرع الإسكندرية : ٢٥ شارع طلعت حرب - الإسكندرية ٤ : ٢٥٧٣٢ / ٢٥٥٠٤

## المؤتمر الضريبي الثالث

تحقيق : محمد موافي \*\*\*\*\*

- \* رفع حد الإعفاء للضريبة العامة على الإيراد من ١٠٠٠ ج الى ١٢٠٠ جنيهها
- \* خفض أعلى سعر في الضريبة العامة على الإيراد إلى ٧٠ ٪ عما زاد على ٥٠ ألف ألف جنيه بدلا من ٩٥ ٪ عما زاد على ١٠ آلاف جنيه
- \* رفع النسب المئوية الخاصة باقساط التأمين من ٥ ٪ بحد أقصى ٢٠٠ ج الى ١٠ ٪ بحد أقصى ٤٠٠ ج
- \* إلغاء نظام الربط الحكمي وربط الضريبة وفقا للأرباح الفعلية اعتبارا من أرباح عام ١٩٧٥
- \* الأخذ بنظام الضريبة الموحدة ونظام الضرائب النوعية
- \* تطبيق المساواة في الضرائب وعدم التمييز بين الفئات أو الأنشطة الاقتصادية
- \* تبسيط معاملة المراتب والأجور بجعل الضريبة عليها شهريا على أن يكون سعر الضريبة على المكافأة العارضة بعد ذلك سعرا نسبيا موحدا .

لا يخشعون للضرائب وإلى واثق من أن رجال الضرائب سيتولون الكثير من الجهد لتحقيق الضرائب .. وقال سيادته في هذه الجلسة : سوف نستعرض توصيات اللجنة الخاصة بالإدارة الضريبية .

● كلمة الأستاذ / يوسف الدموهي رئيس رابطة مصلحة القرائب :

لقد أكد في كلمته للسيد وزير المالية العمل على تنفيذ الخطة وزيادة الحصيلة حتى يتحقق النصر ثم قام بعرض الجهود التي يبذلها العاملون بمصلحة الضرائب وبين أن متوسط ما يقوم به مأمور الضرائب من عمل مالا يقل على ألف ملف سنويا مما لا يجعل مجالا للشك في ضخامة كمية العمل المقام على عاتق مأمور الضرائب وبين سيادته سلم الوظائف في المصلحة وتوزيعها كما بين حصيلة الضرائب كما يلي :

● اجتمع المؤتمر الضريبي الثالث يوم السبت الموافق العاشر من يناير ١٩٧٦ لإصدار التوصيات التي سيرامى الأخذ بها عند إعداد مشروعات القوانين الضريبية الجديدة التي ستقدمها الحكومة لمجلس الشعب في حضور كل من : -

السيد الدكتور أحمد أبو اسماعيل .. وزير المالية - السيد الأستاذ / توفيق أبو علم نقيب التجارين والسيد الأستاذ / عبد عبد الخبير وكيل أول وزارة المالية ، السيد الأستاذ / سيد حبيب وكيل وزارة المالية والسيد الأستاذ / مدير عام مصلحة الضرائب والسيد الأستاذ يوسف الدموهي رئيس رابطة مصلحة الضرائب والسيد الدكتور محمد حسن الجزيري مقرر المؤتمر والسيد الأستاذ / مصطفى شوقي وكيل شعبة المحاسبة والمراجعة الداعمين للمؤتمر .

● وافتتح المؤتمر بكلمة السيد الدكتور وزير المالية :

دكتور أحمد أبو اسماعيل : لقد طالب السيد رئيس الجمهورية بإصدار التشريعات الضريبية التي تخفف العبء عن أصحاب الدخل المنخفضة ومساهمة أصحاب الدخل المرتفعة في أعباء الدولة .. واستطرد سيادته أرجو أن يكون عام ١٩٧٦ هو عام الضرائب حيث في مجتمعنا عدد كبير من

السنة	الحصيلة بالليون	نققات الجباية	المعدل
١٩٧٣	١٩١	٥ مليون	٢,٦ ٪
١٩٧٤	٢١٢	٦ مليون	٢,٧ ٪
١٩٧٥	٢٥٠	٦,٥ مليون	٢,٦ ٪

## سلامة : تحويل الخسائر المهنية تجارية وغير تجارية

يوصى المؤتمر بتحويل الخسائر لمدة خمس سنوات متتالية مع تطبيقها على محوّل ضريبة المهن غير التجارية أسوة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

سلامة : التوسع في نظام الخصم من المنبع تحت الضريبة :  
وذلك بالنسبة للمشتريات والتوريدات والقطاع العام .

## ثامنا : الالتزام بأحكام الضمانات :

يرى المؤتمر الزام أصحاب المهن التجارية الذين يزيد رأسمالهم عن ٢٠٠٠ جنيه أو الذين تجاوز أرباحهم وفقاً لآخر ريب ١٠٠٠ جنيه بأحكام دفعات منتظمة عن نشاطهم مع اشتراط اعتقاد الاقارب من محاسب ولا يرى المؤتمر النظر الى شرط عدد العمال في تحديد الالتزام بمسك الدفاتر .

## ثاسعا : حدود الاعفاء

يوصى المؤتمر بإعادة النظر في حدود الإعفاء طبقاً للسياسة المالية للدولة وبما يحقق مناسبتها على مستوى الاسعار مع اطلاق هذه الحدود تيسراً لحساب الضريبة وتمشياً مع ما هو متبع في كثير من التشريعات الأخرى .

## عاشرا : الربط الإضافي

يجوز إعادة التقدير والربط الإضافي اذا ثبت ان الممول قد جهل ما للصلصة عندما جرت تقريرها بأي شكل .

## أحد عشر : العمليات العارضة لغير الحاجات الشخصية

ان بعض العمليات التي يبدو انها عارضة في حقيقتها اذا ما تجاوزت الحاجات الشخصية تعتبر دالة على وجود منشأة تجارية وبخضع صاحبها للضريبة على أساس هذا الوضع .

## اثني عشر : الضريبة العام على الإيراد

(١) رفع الشريحة الأولى المفاد من ١٠٠٠ ج الى ١٢٠٠ جنيه

(ب) تخفيض أعلى شريحة في الضريبة العامة على الدخل إلى ٧٠ ٪ مما زاد على الـ ٥٠٠٠ ج بدلا من ٩٥ ٪ على ما زاد على الـ ١٠٠٠٠ جنيه

(ج) رفع النسبة الثوية الخاصة بقيمة اقساط التأمين من ٥ ٪ بحد أقصى ٢٠٠ ج الى ١٠ ٪ بحد أقصى ٤٠٠ جنيه .

(د) اضافة إيرادات ما يمتلكه الاولاد القصر الى الإيراد الاصيل لمدة خمس سنوات لاحقة لتاريخ التملك مع جواز اثبات جدية التملك من الاموال الخاصة والتي آلت اليه من غير الولى الشرعي .

وهو ما يؤكد تماما انخفاض نفقات الجباية مما جعله طالب بحوافز للممول الضرائب وكذا رفع الدرجة الوظيفية للإدارة العليا - والعمل على ألا يزيد ما يقضيه الموظف في الفئة الواحدة أكثر من ثلاث سنوات وان يكون رئيس الجهاز الضريبي بدو جة وزين .

- منح بدل طبيعة عمل لا يقل عن عشرة جنيهات شهريا لمساعدة المأمور مع تدرجه بالزيادة للوظائف الاعلى وعدم خضوعه للضريبة ومنح بدل انتقال بنق لا داء واجبات الوظيفة لا يتقبل عن عشرة جنيهات شهريا لمساعدة المأمور مع تدرجه بالزيادة للوظائف الاعلى وهذا المبلغ يتضاهل عما يستلزم عمله في سبيل القيام بهما وظيفته .

## ● تعليق السيد وزير المالية

لا بد ان أوضح ان خسائر الحرب حوالي ١٦ ألف مليون جنيه وان حجم ميزان المدفوعات يقرب من ٢٠٠٠ مليون جنيه وأتينا وصلنا الى درجة كبيرة من المعاناة وانتم تعلمون ان الدول بعد الحرب يقابلها الكثير من المعاناة وغرب أمثلة لذلك اليابان وغيرها من الدول التي مرت بمثل ظروفنا ثم أصبحت الآن من الدول المتقدمة بفضل تكاتف إبنائها وقاد مبادرته لا بد ان نتكاتف لبناء هذه الدولة - لاننا الآن نقتضي من الدول عيشان نمشوقفسنا واستهلاكنا اكثر من انما كنا نمشوقفسنا بسيطة جدا وأتينا لو نلذنا طلبات كل الطوائف مستجد ان الاسعار سترتفع ونصل لوضع اسوأ ولكن ما أحب ان أوضح ان كل هذه الأمور مستندس بوضعية ونعتمد في ظل الظروف الحالية

## ● ثم تقدم السيد الدكتور محمد حسن الجزيري بتلاوة التوصيات العامة

وتلخص فيما يلي : -

## أولاً : هيكل قطاع الوظائف على الدخل

يحق حسم قضية أساسية تصور له وهي قضية الضريبة الموحدة والضرائب النوعية وان استعراض هذه الأسباب يرجع الإبقاء على النظام الحالي الذي تدعو اليه الملامات .

## ثانيا : ربط الضريبة وفقاً للإرباح الفعلية

لذلك يوصى المؤتمر بأن تكون محاسبة الممولين كافة على أساس الأرباح الفعلية اعتباراً من أرباح عام ١٩٧٥

## ثالثاً : المساواة أمام الضريبة

يرى المؤتمر ان مبدأ المساواة أمام الضريبة يقتضي ان يتم هذا الواجب جميع المكلفين .  
رابعاً : تحديد أسعار الضرائب مستويًا مع ربط الميزانية .

## خامساً : تسهيل معاملة الوربسات والاجور والكافآت العارضة

وذلك بجعل ضريبة الرتبات والاجور شهوية وان يكون سعر الضريبة على المكافآت العارضة سعراً نهيباً موحداً .

ثالث عشر ، أيلولة المبالغ المودعة لدى الجهات الحكومية وغير الحكومية التي يلحقها التقادم

تؤول الاموال المتقادمة بالفعل الى الجهات المودعة لديها حكومية وغير حكومية .

رابع عشر : ضريبة العنفة

الابتداء على اعمار الضريبة في القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ دون زيادة على قدر الامكان مع تضمين مشروع قانون الاصدار نصا يقضى بالاستمرار بالعمل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٧٣

خامس عشر : ضريبة التركات

العمل على ادماج ضريبة التركات ورسومه الاولولة في ضريبة واحدة تسرى على صافي نصيب الوارث في التركة بسعر تدريجي بحيث لا يزيد عبئها على العبة المقرر حاليا .

سادس عشر : دور المحاسبين في معاونة الادارة الضريبية

وضع الضوابط والقواعد التي تكفل قيامهم بدورهم مع الممولين او بالنسبة عنهم بما يحق بالمثل جهازا معاونا للادارة المالية .

سابع عشر : جهاز الضرائب

يؤيد المؤتمر مشروع القانون الذي عرض عليه بعد تطوره وفقا لارائاته اللجنة الفرعية للادارة الضريبية في تقريرها التفصيلي واختتم المؤتمر توصياته بالاشراف بتوجيهات السيد الرئيس محمد انور السادات الساهر على صالح هذا الشعب بفئاته المختلفة والمامل على حل مشاكله لتحقيق العدالة الاجتماعية ونشر الطمأنينة بين طوائف الشعب وأن المؤتمر يعبر عن عظيم الثقة في القائد وفي مستقبل الوطن على يديه .  
محمد مواني

\*\*\*\*\* موضوع تسجيل \*\*\*\*\*

## كيف تمت صياغة نظام تمويل المؤسسات المؤمنة في الاتحاد السوفيتي

بقلم : د\* بورودين ، الرشح  
في العلوم الاقتصادية ، الاستاذ في  
قسم التاريخ بجامعة موسكو

الشيوعية المرفضة حيث كانت تستهدف اغراضا سياسية بعيدة المدى الا وهي اغراض الدول الخارجية بالقضايا الروسية وتعميق الوضع السيئ للطبقة العاملة والفلاحين ، والآلة المصانع الاقتصادية وبالنتيجة تدبير التمرد المعادي للثورة .

وقد صدرت في روسيا فور قيام ثورة اكتوبر الاشتراكية هراسيم تشريعية خاصة بتأميم البنوك الحكومية والخاصة وبما تشكيل نظام مالي من شأنه ان يستجيب لمصالح الدولة البروليتارية حيث تم تأسيس هيئات مالية جديدة والبحث في الاساليب الاشتراكية لتمويل الصناعة .

واقترن كل هذا بقرور سياسية داخلية معقدة .

بعد ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى عام ١٩١٧ واجهت الجمهورية السوفيتية الفتية مهمة إعادة بنسبة الاقتصاد على أسس اشتراكية . والحكومة السوفيتية وهي تمارس تأميم المؤسسات ورأسمالية وتشكيل الهيئات الجديدة لادارة هذه المؤسسات اتخذت خطوات عملية لاختراع نظام الدولة المالي لاهداف ومهام بنسبة الصناعة الاشتراكية . وكان هذا اجراء هاما عمل على تنظيم الانتاج الاشتراكي .

والبرجوازية الروسية وهي تحاول عرقلة اجراء التأميم استغضمت لهذا الغرض كل الوسائل المتوفرة مثل تحويل الرسائل الى الخارج والتظاهر بانها ذات ملكية صغيرة على أساس تسليم سندات ديون مالية مزودة وتسليم مثل هذه السندات المالية تجاوز للقوانين السارية المعمول . وكان الاجانب ايضا بين الاشخاص الوهميين .

ومثل اعمال البرجوازية الروسية هذه كانت تغطي حدود المصالح

لقد شهد التاريخ في عام ١٨٧١ مثالا تولت فيه الطبقة العاملة في باريس الحكم ولكنها فشلت في تجربتها . تجربة بناء كومونة باريس . وكان من أهم العوامل التي أدت الى الهزيمة ان قادة الكومونة لم يتغلوا في الوقت المناسب التدابير الخاصة بتأميم البنوك الفرنسي . لقد اندلعت في تعليقه للدروس كومونة باريس ان البلاشفة قد استفادوا في جوانب معينة من تجربة عام ١٨٧١ إذ أنهم لم يتروكوا البنك بفلت من ايديهم .

**أقلام جريده**  
**اسباب الرأبى**

- مما لا شك من عداوة بين السوفيتيه
- قدم مرفوعا كانه عازم على طرقتك لزيده
- حصد بين طرقتك كرا سوط
- مع العده فترت ودم
- بوترت فترت كبروت فرما

أدلة الحرفه

٢٥ شارع الجمهورية - القاهرة - ٥٦٦ - ٨٩٢٩ - ٨١

# بيف باف



إنتاج شركة كوربما كورمال وروبرسون  
انجلترا

توزيع: الشركة العامة للتجارة والكهوليات  
٢٦ شارع شريف عمارة الامير بيليت : ٧٦٨٠٠



ومن أجل ذلك نجد أن الدنمارك تتبع نظام آل في استعراج كرت فراهب لكل مولد في هذه القرية يطلق عليه Skatekort (٧) وعنده الكرت ثومان

المولد الذي يريد أن يشتع بالاطلاع شهريا

١ - كرت عادي Bikort . ويستعمله

٢ - كرت حر Frikort . ويستعمله المولد الذي يريد أن يشتع بالاطلاع مرة واحدة في بادئ الأمر ثم تحسم منه القرية بعد ذلك بدون اطلاق

ويجوز بالكرت أن استعراج كرت الفراهب بواسطة الطل الاكتروني يتم بإعطاء المولف أو العامل إلى الكون (A) Kommune لكي يملأ بيانات من اسمه ومسندته وحالته الاجتماعية ورقمه القمعي في المي ومكان عمله إذا كان مقيم ، وأجره في الضامة وعملاته المصل في اليوم والدفع الذي يخافه من كروت الفراهب (عادي أو حر) .

وبه الاطلاع بذلك البيانات لوطف الكون يستعرج كرت الفراهب آليا ويرسل للمولد خلال أسبوع واحد بالفضبط ، وهو مكون من صوريين تسلم أحدهما لجهة المصل لكي تميز منه القرية عند الترخيص بوجهها وقوده لتكون، والصورة الأخرى يحتفظ بها المولد

ويجوز للأفراد أن من مصلحة المولد أن يستعرج كرت الفراهب الخاص به حتى قبل أن يعمل ، لكي يسلمه لجهة المصل بمجرد أن يبدع عمله

أما إذا تسلم المولد عملا ولم يكن يسلك كارت الفراهب ، فما على جهة المصل إلا أن تميز منه أهل مسي للقرية ويبدون اطلاق ، ويتم حين القرية بهذه الصورة حتى يستعرج المولد كارت الفراهب ، ثم تسوي حالته وتسجد له قورا كالة ما حين منه بالزيادة في الفترة التي كان يحصل بها بدون كارت الفراهب ، وإذا انطلق المولف من مكان عمل إلى مكان عمل آخر فإنه يتسلم كارت الفراهب الخاص به من جهة المصل الأولى لكي يسلمه لجهة المصل الجديدة .

ويمكن أن نوضح كيف يتسلم المولد إذا ما أخذ كل نوع من نوع كارت الفراهب من ناحية الإطاعة المقر له في الدنمارك للمصلحة التي يقدر في الترخيص بمبلغ ١٠٠٠ كرونة سنويا

أو فرضا أن مولد استعرج كارت فراهب عادي Bikort . ويرسل أن هذا المولد أعزب كان أو أجبر في الضامة ٢٠ كرونة دنماركية ، ويسلم A ساعات في اليوم ، وإن الإطاعة المقر له في القصور ٦٠٠ كرونة وإن المسير الفريسي المطبق على حالته هو ٤٧ Z

(٧) الاسم باللغة الدنماركية ويطلق عليها لغة الدانيس

(A) الكون عبارة من المصلحة المدنية التي تتبع كل ما يتصل بالأفراد القانونيين في حي من سوا من ناحية كسبيهم أو رعايتهم أو تنظيم دفعهم الفراهب ، ويرجع بكل حي مكتب كون

ليمكن حساب القرية على هذا المولد كل أسبوعين كما على (٩) :

أجر الساعة بالكرتنة X عدد ساعات العمل في اليوم X عدد أيام العمل في الأسبوعين

٢٠ X A X ١٠ = ١٦٠٠ كرونة

يخصم له اطلاق الحد الأدنى للمصلحة بالنسبة لأسبوعين = ٣٠٠ كرونة

وبه القرية = ١٣٠٠ كرونة

القرية المستعجة =  $\frac{1300 \times 12}{100} = 1560$  كرونة

١٠٥٤ كرونة = ١٦٠٠ - ٥٤٦ = وذلك يصرف النظر عما يتخسسه المولد من تملكات أو اشتراكات أخرى في التملكات المصل في الدنمارك ، ونلاحظ أن الاطاعة القسورية ٦٠٠ كرونة في القصور أي ٣٠٠ كرونة كل أسبوعين

أما إذا فرضنا أن ذلك المولد نفسه اختار أن يستعرج كرت فراهب حر

فبعد أن يشتع بالاطلاع وقدره ٦٠٠ كرونة في القصور طبقا لما فرضنا ، أي يريد أن يتسوي بذلك الاطاعة مرة واحدة في يده عمله وذلك يتسوي ما ينبغي له على مدار السنة وهو على الحالة = ١٢ X ٦٠٠ = ٧٢٠٠ كرونة

أي أن المولد لن يخصم منه أي فراهب إلا بعد أن يخلص هذا المبلغ ثم لحسم من القرية بدون اطلاق منه ذلك وبأسهم المقر

ويرى الباحث أن هذا النوع من الكرتين قد للمولد إذا ما كان يحتاج إلى مبلغ كبير من مبالغ

بسرعة ، فبدلا من أن يقتصر من الجورجيات أو يقتصر بالفضبط ، يمكن له أن يستعجد اطلاق مرة واحدة ، وفي نفس الوقت نجد أن موارد الدولة لا تتأثر بالنقص إلا أن المولد على الحالة يحصل على اطلاق المسير مرة واحدة بينما المولد الأول في حالة الكرت الثاني يحصل على نفس الاطاعة على ٢٤ مرة على أساس جزئي مرة كل أسبوعين

رابعا : الوقي القرية في الفيلاند :

إذا كانت صورة الاستعراج القرية في أي دولة تمسك بنيناها الاقتصادي ، ولذا كانت كل الترخيصات القرية تنحصر على مواد جزائية للقرية من القرية في أي صورة ، فإن الأرض الفريسي يتصور حتى لحد الفاصل بين تكلم الدولة في الجدل الفريسي من ضمة ، ولقد أجرى الأبحاث تحسبا ميدانيا سنة ١٩٧٧ من الأرض الفريسي في الدنمارك وقد دوى في إجراء ذلك البحث الميداني ما يلي :

١ - أجرى البحث في مجتمع دندركي وهو أحد مراكز الأبحاث وأسمه :

J.E. Ohlssens Enke (١)

(٩) الكرونة الدنماركية تساوي عشرين قروش صغرى تقريبا ، كما أن صرف الرهب الدنماركي ١٠٠ كرونة يسوي ١٠٠٠٠ ليرة لبنانية ، ويوم السبت والإحد من كل أسبوعين أجازة

وهذا المركز يتم عملا وفريقين وباستين علميين واستأذنت باجاست كما أنه يتم الجنتين ومن مختلف الامصار ( ١٨ - ٥٥ سنة )

٢ - كانت استفسارات الباحث تدور حول:

١ - قياس الضغط الفريسي وعده على دخل المولد

ب - قياس مدى تقليل المولد للقرية

ج - شعور المولدين عامة تجاه قرية لإمكان التهرب منها وهي قرية لزيارات الأجور

ويبحث الباحث أن يركز نتيجة استفساراته في النقاط الآتية :

١ - اختلف وجهة نظر العاملين في الترخيصهم وباختلاف المراكز يتباينهم على أن الأجر في الدنمارك مرتفع ومستوى المعيشة أيضا وارتفاع سعر الفريسي ضخم لذلك ، ولكن من السهل أن أي فرد أن يخلص ما يتكده السلطات المركزية والعلمية من أجل رفاهية الشعب الدنماركي

بما يجعل الباحث يركز على تلك التباينات التي تتجوز الظواهر السالبة من عدم سميت كطروفي للقرية الصالحة أو أي ، أقال حيلة القرية على الصلصة العامة للشعب بحيث يكون ذلك معلوما بسهولة للجميع

ب - لذلك في أن الوقي الفريسي الرافع والذي في تلك الدولة يرجع سببه للمستوى الرفاهية التي يعيها الشعب الدنماركي كمشعب متمم كما أنه يرجع في التأم الأول لتجاسد عناصر الاستعراج الأساسي نفسه والذي أشاد إليه الباحث من قبل ، ما يجعلنا نجزم بوجود علاقة قوية بين ارتفاع مستوى الوقي الفريسي وذلك النوع من الاستعراج الوقي الذي

ويلاحظ الباحث بالاستعراج الانساني كل ما يتصل بالإنسان على أرضه من مظاهر وقيم وعادات وتقاليد ، موروثة ومتكسبة بالعلم والتجربة في الحياة العملية وما يبدل في تطويع كل ذلك كلمة التكم للجمهور

ج - لذلك أن قانون الفراهب الدنماركي لا يخلو من مواد جزائية تعاقب التهرب من

الفراهب ولكن إيمان المولد بالسلطات الحاكمة والمبدئية التي تحكم تصرفاتنا المالية جعله يدفع

القرية من إيمان وقلة ولدية للخدمات غير القابلة للتجزئة والتبرعات التي فيها اليومية من تقنيات اجتماعية ومؤسسات وخدمات تعليمية وصحية مالية كان لها جسيما اثرها في نشر الرافعية على جوع الشعب ، ولم يتم يمكن القول أن هذا ما أوردا إليه مشاكلنا الفريسية وأصلاح النظام الفريسي برهته ، يجب أن نذكر إلى ذلك التباين الفريسي كية شاملة للجميع أجزا من نوافذ قانونية وسلطة تنفيذية ، وموولين ، وفي إطار عادات وتقاليد وقيم دينية مستمدة من البيئة العامة بطاقتها التعليمية ، فيما تتركز في النظام الأول على العنصر الانساني

(١٠) فرع لشركة مساهمة كبرى في الدنمارك وهي شركة صناعة تصحيح المواد الزراعية ، وكذلك مجموعة من السوبر ماركت ، وعشرات من لاديات الزراعة والصناعة

# الحركة التعاونية في المملكة العربية السعودية

دكتورة صعدة زهران

## ●● أنواع الجمعيات التعاونية :

بينت المذكرة التفسيرية لنظام الجمعيات التعاونية خمسة أنواع تشمل جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والمعمارية وهذه الأنواع هي :-

### ● الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض :

وهي الجمعيات التعاونية التي تقوم بعدة مشاريع رئيسية متنوعة في وقت واحد منها تأمين المواد الاستهلاكية والمتطلبات الزراعية ومواد البناء واسطوانات البترول وانشاء مزارع تربية الدواجن والإفطار وتعنى بعض هذه الجمعيات بامتلاك مكان خفر الآبار الارتوازية لحفر الآبار للمزارعين بأجر منخفضة وغير ذلك من المشاريع ويبلغ عدد هذه النوع من الجمعيات ( ١٢ ) جمعية يتنصب نسطها حسب حاجات الأعضاء الذين يبلغ عددهم ٣٤٤ عضو كما يبلغ رأس مالها الاسمي المدفوع حوالي مليون ريال .

### ● الجمعيات التعاونية الاستهلاكية :

وهي الجمعيات العاملة في القطاع الاستهلاكي وبأشر نشاطها الرئيسي في تأمين أعضائها بمنتجاتها الاستهلاكية وذلك باستيراد البضائع من الداخل والخارج بكميات وافرّة وتوزيعها بالجملة على بعض الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الصغيرة الحجم كي تستمر هذه الجمعيات التعاونية في تادية رسالتها ويبلغ عدد هذا النوع من الجمعيات التعاونية ( ١٢ ) جمعية تنظم في عضويتها ١٠٨١٦ عضواً . كما يبلغ رأس مالها الاسمي المدفوع حوالي مليون ريال .

### ● الجمعيات التعاونية الزراعية :

وهي الجمعيات العاملة في القطاع الزراعي ومن أهم نشاطاتها التوزيع الزراعي والخدمات الزراعية التي تقدمها لأعضائها ومنطقة خدماتها . كتوريد الكيماويات الزراعية وقطع غيارها والبذور والمواد الزراعية والحروث وانشاء الأسفلت لصنع الخبز وتوريد الأسمنت ، كما تعمل على استصلاح الأراضي الزراعية واستصلاحها ، وحفر الآبار الارتوازية وصيانتها وغير ذلك من المشاريع التي لهم الزارعين وقد بلغ عدد هذا النوع من الجمعيات ( ٥ ) جمعيات تضم في عضويتها ٩٨٠ عضواً ويبلغ رأس مالها الاسمي المدفوع ( ١٣١٧٠٠٠ ) ريال .

### ● الجمعيات التعاونية المهنية :

هي الجمعيات العاملة في القطاع المهني وتزاول الأعمال الحرة والأشغال بقصد خفض نفقات إنتاج أعضائها وتحسين ظروف بيع منتجاتها ويبلغ عدد هذه الجمعيات جمعيتين وعدد أعضائها ( ٥٣١ ) عضواً كما بلغ رأس مالها الاسمي المدفوع ( ١٤٨٦١٠ ) ريالاً .

ان مجتمع المملكة العربية السعودية مجتمع تعاوني، يعتمد في حياته على التعاون ويمارسه . ولكن ممارسته لتعاون لا تتعدى ما يتصل بالمعادن والتقاليد السائدة في ظل الدين الاسلامي الحنيف الذي يستمد منه التعاون الطغيي اسمى معانيه ، وما الزكاة التي فرضها الله سبحانه وتعالى على أتباع ملة التوحيد الا تأكيداً للتعاون من حيث أخلاها من الفنى وتوزيعها لمستحقها . كما ان المعادن والتقاليد تحتوي أكثر من مظهر من مظاهر التعاون . ومن مظاهر التعاون في السعودية ما يصرف النظام ( صندوق الشجرة ) وهو ما يجمعه الزارعون في القرية أو القبيلة أو من يتلون بأمانته الصنف منه على مساعدة من تنصيب كائنة ، أو من هم بحاجة الى العون والمساعدة من أفراد القبيلة ، كما يصرف منه لأطعام الصيوف ، وأصلاح قنوات الري والسدود وأصلاح الآبار وتنظيم موارد المياه وغيرها .

### ● نشأة التعاون النظم في البلاد :-

باعتبر عام ١٣٨٠ هـ ( ١٩٦١ ) مؤد الحركة التعاونية في المملكة العربية السعودية فقد بدأت التجربة التعاونية الأولى في القرى وعلى يد أميرها الشيخ عبد الله الديري ( الذي يعتبر من رواد التعاون ) بإنشاء أول جمعية تعاونية في المملكة ، ومنها انتقلت الفكرة الى الرياض ، حيث أنشأ المهنيون بالرياض جمعية لهم . وفي هذه السنة صدر الرسوم الملكي بتأسيس وزارة المصنّف والمنشؤون الاجتماعية ، وببدء مشروع التنمية الاجتماعية والذي كان من ضمن رسالته النهوى لتكوين جمعيات تعاونية .

ومع قيام المشروع انشئت جميعنا النوعية وعرة سنة ١٣٨٤ كما ان الوزارة بعد ان منست أهمية التعاون بادرت الى انشاء ادارة التعاون التي كانت ضمن تشكيلات الوزارة ووضع مسودة لنظام التعاون الذي عرض على مجلس الوزراء ووافق عليه وصدر الرسوم الملكي رقم ٢٦ سنة ١٣٨٤ كأول نظام للتعاون في المملكة وبصدوره أخذت ادارة التعاون تنمو وأخذ جهازها بتطوير لقابلة التوسع في الجمعيات التعاونية ونشر الوعى التعاوني ، ومد الجمعيات التعاونية بالضررات والكفادات الفنية بما يسمح لها بمقابلة التطور في أعمالها .

وفي ١٣٨٢/٩/١٧ هـ سحلت أول جمعية تعاونية في المملكة وبعد ذلك أخذ عدد الجمعيات التعاونية المسجلة يزداد وارتفعت مسؤوليات ادارة التعاون متشعباً مع أنساع الحركة التعاونية ، وقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية ( ٣٦ ) جمعية تعاونية تضم في عضويتها ما يقارب من ( ٢٠ ) ألف مواطن .



## ● الجمعيات التعاونية للخدمات :

وهي الجمعيات التي يباشر نشاطها الرئيسي في تقديم الخدمات لأعضائها كالخدمات الصحية بفتح العيادات الصحية أو الاتفاق مع الأطباء على أجور منخفضة للأعضاء وكذلك الاتفاق مع مخازن الادوية ومحلات البقالة للبيع لأعضاء الجمعية بأسعار منخفضة وعلى توفير الانارة الكهربائية في الريف ، ويبلغ عدد الجمعيات التي تزاوُل هذا النشاط ( ٤ ) جمعيات تضم في عضويتها ( ١١٣٦ ) ورأس مالها الاسمي المدفوع ( ١٨٦٠٤١٠ ) ريالاً .

كما سبق يتضح أن النظام التعاوني في المملكة حقق للمواطنين المنظمين في جمعيات تعاونية اشباع حاجاتهم الاقتصادية وتطوير مجتمعاتهم المحلية بالعمل الجماعي لتحقيق أهداف وان التعاونيين يديرون جمعياتهم إدارة ذاتية وبروح من المساعدة المتبادلة وفي المصلحة العامة .

### بيانات احصائية عن تطور ونمو العضوية للجمعيات التعاونية ورؤوس أموالها وحجم أعمالها منذ صدور نظام الجمعيات التعاونية (١)

السنة المالية	الجمعيات المسجلة	عدد الأعضاء	رأس المال الاسمي	الاحتياجات	حجم التعامل	الخدمات الاجتماعية
٨٢/٨١	٤	٦٧١	١٧٩٨٠٠	.....	.....	.....
٨٣/٨٢	١٢	١٠٠٢٢	١٥٠٣٩٣١	٢١٥٠٢	٤٧٤٣٢٦	٣٩٠١
٨٤/٨٣	١٧	١١٣٦٨	١٧٦٤١٥١	٤٠٠٦١	٥٥٩٩٥٣	١٧٨٩٤
٨٥/٨٤	١٧	١٣٢٢٧	٢٢١٤٧٥٩	٢٢٣٩١٨٧	٢٠٧٢٣١٧	٤٢٨٧٨
٨٦/٨٥	٢٦	١٥١٩٧	٢٥٦٩٣٩٩	١٤١٢١٤٣	٤١٤٩١٢١	٥٤٢٥٧
٨٧/٨٦	٣١	١٦١٨٥	٢٨٢١٨٥٩	٣٠٩٠٦٣١	٤٦٩٧٨٩٤	٦٠٦٦٦
٨٨/٨٧	٣٦	١٦٦٥٦	٣٢٢٩٣٩٩	٣٣١٦٦١٢	٦٢٤٣٥٧٢	٨٨٣٣٣

### انواع الجمعيات المسجلة عام ٨٨/٨٧ وعدد أعضائها ورأس مالها وحجم تعملها واحتياجاتها (١)

النوع	عدد الجمعيات	عدد الاعضاء	رأس المال الاسمي	حجم التعامل	الاحتياجات
متعدد الأغراض	١٢	٢٤٢٣	٧٠٤١٧٠	١٣٣٩٥٥٧	٥٥٤٠٦٣
استهلاكية	١٢	١٠٨١٩	١٨٠٥٠٤٩	٣١٥٥٧٤٢	٦٥٠٢٨٧
زراعية	٦	١٠٥٠	٣٨٥١٥٠	٦٥١٠١١	١٧٥٩٣٤
مهنية	٢	٥٣١	١٤٨٦١٠	٢٤٣٤٢٧	٩٥٠٥٧
خدمات	٤	١١٣٦	١٨٦٤٢٠	٣٥٢٨٣٥	٤١٢٧١
المجموع	٣٦	١٦٦٥٦	٣٢٢٩٣٩٩	٦٢٤٣٥٧٢	٢٣١٦٦١٦

بالكهرباء والصناعات الريفية البسيطة واستصلاح الأراضي الزراعية وتسويق الحاصلات الزراعية وثبتت اسعار قطع الفيار ومواد البناء والمواد الاستهلاكية .  
● مستقبل الحركة التعاونية :

هناك عدة مشاريع لإدارة التعاون للمستقبل تشمل في الآتي :-

( ١ ) العمل على إنشاء معهد تعاوني يختص بتدريب وتهيئة الرواد التعاونيين من اختصاصيين وموظفين ومحاسبين الجمعيات التعاونية لتحقيق رسالتها السامية

● دور التعاون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجمعيات التعاونية في بلادنا اثر ملموس بفضل ملاحظته من خشد القوى الاهلية لمساعدة النهضة الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها المملكة . والجمعيات اسهمت في توحيد جهود الافراد عن طريق اسهامهم بأموالهم الخاصة في تأمين احتياجاتهم وتلبية رغباتهم مما قلل الاعتماد على الدولة في بعض المستلزمات التي كان المواطن يعتمد فيها على الدولة مثل تأمين الفسيلات الزراعية وآلات الحرث والمواد الاستهلاكية وانارة الريف

(١) التعاون في المملكة العربية السعودية  
أصدرته وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إدارة التعاون صفحة ( ١١٩ ) وصفحه ( ١٢٠ )

٢) تأسيس مكتبة تعاونية يتم تزويدها بالكتب والمراجع التعاونية التي تبحث في مجال التعاون لتنمية خبرات التعاونيين وتوسيع مداركهم .  
٣) الاستمرار في عقد المؤتمرات التعاونية لتبادل الخبرات والمعرفة وتوثيق الصلات بين جمعياتنا التعاونية .

### ● دور التعاون الزراعي في تنمية المجتمع :-

يعتبر التعاون الزراعي عنصرا مهما في تنمية المجتمع وفي نجاح مشروعات التنمية وبرامجها ولتوضيح العلاقة بين التعاون الزراعي وتنمية المجتمع سنحاول فيما يلي ان نناقش أولا ثلاث نقاط اساسية هي نقاط البدء في توضيح العلاقة المذكورة وهذه النقاط هي :-

- أ - مجتمعات ريفية تتكون من قرى كبيرة يتراوح عدد سكانها مابين الفين وثمانية آلاف نسمة
- ب - مجتمعات ريفية تتكون من قرى صغيرة متباعدة يتراوح عدد سكانها بين الخمسين وبضع مئات .
- ج - مجتمعات ريفية منتقلة مثل قبائل البدو الرحل .

### ● مفهوم تنمية المجتمع والاسس التي تقوم عليها :

تعرف تنمية المجتمع بأنها العملية التي يمكن من طريقها تنسيق وتوحيد جهود الافراد والهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية وجعل هذه المجتمعات جزءا متكاملًا في حياة الدولة . وكذلك مساعدة هذه المجتمعات لتسهم اسهاما فعالًا في التقدم ويعرفها (بالان) في كتابه المجتمع وطورهها بقوله العملية التي يمكن للأفراد الذين يعيشون في مجتمع معين ان يتأقشوا من طريقها حاجاتهم ويحددونها ثم ليضعوا الخطة ويعملوا معا لسد هذه الحاجات . (١)

ويمكن القول في ضوء هذا التعريف ان تنمية المجتمع في القرية تتطلب الاتي :-

- ١) برنامج مخطط بالحاجات الكلية لمجتمع القرية ووسائل حلها .
- ٢) معونة فنية من الهيئات الحكومية والاهلية وهذا يشمل الموظفين والأدوات والمهمات وغير ذلك
- ٣) تعاون متكامل في مختلف نواحي التخصص سواء في الزراعة او التعليم وغير ذلك من اجل مساعدة المجتمع .

- ٤) تشجيع مبدا مساعدة النفس والمشاركة من جانب القرى في تنمية المجتمع وهذا هو حجر الزاوية في تنمية المجتمع .
- والواقع ان أهم الاسس في تنمية المجتمع هو مساعدة الناس ليساعدوا انفسهم وليسهموا في الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم وليقوموا بدور فعال في تنمية مجتمعاتهم وكذلك زيادة حساسيتهم نحو مشكلات بيئتهم ولتدريبهم على حلها .

### ● مفهوم التعاون الزراعي :

التعاون جهاز اقتصادي اجتماعي ديمقراطي لإدارة الأعمال في شتى مراحق الحياة الاقتصادية والزراعية والتجارية والصناعية وغير ذلك من مظاهر النشاط الاقتصادي الانساني .

ويمكن تعريف التعاون الزراعي بأنه وسيلة من وسائل إدارة الأعمال الاقتصادية الزراعية فالجمعية التعاونية

الزراعية منظمة للقيام بالأعمال يسهم فيها وبمكملها ويديرها بعض المنتجين الزراعيين وتقوم بالعمل لمنفعة اعضائها الاقتصادية فانشاط الاقتصادى للجمعية التعاونية الزراعية يتضمن بلل مختلف الجهود في سبيل استغلال الاراضى الزراعية وما يرتبط بها من استغلال يعود على المزارعين باقصى ما يمكن من ربح وكذلك تناول شراء السماد والبذور والآلات الزراعية وتحويل المباد الخام الزراعية الى منتجات زراعية مصنعة مثل اتعاج الزبدة من اللبن وكذلك تقدم خدمات زراعية أخرى كترتية الحيوانات والدواجن وتحسين نسلها والقيام بأعمال الري والصرف .

### ● العلاقة بين التعاون الزراعي وتنمية المجتمع :

ان تنمية المجتمع تهدف الى معالجة التخلف والتفكك وحل المشاكل الاجتماعية ورفع مستوى ابناء المجتمع المحلي وتهيئة مقومات الحياة الكريمة لهم في اطار تنظيم علاقاتهم المتاحه وتهيئة طاقاتهم وقواهم للعمل الجماعي للوجه لاحداث التغير الاجتماعى المنشود . كذلك يهدف التعاون الزراعي الى زيادة القدرة الاقتصادية على انتاج مايفض الفرد لان الزيادة ضرورية لرفع مستوى المعيشة وذلك من طريق جهود افراد المجتمعات الزراعية للتعاون فيما بينهم لتقديم النفع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية ويمكن القول ان التعاون وتنمية المجتمع متشابهان الى حد كبير في عدة امور نجملها في النقاط الآتية :-

- ١) تعتمد كل من الحركتين على سكان المجتمع المحلي وتحاول مقابلة احتياجاته وتعملان على تقوية القيادة المحلية وبت اولى نحو الاسلحاح في مختلف الحالات .

- ٢) تحتاج الحركتان الى تمفيض ومساعدة من الحكومة لتكون الحكومة جهازا اداريا للتنمية لتنسيق العمل بين الوزارة المختصة كما تنشأ عادة ادارة عامة للتعاون - لتشجيع الحركة التعاونية .

- ٣) تعتبر كل من الحركتين تشكيل لجان على مستويات مختلفة كاللجنة الزراعية والصحة والتعليم وغيرها .

- ٤) تتطلب كلتا الحركتين قيادة محلية سليمة واهية .

- ٥) تهدف الحركتان الى زيادة دخل الفرد وبالتالي تحسين معشوا المعيشة .

- ٦) يمكن الاستفادة من اقطاعات المختلفة الخاصة بالحركة التعاونية في تنمية المجتمع المحلي على الوجه الاتي :-

- ١ - القطاع المالى : توفير القروض للمنتجين ونشر الدعوة الى الادخار والتوفير .
- ب - القطاع الزراعي : تزويد المزارعين بما يلزمهم وتسويق محصولاتهم وتقديم التسمييلات لهم للمشاركة في استعمال وسائل الانتاج .
- ج - القطاع الاجتماعى - تقديم الخدمات الاجتماعية كالرعاية الطبية ودور الحضانة للأطفال

( القية ص ٦٢ )

## شركة مصر للإسفيراد والتصدير

٦ شارع عدلي ، القاهرة - تليكس ٢٢٥١ ، إمباص مصر

تقوم الشركة بالأعمال التجارية في مجال الاستيراد والتصدير لمجموعة السلع الغذائية - الفزل والمنسوجات - الكيماويات - المعادن - العقدين والحراريات - السلع المتنوعة الخ ..

وتشارك في تجميع مديت بوسعيد وتحويلها إلى منطقة مرق تنفيذ أعمالها السياسية الانفتاح على العالم الخارجي

### وتتقدم خدماتها في مجال :

- توفير مستلزمات البناء والتشييد ومختلف المواد المستوردة والحولية ولوازمها .
- توفير احتياجات السفن العابرة من السجاير والياه المعدنية وغيرها .
- توفير مختلف السلع السياحية ومنجيات ذات الخلدات وبيع الاسوار والحرية .
- القيام بخدمة الاستيراد والتصدير وأعمال التخفيضات للمركب .
- مقاولات مدنية وأعمال إنشائية وتركيبات معدنية .
- توريد مراكب ومعدات الصيد .
- توريد شبكات الصيد ولوازم الصيادين .
- أوتاجات وروافع وسيارات قلابة .
- معدات مصانع وقطع غيار .
- لوازم صناعة الفزل والنسيج والتركيب .

### ومعرض الشركة

يحيى الاضواء بمكتب الشركة

٣ شارع حافظ ابراهيم - تليفون ٣٥١٥ بوسعيد - تقاطع شارع الجمهورية وشارع صفية زفلول

والشركة ترفع قبلة أجهزتها المتوفرة وكمائياتها في خدمة التجارة الخارجية وتجارة البور والأسواق الحرة

### فروع الشركة بالداخل :

القاهرة : الوكالة التجارية للقطاع الخاص والمرفعين - ٥ شارع ٢٦ يوليو

الاسكندرية : ٥ شارع صلاح سالم - ١٤ شارع سينوستريس

المنطقة الخارجية : كلكتا ( الهند ) - كولومبو ( سرى لانكا ) - دكا ( بنجلاديش ) - أديس أبابا ( اثيوبيا )  
مقدشيو ( الصومال ) - قطر - ديج - أبرطجى .

## عن العوامل المؤثرة على كفاءة عمليات التمويل في المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني

تحتل الزراعة مكانا بارزا في الاقتصاد القومي المصري باعتبارها مصدر تحقيق الفائض الأولي اللازم لاجدات التنمية في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وتتوقف قدرة الزراعة على تحقيق هذا الفائض على مدى توفر الإمكانيات اللازمة لرفع إنتاجية العنصر الزراعي والنهوض بالإنتاج الزراعي .

### الهدف من البحث :

من المتفق عليه أن الائتمان الزراعي يؤدي دورا هاما وحيويا للزراعة المصرية وكلما قام الائتمان الزراعي على أسس ثابتة ومتناسقة مع احتياجات الأنشطة المختلفة للزراعة ، كلما أدى إلى تحقيق الكفاءة في جميع مراحل العملية الإنتاجية للزراعة مما يحقق في النهاية تنمية الإنتاج الزراعي .

ويهدف هذا البحث إلى التعرف على العوامل والأنسب التي أدت إلى تراكم المديونية في المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني بهدف اقتراح الحلول لكفاءة عمليات التمويل وذلك حرصا على استمرار المؤسسة في القيام بالوسائل التي تساهم في رفع وظائفها الائتمانية .

### طريقة البحث :

استخدمت الطريقة الاستقرائية لدراسة المشكلة وأُخذ على المنهج التاريخي والإحصائي ، وتم الاعتماد بقدر الإمكان على البيانات التي تم الحصول عليها من مصادرها الأولية والثانوية .

### توصيف النشاط الائتماني

### للمؤسسة المصرية العامة للائتمان

### الزراعي والتعاوني

• نشأة المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني :

يعتبر إنشاء بنك التسليف الزراعي المصري عام ١٩٣٠ حجر الأساس في قيام نظام ائتماني زراعي سليم في

### دكتور أحمد عبدالوهاب برانية

قدرها ٦٠٠٪ ورغم الزيادة الكبيرة المضطردة في حجم القروض خلال هذه الفترة نلاحظ أن نسبة تمويل هذه القروض في انخفاض مستمر ، مما أدى إلى تراكم المديونيات لدى الزراع حيث بلغ حجم المديونيات التراكمية عام ١٩٧٤ أكثر من ٨٢ مليون جنيه بعد أن كانت لا تتجاوز ٤٤ مليون جنيه في المتوسط خلال الفترة من عام ١٩٥٢ - ١٩٦٠ . ولا شك أن التزايد المستمر في رصيد المديونية يجلب الاهتمام إلى دراسة هذه الظاهرة خاصة وأن حجم القروض التي تمنح سنويا تزايد باستمرار نظرا لتطوير الائتمان ، وبناءا على ذلك فإنه من المتوقع لو تركت الأمور تتفاقم بمثل هذا المعدل أن تزداد المديونيات مما يمثل خطورة كبيرة على النشاط الائتماني الزراعي المصري مما قد يؤدي إلى عجز المؤسسة عن القيام بخدماتها في هذا المجال وما قد يترتب على ذلك من آثار وخيمة على النظام الائتماني القومي كله ، ذلك أن المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني تعتمد في تمويلها على القروض التي تحصل عليها من البنوك التجارية والبنك المركزي وأن تأخر أو عجز المؤسسة عن خدمة هذه المستحقات يؤثر على سيولة هذه البنوك وبالتالي على النظام المصرفي كله .

ويؤدي الائتمان الزراعي دورا فعالا في تحقيق أهداف التنمية الزراعية المصرية وذلك نظرا لضعف الموارد المالية لمعظم المنتجين الزراعيين الناتج من ضعف الحيازات ، ولذا لم يصبح الائتمان الزراعي مجرد عملية اقتراض من القالين بالإنتاج الزراعي من أجل ممارسة إنتاجهم ولا مجرد عملية اقتراض من مؤسسات التمويل لا يستهدفون به سوى تحقيق الربح ، بل أصبح جزء من حركة التنمية الزراعية وتماثل دورها حيث اضطلع بهما كبيرة ومتعددة ترتب عليها تعدد مشاكله .

وتعتبر المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني في الوقت الحاضر الممول الوحيد للتسليف الزراعي المنتظم وذلك عن طريق بنوك التسليف الزراعي والتعاوني التابعة لها والمنشرة في جميع محافظات الجمهورية ، ومع التوسع في سياسة الائتمان الزراعي التعاوني ، زادت واسعت الخدمات التي تقدمها المؤسسة وبنوكها .

### مشكلة البحث :

منذ تطور الائتمان الزراعي والتعاوني بعد صدور قوانين الإصلاح الزراعي أصبح الائتمان الزراعي التعاوني يؤدي دوره في توفير القروض لجميع الحائزين سواء كانوا ملاك أو مستأجرين خاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل التي تستخدم الزراعة بطرق مباشرة ، وقد ترتب على ذلك زيادة حجم القروض زيادة كبيرة إذا ارتفعت من ١٣ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى حوالي ٧٧ مليون جنيه عام ١٩٧٣ أي بزيادة

بمبدأ مركزية التخطيط دون مركزية التنفيذ ، لذا صدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بتحويل المركز الرئيسي لبنك التسليف الزراعى والتعاونى الى مؤسسة عامة تسمى **المؤسسة المصرية للصناعة للائتمان الزراعى والتعاونى** ، وتحويل فروع بنك التسليف بالمحافظات الى البنوك مستقلة تتبع المؤسسة الام ، بمعد اليها - أى البنوك - بأعمال الائتمان فى المحافظات على أن تخضع المؤسسة لارشاف وزارة الزراعة باعتبارها ادارة تنفيذية تعمل فى إطار السياسة الزراعية لتحقيق اهدافها .

## اتواع القروض التى تمنحها المؤسسة ( بنوك التسليف ) :

يهدف الائتمان الزراعى الذى تقدمه المؤسسة من طريق بنوكها فى المحافظات الى اقراض المزارعين لمساعدتهم فى ممارستهم انتاجهم او التوسع فيه او رفع مستواه وقد تكون هذه القروض اموالا نقدية او قروض مبنية كالبذور والاسمدة الكيماوية والالات الزراعية فالائتمان الزراعى يتطلب تحضير الارض وتوفيق مستلزمات وادوات الانتاج فى مواعيد محددة تاتى فى الغالب وليس لدى المزارع وبذلك عسر المزارعين المال الكافى للوفاء بهذه الاحتياجات ومن هنا يبدو أهمية القروض التى تمنحها بنوك المؤسسة ويمكن تقسيم هذه القروض الى : -

١ - قروض قصيرة الاجل : وهى القروض التى تمنح لتمويل عمليات الانتاج الزراعى العادية للمحاصيل الحقلية سواء فى شكل نقدي لتنفيذ الخدمات الزراعية من حراث وري وجنى وغير ذلك ، او فى شكل عيني فى صورة مستلزمات انتاج من بذور واسمدة ومبيدات .

وترتبط هذه القروض من حيث قيمتها وكمايتها بالاحتياجات الفعلية للحصول على قدم لخدمة زراعتها وهذه القروض تستحق السداد خلال مدة لا تقل من ثلاثة اشهر ولا تزيد عن اربعة عشرة شهرا ، ولا تخضع القروض فى عرق ٢٠٠ ع . يحتاجون الى هذه القروض نظرا لان مواردهم المالية محدودة بسبب



لتحويل نسوى التجار والمرايين وكبار الزراع انفسهم الذين كانوا يقدّمون سلفا عينية لمستاجري اراضيهم باسماء مرتفعة .

ومع صدور قوانين الاصلاح الزراعى وتحديد الملكية الزراعية والقضاء الواسطة كان لابد من حشد المزارعين فى جمعيات تعاونية مما ترتب عليه تعديل فى السياسة الائتمانية التى يتبعها البنك والانتقال من اسلوب الائتمان الزراعى الفردى الى الائتمان التعاونى ، والذي من طريقه يمكن توفير القروض لجميع الحائزين وخاصة المستاجرين منهم من طريق الجمعيات التعاونية ، وهذا امتنع البنك من التعامل الفردى المباشر مع الزراع وقصر تعامله على الجمعيات التعاونية الزراعية بناء على الاسس الاتية :

١ - يمنح **الائتمان الزراعى للجمعيات التعاونية دون الافراد** دعما لهذه الجمعيات .

٢ - اعفاء المستاجرين الحائزين للافراد فى حدود ٣٠ فدانا من تقديم الضمان العيني للقروضهم .

٣ - امتداد منح الائتمان الزراعى على مستوى القرية .

٤ - اشراف بنك التسليف على تنفيذ هذا النظام .

وبادخال نظام الادارة المحلية فى البلاد والتوسع الكبير فى نشاط البنك وتشمب انواع هذا النشاط وتعددها وانتقال نشاط الائتمان النقدي والمعنى الى الجمعيات التعاونية على مستوى القرية ، اقتضى هذا كله اعادة النظر فى اوضاع البنك اخذ

مصر ، باعتباره بنسبنا متخصصا فى تمويل الزراعة وقد نص قانون البنك الاساسى على ان اهم الاعراض التى انشا من اجلها البنك هو التسليف الزراعى بكافة انواع القروض - قصيرة ومتوسطة وطويلة ، ونظرا لكون الائتمان الزراعى كبير التكلفة كثير الاخطار ، رأت الحكومة ان تمنح البنك معونات لتمكين البنك من مباشرة نشاطه ، واصبح من حق البنك الحصول على قروض من الحكومة لغاية ٦ مليون جنيه ولا يجوز للحكومة ان تطالب باسترداد هذه القروض قبل تصفية البنك وقد نص القانون الاساسى للبنك ايضا على ان يقوم البنك باقراض الجمعيات التعاونية الزراعية بغائدة تقل ٢٪ من سعر الفائدة للأفراد وقرر ان تتمتع الجمعيات التعاونية بخفض ٥٪ من ائتمان البذور والاسمدة والمهمات الاخرى التى تشتريها من البنك .

ومن هذا يتضح انه منذ انشاء بنك التسليف الزراعى تم الاهتمام برعاية الجمعيات التعاونية الزراعية مما ساهم على اتساع القاعدة التعاونية وزيادة الجمعيات التعاونية وبالتالي عُد اعضائها .

وقد كانت خدمات البنك مقصورة على الجمعيات التعاونية الزراعية وحدها ، بينما كانت الجمعيات التعاونية فى بقية القطاعات الاخرى بدون مصدر تمويل ائتماني لذا

صدر القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٨ بتعديل نظام البنك على هذا الاساس واصبح اسم البنك الجديد - بنك **التسليف الزراعى والتعاونى** - واجيز للبنك ان يقوم بالمبيعات المصرية للجمعيات التعاونية جميعا ، وهكذا كان مجال الائتمان الزراعى بواسطة بنك التسليف الزراعى والتعاونى واسما الا ان نطاق الائتمان كان مقيدا بالضمانات حيث لم تكن القروض تمنح الا للجمعيات التعاونية بكافة جماعيتها لعضائها او للملاك من المزارعين دون المستاجرين ثم ان البنك لم يلتزم بحدود التعامل مع صغار الملاك فى جوفرها ، فقد اعتبر المالك الصغير هو صاحب الثلاثين فدانا ، وعلى هذا لم يكن لصغار الزراع والمستاجرين من مصاصد

٥ - القواعد المنظمة لقواعد منح السلف وهذه تصدرها المؤسسة لبنوكها وللجمعيات التعاونية .

٦ - الضمان للقروض القصيرة الاجل والتي تمثل الجزء الاكبر من الائتمان الممنوح وهو عبارة عن الحصول القديم القرض لخدمته وذلك فقط بالنسبة لصغار الملاك والحائزين حتى ٣٩ فدانا وهم يمثلون الجزء الاعظم من المقترضين

### • مخاطر الائتمان الزراعي :

يتعرض الائتمان الزراعي لعدد من المخاطر مرتبطه بطبيعة النشاط الزراعي نفسه او نتيجة لتدخل الدولة بهدف التسهيل على المزارع المقترض وفي هذا تقترنا مخاطر الائتمان الزراعي عنها في كل من الائتمان الصناعي والتجاري والتي تتمثل في الآتي :-

١ - اندوخة الانتاج الزراعي تستغرق مدة اطول نسبيا عنها في كل من الانتاج الصناعي او في خدمات التوال والنقل وبهذا تكون دورة رأس المال في مؤسسات الائتمان الزراعي اقل منها في مؤسسات الائتمان الصناعي والتجاري .

٢ - ان الانتاج الزراعي اكثر تأثرا بالعوامل الطبيعية مما يجعله اكثر عرضه للمخاطر الناتجة عن ذلك عنه في كل من الانتاج الصناعي وخدمات التبادل ، وهذه المخاطر في حمة حدوثها تضعف من قدرة المقترضين على السداد مما يمثل تعطيل لاستثمارات مؤسسات الائتمان الزراعي .

٣ - الائتمان الزراعي خلو من الضمانات السريمة والمخازنه التي يكفلها القانون للدائنين في كل من الائتمان الصناعي والتجاري ممثلة في ادوات الائتمان كالسيارات والادوية والكمبيالات والتي يمكن بواسطتها اشهاد افلاس المدين في حالة امتناعه عن السداد .

هناك أيضا المخاطر التسويقية التي قد يتعرض لها المحصول الزراعي بسبب اصابته اثناء التخزين وكذلك المسافر الناتجة لصعوبة تحقيق التوازن بين العرض والطلب في المنتجات الزراعية عنها في المنتجات الصناعية .

يأتي قروض الموسم التالي حيث تمثل حوالي ٥% في المتوسط من اجمالي القروض (١) ويرجع ذلك الى زراة الحاصل الرئيسية ( القطن - الارز - اللوز - القصب ) والتي تستحوذ على الجزء الاكبر من القروض المنصرفة لتمويل مشتريات التقاوي والاسمدة والمبيدات الحشرية .

### • الاسس التي يتم منح القروض على اساسها :-

يتم منح القروض للمزارعين على مجموعة من الاسس يتوقف عليها مدى صحة وسلامة منح القروض ، وان اي خطأ في البيانات المقدمة عن هذه الاسس يؤدي الى تسبب في الاقراض وبالتالي صعوبة في عمليات التحصيل وتضعف حجم الائتمان على غير اساس وهذه الاسس هي :-

١ - الميزة الكلية للمزارع سواء كانت ملكية أو إيجار أو وضع اليد والمصدر الاسمي لهذه البيانات هو استشارة الميزة التي يسجلها الحائز ويقدمها الى الجمعية التعاونية مع بداية السنة الزراعية كل ثلاث سنوات مع قيامه بالاختبار عن كل تغيير خلال هذه المدة .

٢ - المساحة المزروعة في هذه الميزة بالمحصول المطلوب القرض لخدمته ومصدر هذه البيان كشوف التركيب المحصول المعدة بمعرفة المشرع الزراعي على اساس المدونة الزراعية .

٣ - القراءات اللازمة من السلف المالية والتقدير لخدمة زراعتين من كل محصول والتي تحددها اللجان الفنية المختصة والمشككون بمثلين عز وزارة الزراعة والمؤسسة .

٤ - مدى بونية المزارع للتعرف على مدى قيامه بالوفاء بالتزاماته لتحديد نوع التعامل معه إما بالأجل في حالة السداد لجميع المستحقات حتى سلف

الموسم المماثل أو حصوله على احتياجه من مستلزمات الانتاج المعنية بالنقد ، ويتم التعرف على هذه الديونية من الكالات الخاص بالمزارع في الجمعية .

صغر حيازاتهم هذا علاوة على ارتفاع مصاريف العمليات الزراعية .

٢ - قروض متوسطة الاجل : وهي القروض التي تستحق خلال مدة تتراوح ما بين عشرة سنوات ، وعشرون سنة ، حيث يكون أهم أغراضها تمويل عمليات استصلاح الاراضي واستزراعها ، ولقد اتمنت المؤسسة من صرف هذا النوع من القروض ابتداء من عام ١٩٦٤/٦٣ .

والبحول رقم (١) يوضح جملة القروض المنصرفة حسب انواعها خلال الفترة من ١٩٦٢/٦١ حتى ١٩٧٢/٧١ ومن هذا الجدول يتضح زيادة حجم الائتمان التي تمنحه بنوك المؤسسة ، حيث بلغ حجم القروض التي تم منحها خلال عام ١٩٦٢/٦١ اكثر من ٤٢ مليون جنيه ، ارفع الى اكثر من ٧٧ مليون جنيه عام ١٩٦٢/٧١ اي زيادة قدرها حوالي ٨٣% على نفس المساحة المزروعة تقريبا ونفس التركيب المحصولي . ذلك للاحظ ان القروض قصيرة الاجل تستنفذ اكثر من ٩٠% من اجمالي القروض المنصرفة ، وذلك للأسباب السابق ذكرها ، وان القروض المتوسطة الاجل تمثل نسبة ضئيلة ( ٣% ) من اجمالي القروض الممنوحة ، اما بالنسبة للقروض الطويلة الاجل فقد تم وقف صرفها اعتبارا من عام ١٩٦٤/٦٣ .

### مواسم القروض :

بتوزيع القروض المنصرفة للزراعات المختلفة على المواسم الزراعية - شتوية وصيفية وبلية ، اتضح ان الموسم الصيفي وحده يحظى باكبر نصيب من هذه القروض حيث بلغت نسبة القروض المنصرفة في المزارع لهذا الموسم اكثر من ٨٠% في المتوسط . من اجمالي القروض للزراعات ، يليه الموسم الشتوي حيث تمثل القروض المنصرفة في هذا الموسم في المتوسط اكثر من ١٥% من اجمالي القروض المنصرفة واخيرا

تشر الجداول التفصيلية في الجزء الثاني من هذه الدراسة .

(١) المصدر : المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني - قسم الاحصاء .

## ٦ سياسات التحصيل

مقدمة :

تعتبر مشكلة ضعف التحصيل وتراكم الديونيات من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسة المصرية للصحة الائتمان الزراعي والتعاوني في الوقت الحاضر والتي تؤثر تأثيرا كبيرا ليس فقط في عمليات تمويل الائتمان الزراعي فقط ولكن أيضا في تمويل بقية أنشطة الاقتصاد القومي .

فقد زادت الديونيات المتأخرة من حوالي ٤٠٠ مليون جنيه عام ١٩٦٠ إلى ٨٠٣ مليون جنيه عام ١٩٧٣ (١) أي أنها تضاعفت أكثر من عشرين مرة .

فإذا علمنا إن مؤسسة الائتمان الزراعي تحتفظ بخزون سلمي تتراوح قيمته ما بين ٣٥ - ٤٠ مليون جنيه ، بالإضافة إلى حجم القروض ، لاتضع لئلاسي ضخامة المبالغ المحتجزة لتمويل عمليات الائتمان الزراعي ، وهي أعباء ضخمة يتحمل نتائجها أيضا تمويل بقية القطاعات الائتمانية الأخرى . وتعتبر عملية تحصيل الديونيات من أدق مراحل الائتمان الزراعي والمؤشر الحقيقي على سلامة جواه ، والتي يتوقف عليها استمرار نشاط الائتمان الزراعي .

### ١ طرق التحصيل :

يتم تحصيل مستحقات بنوك المؤسسة بالقرعة الآتية :

صيراف مصلحة الأموال المقررة : فقد تم الانقراض بين المؤسسة ومصلحة الأموال المقررة في أن يقوم صيراف المصلحة المنتشرين في جميع أنحاء البلاد بتحصيل مطلوبات بنوك المؤسسة واتخاذ الإجراءات ضد المدنيين الذين يتخلفون عن السداد هذا بالإضافة إلى موظفي بنوك المحافظات الذين يتابعون الإجراءات بالنسبة للمتأخرين عن السداد ويتم تحصيل المطلوبات مع الأموال الأميرية المقررة مقابل تسليم المسدد يصلح ثم يقوم الصراف كل عشرة

(١) المصدر : المؤسسة المصرية للائتمان الزراعي والتعاوني - إدارة التسليف والتحويل .

صيراف مصلحة الأموال المقررة باتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المدنيين الذين يتخلفون عن السداد .

٢ - حرمان المزارع الذي يتأخر عن سداد القروض المستحقة من الائتفاع بخدمات البنك الائتمانية وذلك طبقا لنوع معين روى فيها التيسير على المزارع وحصوله بالمطالين منهم بالقسمة والحزم ، وكذلك قصر منح القروض على المزارعين الذين قبلوا بسداد ماعليهم حتى لا تتراكم الديونيات .

٣ - بالنسبة للمزارع الذي انخفض اقتناح حاصلهم بسبب ظروف طبيعية غير ملائمة كان البنك يمنحهم التيسير المكنة في السداد سواء في التأجيل أو التسليف بسا يتفق مع ظروفهم المالية الغير متوقعة .

وظل البنك يعتمد على هذه السياسة في تحصيل ديونه بانتظام والتي كان اسمها حرمان المتأخرين من قروض البنك وخدماته . لذا كان كل مقرض يحرص على سداد مطلوبات البنك في كل موسم زراعي حتى يضمن استمرار تعامل البنك معه .

وقد تتطلب التوسع في منح الائتمان الزراعي نتيجة لتطبيق نظام الائتمان الزراعي والتعاوني ابتداء من عام ١٩٥٧ إلى بذل المزيد من العناية والدقة في القيام بعملية التحصيل مما أدى إلى زيادة مضطردة في حركة التحصيل والسداد مما انعكس بدوره على توسع المؤسسة في تقديم الخدمات الائتمانية تمشيا مع متطلبات المزارع والمزارعين حتى سنة ١٩٦١ ، كما يتضح ذلك من الجدول رقم (٢) التالي سيشرح مع الجزء الثاني من هذه الدراسة .

وقد استمر هذا الوضع حتى عام ١٩٦١ ، حيث انخفضت نسبة التحصيل إلى أدنى حد لها ( ٣٣ ٪ ) نتيجة للكارثة التي أصابت محصول القطن في ذلك العام مما أثر على نظام الائتمان الزراعي منذ ذلك الوقت فلقد رأت الحكومة أن تيسر على المزارع

أيام بتوريد ما قام بتحصيله إلى مأمورية الضرائب العقارية والتي تقسم بدوره بأيداع كل عدة في حساب بنك التسليف بالبنك الأم وفي الوقت الحاضر يتم تحصيل ٣ ٪ فقط من إجمالي متحصلات المؤسسة بواسطة الصيراف وهي تعتبر نسبة منخفضة للغاية لتصور أسلوب العمل بهذه الطريقة .

### السداد المباشر إلى خزائن البنوك والجمعيات التعاونية :

قد يقوم المدين بسداد دينه مباشرة إلى خزائن بنوك التسليف بالمحافظات أو الجمعيات التعاونية لها مقابل إيصال يعطى له من أمين الخزينة على أن يتم إخطار الصراف بالمبالغ التي سدد بهذه الطريقة .

### ١ الخصم من أثمان المحاصيل المسوقة

تعاونيا أو من خصمة التسليف الإجباري : وتعتبر هذه الطريقة من أهم الطرق المتبعة في تحصيل مطلوبات بنوك التسليف التابعة لمؤسسة في الوقت الحاضر ، إذ تبلغ المصالح بهذه الطريقة أكثر من ٩٠ ٪ من إجمالي التحصيلات

ويتم تحصيل مطلوبات البنك عن طريق الخصم من أثمان المحاصيل المسوقة وخصوصا القطن والأرز طبقا لآلية التسويق التي تصدر سنويا مع مراعاة عدم استنفاد كل أثمان المحاصيل المسوقة في سداد ديون المزارع ، وذلك حتى

يتبقى لهم جزء من فائض انتاجهم يتكون من تغطية التزاماتهم الأخرى وتتبع نفس القواعد السابقة التي تتبع عند السداد خزائن البنوك والجمعيات وذلك بإخطار الصراف بالمبالغ التي تسدد عن طريق الخصم من أثمان المحاصيل المسوقة تعاونيا أو للسلة إجباريا .

### تطويع حركة تحصيل القروض :

اتبع البنك في تنفيذ سياسات التحصيل الوسائل التالية :

١ - قيام موظفي البنك بتابعة الإجراءات اللازمة لتحصيل مطلوبات البنك وملاحقتها ، خصوصا بالمطلوبين المتأخرين عن السداد وقيام

## حزمة التحصيل حسب فئات الحيازة :

نتيجة لتطبيق نظام الائتمان للزراعي والتعاوني اعتباراً من عام ١٩٥٧ وصدر قوانين الإصلاح الزراعي زاد حجم الحيازات الصغيرة والتي تتميز بضعف الموارد المالية لحائزيها مما زاد من أهمية الدور الذي يلعبه الائتمان الزراعي التعاوني ولجنة رقم (٤) يوضح توزيع القروض حسب فئات الحيازة عن عام ١٩٧٢ والتي أمكن الحصول على بياناتها

وقد تم تقسيم فئات صغار الزارع وهي التي يكون في حيازتها خمسة أفدنة فأقل وفئة «توسطى الحائزين» وتضم الحائزين خمسة وعشرون أفدنة فأقل : ثم فئة كبار الحائزين وتضم الحائزين لأكثر من خمسة وعشرون أفدنة .

من الجدول رقم (٤) يتضح أن فئة كبار الزارع هي أقل الفئات التزامات بالسداد تليها فئة صغار الحائزين وأخيراً فئة متوسط الحائزين وعلى الرغم من أن نسبة التحصيل بصفة عامة منخفضة للثلاث فئات إلا أنه يمكن تفسير انخفاض نسبة التحصيل بالنسبة لصغار المزارعين بسبب انخفاض دخولهم والذي لايسمح لهم بتوفير حافض يمكنهم من السداد نتيجة لتفتت الحيازات والتي تتميز بأنشطتها الضعيفة، أما بالنسبة لمتوسط الحائزين فهي تعتبر الفئة الملتزمة نوعاً بالسداد إلا أنه يمكن رفع نسبة التحصيل لدى هذه الفئة بتوفير مصادر تمويلية منها لاستثمارها في عمليات البنية الزراعية مما يؤدي إلى زيادة إنتاجها وتحقيق فائض لديها يساعدها في سداد ديونها إلا أنه من غير المنطوق أن تكون فئة كبار الحائزين أقل الفئات التزاماً بتسديد ديونها على الرغم مما يتوفر لديهم من فائض يسمح لهم بالسداد كافة التزاماتهم إلا أنه يمكن تفسير ذلك بقدرتها على تحويل نفسها ذاتها مما يجعلها غير مضطرة للسداد .

## البقية في العدد القادم

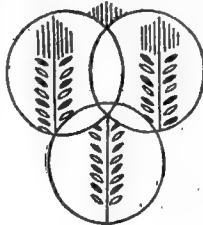
دكتور أحمد عبد الوهاب برانيه

بتقسيم المديونيات المتأخرتوالذي يجعل حجم المستحقات يقبل فقط قروض نفس الصام علاوة على القسط المستحق عن نفس العام (١) جزء فقط من المديونية المتراكمة مما يظهر نسبة التحصيل مرتفعة في الصام الذي يصدر فيه قرار التيسير ، بدليل انخفاض نسبة التحصيل في السنوات التالية نتيجته لزيادة المستحق نظراً لاضافه الاقساط المتخلفة عن الاعوام السابقة وهكذا .

٣ - تزايد حجم الارصدة الغير مسددة من عام إلى آخر رغم قرارات التيسير ( التيسير ) كذلك فإن نقص الارصدة الغير مسددة خلال السنوات ١٩٦٧ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٢ يرجع إلى صدور قرارات التيسير خلال هذه السنوات والتي تنص على تقسيط جميع المتأخرات .

٤ - تزايد حجم المديونية زيادة كبيرة إذ بلغت أكثر من ٨٢ مليون جنيه عام ١٩٧٣ مقابل ٤٤ مليون جنيه عام ١٩٦٠ أي أنها تضاعفت حوالي عشرون مرة

وهذه كلها مؤشرات عن مدى خطورة مشكلة تراكم المديونية وعدم جدوى قرارات التيسير في علاج هذه المشكلة .



الزراع وتعاونهم في مواجهة المشاكل الكبيرة التي حالت بهم ، فأجرت لهم تيسيرات كبيرة في سداد مستحقات المؤسسة لديهم وفرت تقسيط الديون المستحقة عليهم على ثلاثة أقساط سنوية عدلت بعد ذلك إلى خمسة أقساط سنوية مع السماح لهم في نفس الوقت بالاقتراض من بنوك المؤسسة طبقاً للقواعد المقررة دون أخذ مديونياتهم في الاعتبار ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى قررت الحكومة في نفس الوقت زيادة حجم الاقراض النقدي التي تمنحها المؤسسة للمزارعين لكي يتسنى لهم الاتفاق على زراعتهم التالية على أمل تحقيق إنتاج أفضل ومساهمة منها في تخفيض آثار الأزمة عليهم إلا أن محاصيل السنتين التاليتين لم تحقق الانتاج الذي كان متوقعا ، ما أدى إلى تخلف الكثير من الزارع عن سداد مطلوبات المؤسسة لديهم وبالتالي تضخم حجم ديونهم مما دعا إلى إجراء تيسيرات جديدة ومنحهم القروض المعتادة . . . وهكذا زاد حجم الديون المتراكمة يتضخم تطورها من الجدول رقم (٣) الذي سيسير مع الجزء الثاني من هذه الدراسة .

ومن الجداول (٢) ، (٣) يتضح مايلي :

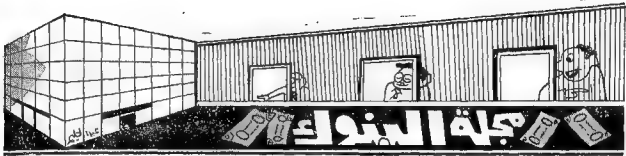
١ - انخفاض نسبة التحصيل انخفاضاً شديداً اعتباراً من عام ١٩٦١ بمقارنتها بالاعوام السابقة وأن نسبة التحصيل خلال العشرة سنوات من ١٩٦٣ إلى ١٩٧٣ تذبذبت بين ١١٪ إلى ١٤٪ ، بمتوسط قدره ١٢٪ .

٢ - ان ارتفاع نسبة التحصيل في بعض السنين (بعد عام ١٩٦١) ليس مؤشراً على ارتفاع كفاءة عمليات التحصيل خلال هذه السنوات، ولكن يرجع ذلك إلى صدور قرارات التيسير على لزارع والمخاصنة



کامیابی





بانك مصر طاعتك بنك المحسن

وفيما يلي بيان بالبنوك العاملة في مصر  
بحسب ملكيتها ومجال نشاطها :

#### أولا - بنوك القطاع العام

- ١ - بنوك تجارية
  - البنك الأهلي المصري
  - بنك مصر
  - بنك القاهرة
  - بنك الإسكندرية
- ٢ - بنوك عقارية
  - البنك العقاري المصري
  - البنك العقاري العربي
- ٣ - لبنوك الزراعية
  - بنك التسليف الزراعي
  - والتعاوني لحافظة أسوان
  - بنك التسليف الزراعي
  - والتعاوني لحافظة قنا
  - بنك التسليف الزراعي
  - والتعاوني لحافظة سوهاج
  - بنك التسليف الزراعي
  - والتعاوني لحافظة أسيوط
  - بنك التسليف الزراعي
  - والتعاوني لحافظة المنيا
  - بنك التسليف الزراعي
  - والتعاوني لحافظة بني سويف
  - بنك التسليف الزراعي
  - والتعاوني لحافظة الفيوم
  - بنك التسليف الزراعي
  - والتعاوني لحافظة الجيزة
  - بنك التسليف الزراعي
  - والتعاوني لحافظة الغربية
  - بنك التسليف الزراعي
  - والتعاوني لحافظة الدقهلية
  - بنك التسليف الزراعي
  - والتعاوني لحافظة البحيرة

## البنوك الأجنبية في مصر

أجاز قانون استثمار المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤  
إنشاء بنوك من رأسمال عربي وأجنبي على النحو التالي :

١ - بنوك يقتصر تعاملها على  
العمليات التي تتم بالعملة الحرة  
وتكون بنوك استثمار وبنوك أعمال  
تباشر العمليات التمويلية الاستثمارية  
بنفسها سواء تعلقت بمشروعات في  
المناطق الحرة أو مشروعات محلية  
أو مشتركة أو أجنبية مقامة داخل  
الجمهورية كما يقوم بتمويل عمليات  
تجارتها الخارجية . ويمكن لهذه  
البنوك أن تتخذ شكل فروع  
للمؤسسات مركزها الرئيسي في  
الخارج

مادة ١٦ - يقتصر بد البنوك  
المتخصصة ( غير التجارية ) البنوك  
التي تقوم بالعمليات المصرفية التي  
تخدم نوعا محددا من النشاط

الاقتصادي ، وفقا للقرارات الصادرة  
بتأسيسها والتي لا يكون قبول  
الودائع تحت الطلب من أوجه انشطتها  
الاساسية .

مادة ١٧ - قصد ببنوك الاستثمار  
والأعمال البنوك التي تباشر عمليات  
تنصلل بتجميع وتنمية المدخرات  
لخدمة الاستثمار وفقا لخطط التنمية  
الاقتصادية وسياسات دعم الاقتصاد  
القومي ، ويجوز لها أن تنشأ في  
هذا المجال شركات الاستثمار أو  
شركات أخرى تزاول أوجه النشاط  
الاقتصادي المختلفة ، كما يكون لها  
أن تقوم بتمويل عمليات تجارة مصر  
الخارجية .

٢ - بنوك تقوم بعمليات بالعملة  
المحلية متى كانت في صورة مشروعات  
مشتركة مع رأسمال محلي مملوك  
لمصريين لا تقل نسبتته في جميع الأحوال  
عن ٥١٪ ( وهذه البنوك قد تكون  
بنوكا تجارية أو غير تجارية ) .

وقد أورد قانون الجهاز المصرفي  
رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ تعريفا لأنواع  
البنوك في المواد ١٥ ، ١٦ ، ١٧  
وذلك على النحو التالي :

مادة ١٥ - يقصد بالبنوك التجارية  
البنوك التي تقوم بصفة مستمرة بقبول  
ودائع تدفع عندها الطلب أو لأجل  
محددة وتزاول عمليات التمويل  
الداخلي والخارجي وتخدم بما يحقق  
أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة

- ١ - أمربسكان اكسبريس  
انترناشيونال بانكينج كورپوريشن  
٢ - بنك أبولبي الوطني  
٣ - فرست ناشيونال سيتي بنك

خاصاً - فروع بنوك اجنبية تتعامل  
بالملاط الحرة في المناطق الحرة  
( استثمار واعمال )

- ١ - بنك مانيفكتشرز هانوفر  
فرست كومبانى  
٢ - دى بنك أوف نوفا سكوشيا

• البنوك الدولي للجهاز المصرفي  
المصرفي السويسري :

ويرجع النمو والكثافة المتواصلة في العمليات الأجنبية المنفذة والمركزة الى البنوك السويسرية الكبرى خلال الستينات والسبعينات حتى بلوغ هذا البلد الى نحو ثلثي قيمة العمليات المصرفية هناك حيث بلغ اجسالي الاصول الأجنبية في البنوك السويسرية في نهاية الربع الثاني من عام ١٩٧٥ نحو ٩٦٩ بليون فرنك بينما لم تتعد الحصرم نحو ٥٦٥ بليوناً . يرجع هذا الى الارتفاع الرهيب في صفلي الاستثمارات الأجنبية ليس فقط بسبب ازدياد أهمية سوق المصلاات الأوروبية ( اليوروماركت ) وإنما ايضا للبنود التعويضي الذي تلمسا البنوك السويسرية نتيجة عدم وجود سوق محلية ذات كفاية مما يؤدي بتلك البنوك الى إعادة توزيع والاستثمار المبالغ القصيرة الاجل ورأس المال الوارد لها من الخارج في الاسواق المالية الدولية

كذلك فان المركز القوي لسويسرا كمرکز للتحويل الدولي يتأكد بوجود سوق صفلات وأوراق مالية كبيرة فيما بين البنوك خاصة الكبيرة منها ، حيث لاقوم تلك البنوك - بنكس المؤسسات الأوروبية المالية الأخرى - باقتلاك نسبة كبيرة من الاسهم والأوراق المالية المصدرة لصالحهما وإنما تقوم بهذا النشاط بدرجة أكبر لصالح عملائها أكثر من أي دولة أخرى في العالم -

وتقدر قيمة الادراة المالية المودعة لدى الجهاز المصرفي السويسري في

ثانياً - بنوك مشتركة تزاوُل نشاطها بالملاط المحلية ( بنوك تجارية )

- ١ - بنك تقيس الامل  
٢ - بنك مصر الدولي

ثالثاً - بنوك مشتركة تزاوُل نشاطها بالملاط الأجنبية ( استثمار واعمال )

- ١ - بنك مصر/ايران  
٢ - بنك القاهرة/باركليز الدولي  
رابعاً - فروع بنوك اجنبية تتعامل بالملاط الحرة ( استثمار واعمال )

- بنك التسليف الزراعي والتعاوني لمحافظة الشرقية  
- بنك التسليف الزراعي والتعاوني لمحافظة الاسماعيلية  
- بنك التسليف الزراعي والتعاوني لمحافظة القليوبية  
- بنك التسليف الزراعي والتعاوني لمحافظة دمياط  
- بنك التسليف الزراعي والتعاوني لمحافظة المنوفية  
- بنك التسليف الزراعي والتعاوني لمحافظة كفر الشيخ

## لماذا تعتبر سويسرا مركز مالي دولي ناجح؟

عندما يذكر اسم سويسرا في حديث ما فإنه يرتبط بالذهب في مجال المعسل والاعمال بمعلوماتين اولاهما الساعات السويسرية ولانيتهما البنوك السويسرية والسوق المالي والنقدي السويسري فكيف نجحت سويسرا وجهازها المصرفي الى هذا الحد الذي جعل سمعتها تغطي على التراكز المالية العالية كبريس ولندن ونيويورك ؟

### ابراهيم عبد الرحمن راضي

(١ دولار = ٢٧٥ فرنك سويسري)  
أو ما يقرب من ٢٢ ألف فرنك سويسري لكل نسمة ، ويرتكز هذا الغناض بالطبع على نشاط وكفاية وانتاجية الجهاز المصرفي السويسري الذي يتمتع بالذقة والمرونة والتفوق ففضلا عن استخدامه الوسائيل التكنولوجية الحديثة التي تستخدم في حل أعقد المشاكل المالية والتمويلية الدولية .

كذلك لاقتوتنا الاشارة الى مدى اتساع وتنوع الخدمات المصرفية السويسرية خاصة في البنوك الكبيرة التي تقوم بكل الاعمال التي يمكن ان تدخل في إطار العمل المصرفي - يعكس الاتجاه التخصصي للبنوك الكبيرة في أوروبا والعالم - ولذلك تلعب تلك البنوك دورا كبيرا في أسواق المصلاات الحرة وتجارة البنكنوت والذهب فضلا عن أسواق السندات والأوراق المالية وما شابه ذلك .

ان هذا النجاح يرجع بالدرجة الاولى الى ما تتمتع به هذه الدولة من استقرار سياسي واجتماعي واقتصادي ذلك أن حياها السياسي ونظرتها للحرية الشخصية وحقوق الفرد في التملك الذي تكفله القوانين هناك وارتفاع أسعار الفائدة في أسواقها وقوة الفرنك السويسري ومكانة مركز البنوك السويسرية وشركات التأمين والمؤسسات الصناعية بها كل هذا وقد ساهم بدرجة ما في الصورة المشرفة لسويسرا كمركز مالي دولي شهير .

وهكذا فان هذا الهيكل الاقتصادي السالف الذكر وطبيعة تواجدته في وسط أوروبا قد جعل من الصورة يمكن أن تدعم سويسرا علاقاتها الاقتصادية مع من حولها من الدول ، ويمكن ايضاح ذلك اذا ما ذكرنا على سبيل المثال أن كل فرنك سويسري يتم الحصول على ثلثه من قطاع التجارة الخارجية السويسرية ممثلة في السلع والخدمات ومكتا آخر أن سويسرا قد حققت في عام ١٩٧٤ فيما يتعلق بالزرفق الاستثماري العالمي فاقطسا يبلغ ١٤٠ مليون فرنك سويسري

الوقت الحاضر بما يتراوح بين ٣٠٠ - ٣٥٠ بليون فرنك وهكذا فإن مقبرة الجهاز المصرفي السويسري على التوسع في إصدار أنواع الأوراق المالية المختلفة التي تجسّد سوقاً رائجة جداً في الأسواق الدولية يمكن تمثيله كالتالي :

**قام المقرضون الأجانب بإصدار أوراق مالية متوسطة وطويلة الأجل خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى الربع الثالث من ١٩٧٥ تبلغ ٤٢ بليون فرنك سويسري .**

وهن الأمور الملاحظة أيضاً أن البنوك السويسرية تعتبر من العناصر الهامة المكونة لسوق السندات (اليوروبوند ماركس) فبالرغم من أن هذه البنوك لا تستطيع بسبب النظام المصرفي أن تكتسب مباشرة في الإصدارات العالمية إلا أنها استطاعت تحقيق ذلك بطرق غير مباشرة وذلك من خلال اكتساب فروعها في الخارج بحيث استطاعت

الحصول على نسبة كبيرة من القروض الأوروبية لعملائها .

ونظراً لأن عميات سوق البورصة ترتبط بطبيعتها بعمليات الأوراق المالية لذلك لعبت سويسرا دورها استراتيجي في هذا المجال أيضاً فقامت بورصة زيورخ في التسمية الشهيرة الأولى فقط من عام ١٩٧٥ بتحويل ماقدمته ٦٠ بليون فرنك سويسري من التجارة الأوروبية ، بحيث أصبحت تلك البورصة تحتل المركز الثاني بعد بورصة لندن في أوروبا من حيث حجم التجارة الموجهة إلى أمريكا الشمالية .

**٥. سويسرا كمركز ضخيم للمعامل الحرة وتجارة الذهب :**

تعتبر سويسرا من أهم المراكز العالمية لتجارة البنكووت الدولي فهناك أكثر من ١٤٠ نوع من المعاملة يتم التعامل بها في سويسرا ويقدر

البنكووت السنوي من مختلف العملات في المؤسسات المالية الكبيرة بحوالي ١٥ بليون فرنك ، هذا فضلاً عن اعتبار سويسرا أهم سوق عالمي لتجارة الذهب التي بدأت بنموها وضع نظم شامل فيه وتداول منذ نهاية الحرب المالية الأولى ونجحت في الحصول على عملاء مستديين لها ولم يتغير الوضع كثيراً بعد استخدام سعرين للذهب ( السمسر الرئيسي وسعر السوق ) في مارس ١٩٦٨ فعندما توقف سوق الذهب في لندن عن العمل نتيجة توقف البنوك المركزية عن الدفع بالذهب ، بعد هذا التاريخ قامت البنوك الرئيسية الثلاث في سويسرا بعمل سلة لهم الخاص للتعامل في الذهب وأصبحت زيورخ أهم مركز لتجارة التجزئة للذهب في العالم

**ابراهيم عبد الرحمن راضي**



## \* الاحتياطات النقدية الدولية \*

انخفضت الاحتياطات النقدية في ألمانيا الاتحادية بنحو ٢٧٠ بليون دولار لتبلغ ٢١٢ بليوناً في شهر سبتمبر الماضي ، وقد أدى تصدير رأس المال والمبالغ قصيرة الأجل للخارج بسبب أسعار الفائدة الأفضل بالخارج إلى قيام البولنديزبانك (البنك المركزي الألماني) ببيع كمية كبيرة من اللوئار في أسواق الصرف وذلك للحد من التقلبات في السوق وللمنع العملات من التدفق في السوق عن الحدود المتفق عليها في إطار السوق المشتركة

المجهودات الموجهة لدعم سمسر الاسترليني الذي بدأ مرة أخرى في التدهور

أما في سويسرا فقد ارتفعت احتياطاتها بحوالي ٣٥ مليون دولار لتبلغ ٨٤ مليار دولار في الفترة من منتصف سبتمبر إلى منتصف أكتوبر ، كذلك ازداد دخول العملات الأجنبية والتحصلات منها بسبب قيام البنك الأهلي السويسري بزيادة مشترياته من الدولار بفرض وضعها كاحتياطي للتدخل في السوق عند اللزوم

أما في فرنسا فقد ارتفعت الاحتياطات النقدية الدولية بحوالي ٢٢٠ مليون دولار لتبلغ نحو ١٠٧ بليون دولار منها ١٥٠ مليوناً تم الحصول عليها من ممتلكات المصرف الأجنبي وحوالي ٧٠ مليون احتياطي في صندوق النقد الدولي ، كما قامت إيران في أوائل أكتوبر بسداد حوالي ٤٠٠ مليون دولار مقابل وارداتها من فرنسا ، وفي بريطانيا انخفضت احتياطاتها بحوالي ١٤٥ مليون في سبتمبر لتبلغ ٥٨ بليون دولار ويرجع ذلك لانخفاض إلى قيام بنك إنجلترا ببيع بعض ماله من احتياطي وذلك كأحد

## الاحتياطات النقدية في أهم دول العالم (بالمليون دولار) ١٩٧٥

البولة	يونيه	يوليه	أغسطس
سويسرا	٨٧١٢	٨٢٣٧	٨٢٣٣
الولايات المتحدة	١٦٥٢١	١٥٩٢٩	١٥٩٣٢
بريطانيا	٦٣٨٥	٦٣١٨	٦٠٥٩
فرنسا	١٠٥١٧	١٠١٧٠	١٠٥٠٥
ألمانيا الاتحادية	٣٢٦٤٩	٣١٧٤٩	٣١٤٦٨
إيطاليا	٦٦٩٤	٥٤٥٥	٥١٣٣
كندا	٥٣٣٠	٥٢٢٥	٥١٩١
اليابان	١٤٦٠٥	١٤٦٣٦	١٤٠٩٠
اتحاد جنوب أفريقيا	١١٥١	١١٨٥	١٢٢٥

**مختصر شريف**

البنك ويستطيع البنك - لاجراء هذه الدراسة - ان يجمع بين المستشارين الخارجيين والمصادر الداخلية للبنك مادام البنك سوف تعلم الكثير عن نفسه اذا ما شارك ايجابيا في هذه الدراسة .

### ج - التخطيط

الواقع ان هناك علاقة ايجابية واضحة بين الوقت الذي ينفق في عملية التخطيط من جانب وبين سهولة تنفيذ عملية التحصيل للميكنة من جانب ذاتها من جانب آخر ويمكن للشخص ان يستفيد - باستخدام الدراسة كاساس - من الحد الاقصى للوقت بين عملية اختيار الحاسب الالكتروني وبين اول عملية تحويل وذلك عن طريق وضع خطة كاملة وشاملة تحقق الاهداف قصيرة الاجل ومتوسطة الاجل وطويلة الاجل لبرنامج الميكنة المزمع تنفيذه وهذه الخطة يجب ان تراجع بصفة دورية ويجب ان يتم تعديلها من وقت لآخر على اساس التقدم الذي حدث حتى تاريخ التعديل بالإضافة الى التغيرات في الظروف المحيطة ويرجع الفضل الجزئي أو الكلي في عملية التحويل الى أحد عيوب التخطيط كما يلي :-

الاول - نقص الوقت المخصص للتخطيط

الثاني - عدم الاستعانة بجميع المختصين

### د - استخدام الموارد

ويرجع الفضل في عملية التحويل ايجابيا الى نقص الموارد اللازمة لتحقيق هذه العملية لذلك فان الدراسة يجب ان توضع لذلك قدرته على توفير الموارد التي يمكن استخدامها في برنامج الميكنة فلو فرضنا بان البنك لم يكن لديه العاملين المهرة المطلوبين لهذه العملية في وقت معين أو أنه غير قادر على اعدادهم من داخل البنك فيجب على البنك - في هذه الحالة - ان يبحث فوراً وبدون ابطاء - في سوق العمل على هؤلاء العاملين المهرة اللازمين لتشغيل الحاسب الالكتروني اما اذا كان البنك غير راضٍ أو قاصر على استثمار الأموال اللازمة للحصول على العاملين المناسبين أو على تدريبهم في مجال التشغيل الالكتروني للبيانات فالأفضل له في مثل هذه الحالة ان يعرف النظر من عملية الميكنة بأكملها .

### هـ - التقدير المادي لاثار الحاسب الالكتروني

يمثل تحليل التكلفة/المزايا احدى الوسائل المستخدمة في تقدير اثار الميكنة على الارياح وهناك اثار اخرى تتساوى في الاهمية مع هذا الارتفاع في قياسها بالتقود أي يصعب قياسها في شكل ربح مباشر أو خسارة مباشرة فمواقف او تصرفات العاملين Employee Attitudes على سبيل المثال هي من المحددات المهمة لفعالية برنامج الميكنة فإذا اعتقد أحد العاملين بان النتائج التي يستخرجها الحاسب الالكتروني ليست جيدة بالقدر الكافي فسوف

## استخدام الحاسبات الالكترونية في البنوك المتوسطة والصغيرة السيد محمد السيد

- ٨ -

### ١ - مدى تطبيق نتائج الدراسة على البنوك

١ - الخطوات التي ينبغي اخذها في الاعتبار في البنوك التي تنوى ادخال الحاسب الالكتروني لديها .

من المعتقد بان افضل طريقة للاستفادة من هذا البحث هي ان نضع امام البنوك كافة الخطوات اللازمة للميكنة وسوف يمكن هذا التقرير المختصر - على الاقل - البنوك من معرفة المشاكل المرتبطة بهذه العملية وكيفية التعامل مع هذه المشاكل بطريقة أكثر كفاية آمين في ان ذلك سوف يساعد البنوك في النهاية على القضاء على بعض هذه المشاكل كلية .

وفما يلي ملخص لأهم الخطوات التي يتخذها البنك الذي ينوي الاستعانة بالحاسب الالكتروني .

### ١ - التعليم :

ان الحاجة لتعليم العاملين بالبنوك على جميع أوجه الميكنة هي مسألة لا يمكن الاقلال من شأنها فليس كافيا ان نبدا عملية التعليم بمجرد اتخاذ القرار بالميكنة وليس كافيا ايضا ان نسال شخصا واحدا لكي يعلم الميكنة أولا لم ينقل ما تعلمه الى غيره من موظفي البنك بعد ذلك ومن رأى الباحثين ان تشجع جميع البنوك العاملين بها - بصرف النظر عن الوقت الذي نخطط فيه للميكنة - لان يتعلموا كل ما يتصل بالحاسبات الالكترونية وبالتشغيل الالكتروني للبيانات وأن تسمح البنوك بهذا النوع من التعليم على نطاق واسع .

ب - دراسة امكانية الحصول على حاسب الكتروني : من الأهم على البنك الذي ينوي الحصول على حاسب الكتروني ان يقوم بدراسة شاملة ومنظمة بعد القيام بتحليل للتكلفة والمزايا Cost - Benefit Analysis لكي يختار أحد البدائل المناسبة المتاحة وتستطيع بعض البنوك - التي لديها قليل من التعليم الذاتي - القيام بنفسها بهذه الدراسة بطريقة مناسبة فإذا لم يكن لدى البنك الشخص المناسب الذي يستطيع القيام بمثل هذه الدراسة فمن المناسب للبنك . . في هذه الحالة - ان يستعين بمستشار خارجي القيام بهذه العملية فهناك شركات كثيرة يمكن الاعتماد عليها في هذا الشأن ولاتعد الأموال التي يتم انفاقها على هذه الدراسة أموالا ضائعة بل هي في الحقيقة مقابل خدمات فعلية يستفيد منها

التغذية Process Feedback بحيث تكون برنامجا جيدا للتدريب كما يمكن استخدام هذه البيانات كبرنامج تعريفي أو توجيهي للعاملين الجدد وكلاهما يحتاج إلى أكثر من مجرد نقل المعلومات إلى العاملين وهنا يأتي دور البنوك للتغذية في كيفية الاستفادة الكاملة من هذه البيانات

ان استخدام هذه البيانات بشكل أفضل يمثل - في رأي الباحثين - الأساس الذي يمكن الانطلاق منه إلى تحليل شامل لحاجات البنك التدريبية ولو نظرنا إلى الاستقصاء لوجدنا بأنه يتضمن العديد من الاسئلة التي تمثل الإجابة عليها بصلقي ما تحتاج إليه الإدارة في هذا المجال .

ونجد في هذه البيانات الكثير من المعلومات التي تحتاجها الإدارة لتقييم حاجات التدريب إلى جانب الاسئلة المباشرة الخاصة بالتدريب وتستطيع الإدارة العليا - باستخدام هذه البيانات - أن تحدد مما إذا كان موقف الإدارة الدنيا مشابها لموقفها هي . ومن الطبيعي أن يكون هنالك خلاف بين معظم البنوك إلا أن الحاجة الفعلية للبنوك تتمثل في معرفة الاتجاه العام للتدريب General Orientation أكثر من احتياجها للبرامج الفنية للتدريب Technical Training

ويرى الباحثون - مرة أخرى - بأنه من المرغوب فيه بل من الضروري أن يحصل كافة العاملين بالبنك على فكرة جيدة من ماهية برامج المكتبة أما إذا اقتضت هذه المعرفة على العاملين الذين يعملون مباشرة على الحاسب الالكتروني - أي هؤلاء الذين يطون بمرکز الحاسب الالكتروني - فإن هذا الوضع سوف يؤدي إلى عدم قدرة العاملين الآخرين بالبنك على الإجابة على الاستفسارات التي توجه إليهم من عملاء البنك أو من الجهات الخارجية بكفاءة وهكذا نجد بأن هذا الاتجاه من شأنه في الغالب أحداث آثار عكسية على برنامج المكتبة لدى البنك المختص .

ولعلنا نكون بهذا قد وفقنا في عرض هذه الدراسة وأبرزت أهم الملاحظات والتحليل والتوصيات التي ورنبت بها وأما أن يكون ما تضمنته هذه الدراسة من أفكار نبراسا تهتدي به البنوك الصغيرة والمتوسطة سواء قامت بإدخال الحاسب الالكتروني بها أو تنوي القيام بإدخال الحاسب الالكتروني بها ولعل هذه الأفكار تحظى بنفس القدر من الاهتمام من البنوك المصرية عندما تفكر هذه البنوك في إدخال الحاسب الالكتروني بها كما حظيت به في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل .

( انتهى البحث )

السيد محمد السيد

مدير إدارة النظم والبرامج

إدارة الحاسب الآلي

شركة مصر للبترول

نظّل هذه النتائج غير مفيدة بالنسبة إليه مهما قيل عن فائدتها فمن الأمور التي تستوجب الاهتمام حقيقة هي أن نظّل دائما على بيئة من آثار الحاسب الإلكتروني على المشروع .

## ٢ - التفريعات التي يمكن حدوثها بالمشروع لتحسين البرامج الحالية

تتمثل الفائدة الثانية من هذه الدراسة في تحسين برامج المكتبة الحالية فيصرف النظر عن الصعوبات التي واجهت البنوك في التشغيل والتي أشير إليها في هذه الدراسة فلم يصادف الباحثون بنكا واحدا من بين البنوك التي قاموا بزيارتها أنه ندم للقرار الذي اتخذته بشأن المكتبة . وقد قامت معظم البنوك إما بتغيير في (( التوقيت )) أو قامت بعلاج المشكلة الواحدة بطرق مختلفة إذا ما تكررت حدوث نفس المشكلة مرة أخرى ومع ذلك فهم فخورون بالتقدم الذي حققوه وهم شغوفون بأن يصبحوا من أوائل البنوك التي شاركت في الثورة الحديثة في هذا المجال ومع أنهم يعلمون بالصعوبات التي واجهتهم وكذلك المشاكل التي ينتظر أن تواجههم إلا أنهم مازالوا شغوفين لأن يتعلموا كل ما يتصل بعملية المكتبة من أمور حتى يتمكنوا في النهاية من مواجهة هذه المشاكل وعلاجها .

ومن الفوائد الأخرى للدراسة هي تقديم البيانات إلى البنوك المشتركة فيها بطريقة يمكن معها استخدامها في إجراء (( التفريعات التنظيمية )) Organizational Change

فمنذ الزوم . وقد تم ابتكار طريقة (( للتغير المخطط )) Planned Change منذ أكثر من عشرين عاما لتحقيق هذا الهدف وعرف هذه الطريقة بأسلوب إعادة التغذية Survey Feedback وباختصار فإن

هذا الأسلوب هو طريقة لتقدير الصحة للمشروع واستخدام البيانات لإجراء التغيرات اللازمة وقد تم إخطار البنوك المشتركة في هذه الدراسة بنتائج هذه الدراسة إلى جانب تحليل مستقل عن البنوك التي تشابه ظروفها وملخص لأجابات العاملين بهذه البنوك وعلى أن نظّل البنوك الأخرى المشتركة في الدراسة والأفراد الذين يعملون بالبنوك غير معروفين . ونحن نتعقد بأن هذه البيانات يمكن أن تكون الأساس (( للتخطيط الذكي )) Intelligent Planning (( وللتغيرات التنظيمية )) Organizational Change المكتبة لكثير من البنوك المشتركة فيها .

## ٣ - تطوير البرامج التدريبية

يمكن - إلى جانب الفوائد الأخرى - تطبيق نتائج هذه الدراسة في تطوير البرامج التدريبية . فالياتيات أما أن تستخدم مباشرة في برامج التدريب أو أنها تستخدم كأساس لتجميع المعلومات الإضافية عن حاجات التدريب ويستطيع كل بنك من البنوك المشتركة - كجد أدنى - استخدام البيانات الخاصة بهذه الدراسة في عملية إعادة



# الدول المتخلفة .. ومشكلة التضخم المستورد

## محمد نور الدين

أصبح التضخم ظاهرة عالمية مزمنة تعاني منها معظم دول العالم وإن كانت تبدو واضحة بالنسبة للدول الرأسمالية المتقدمة والدول المتخلفة على حد سواء . ويبدل الخبراء كثيراً الجهود لتفسير استهوار هذا التضخم في أمل للوصول إلى حلول للتغلب عليه أن لم يكن للقضاء عليه كلية . ومن الملاحظ أن كثيراً من الخبراء ما زال يتم بدراسة التواحي النقدية والمالية باعتبارها سبباً لاستهوار هذا التضخم وإزدياد حدته ، مهملين بذلك أن التضخم ليس مجرد ظاهرة نقدية - وإن اتخذ مظاهر نقدية - وإنما هو ظاهرة اقتصادية يستلزم التعرف على مسبباتها وألياتها لتحليل للوضع الاقتصادي ككل وليس فقط القيام بالتحليلات النقدية والمالية ودراصة كمية وسائل الدفع وعلاقتها بارتفاع الأسعار .

نفا أن التضخم يعنى ارتفاعا عاما في مستوى الأسعار ، وقد يقرن في أحوال كثيرة بزيادة كمية وسائل الدفع ، إلا أن التاريخ يذكر لنا حالات لم تقرر زيادة الأسعار فيها زيادات في كمية وسائل الدفع ، ومن ثم يصبح من الضروري أدراك أن الظواهر النقدية والمالية ليست منفصلة عن البناء الاقتصادي ككل وإنما هي ترجمة وانعكاس له ، ولذا فإن العرض أسأله التحصيل لابد وأن يستند أساسا إلى تحليل للهيكل الاقتصادي لكل ربا في ذلك طبيعة ومدى العلاقات الاقتصادية مع الخارج .

ولا شك أن التضخم الذي يسعد الدول الرأسمالية المتقدمة يختلف في أسبابه عنه بالنسبة للتضخم في الدول المتخلفة وبكفي الإشارة في هذا الصدد إلى أن الاحتكارات العالمية والبركاش متعددة القومية تعد مسئولة إلى حد كبير عن هذا التضخم والامر هنا لا يستلزم سوى استرجاع سريع لأهم ما يقوله علم الاقتصاد السياسي عن السوق الاحتكارية .

فإذا ما انتقلنا إلى البلدان المتخلفة ، يتعين من البداية أدراك طبيعة البناء الاقتصادي فيها والتعرف على الفروع الاقتصادية الرائدة ومدى انفتاحها على الاقتصاد المتخلف في السوق العالمية وارتباطها بها . وسرعان ما يتضح أن الاقتصاد المتخلف بصفة عامة هو اقتصاد تابع بالدرجة الأولى ينتج في الغالب مواد أولية زراعية وشام يتم تصديرها إلى الدول المتقدمة مقابل الحصول منها على سلع استهلاكية غذائية وصناعية ، وبلغ إنتاجية تسمح بإقامة عدد من الصناعات الاستهلاكية في الغالب .

فحين هنا . إزاء اقتصاد متخلف ينتج ليس لأشباع الحاجات المحلية لسكانه وإنما ينتج أساسا وبالدرجة الأولى تلبية لحاجات خارجية . ومن ثم فإن دراسته شروط التبادل بين الاقتصاد المتخلف والاقتصاد المتقدم تمثل لب الحقيقة ، حيث أن البناء الاقتصادي في الدولة المتخلفة يكون مرتبطا كلياً بالسوق العالمية وبظروف النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة التي غالباً ما يرتبط بكل منها عهد من الدول المتخلفة تشكل لها - كلا متوازنا يكون التوازن فيه لصالح الطرف الأقوى وعلى حساب الدول المتخلفة بالطبع .

وبدراسة تطور الأسعار التي يتم بها الاستيراد والتصدير في الاقتصاد المتخلف تفصل أن ما يطلق عليه شروط التبادل في العالم المتقدم الذي يشكل السوق الرئيسي - أن لم يكن الوحيد - لمنتجات الصالح المتخلف . ولا يستلزم الأمر الوقوف كثيراً عند الإرقام وتطورها لكي ندرك أن أسعار صادرات وواردات الدول المتخلفة

تتحدد في الاسواق العالمية التي تسيطر عليها الدول المتقدمة والاحتكارات السائدة فيها - يمكن أدراك ذلك إذا حددنا كيف يتحدد سعر القطن المصري والسوري والسوداني والسكر الكوبي والبن البرازيلي والحب الهندي . . . ولاشك أن قسرة الدول المتخلفة على تحديد أسعار صادراتها من المواد الأولية هي قدرة محدودة أن لم تكن معدومة أصلاً وفي نفس الوقت فإن هذه الدول لاستطيع أيضاً التحكم في أسعار وارداتها من السلع الصناعية الاستهلاكية والإنتاجية أو في أسعار الخدمات التي تحصل عليها من الدول المتقدمة ، حيث يتحدد هذه الأسعار بواسطة الاحتكارات القوية في العالم المتقدم وذلك بغض النظر عن ثمن تكلفة إنتاجها الحقيقية وهو الأمر الذي اكتهه مجرييات الأمور في النصف الثاني من عام ١٩٧٤ حين انخفضت أسعار المواد الأولية واستوردت أسعار السلع الصناعية عند مستوياتها المرتفعة وهكذا ، فمن طريق العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة ينتقل التضخم إلى الاقتصاد المتخلف لتجسد هيكل اقتصادي يتميز بالانعدام المرونة أو انخفاضها الشديد نظراً لسيطرة القطاع الأولي بدرجة كبيرة لا يمكن التقليل من مداها وبالتالي من آثارها . ينعكس ذلك كله في اتجاه أسعار واردات الدولة المتخلفة إلى الارتفاع وبالتالي ارتفاع تكلفة الإنتاج وعدم القدرة على المنافسة في السوق العالمية فيزيد عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتقل فيه العملة الوطنية في السوق العالمية ويستمر الاقتصاد المتخلف في عبور مراحل جديدة من التخلف والتبعية للسوق العالمية . عدل أن ذلك لا يمكن أن يعني أن معدي التضخم التي تسوق البلدان المتخلفة لإبد أن تتوافق أو تتساوى مع مثيلتها في البلدان المتقدمة ، فذلك في الواقع يتوقف على عدد كبير من العوامل لعل أهمها مدى سيادة وانتشار العمليات السلبية النقدية داخل الاقتصاد المتخلف ومدى انفتاحه على السوق العالمية ومدى أهمية القطاع الخارجي بالقرابة بالقطاع الداخلي . فلا شك أن الأمر يختلف في حالة البقية ص ، ٥٠





# شركة مصر للتجارة الخارجية .. المؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية

المركز الرئيسي : اثناع عشر قصر النيل / القاهرة

العنوان اللغزافي : MISR COMEX

تلاص : ٢٢٣٣ مصر كوكاس

## أهداف الشركة :-

- ١ - تنفيذ عملياته الاستثمارية بأفضل تمويل متاح لتوفير أكبر قدر من الموارد المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية ومهمة التصنيع .
- ٢ - ترشيد الانفاق وإحكام الرقابة عليه لتفادي النفقات الزائدة إلى أقصى حد ممكن بما لا يعرّض تحقيق الأهداف .
- ٣ - تنشيط الصادرات والعمل على زيادة قيم الأعمال في مجال التصدير بإيجاد أسواق جديدة وتصدير سلع غير تقليدية وذلك للمساهمة في توفير أكبر قدر ممكن من العملة الأجنبية اللازمة لموازنة الميزان التجاري .

مع

## الأحداث الاقتصادية

### القطط السمان + والبقر السمان +

في المناقشات الحادة التي دارت باللجنة المركزية فجر الضو كمال أحمد قضية هامة ، وهي مكاسب العمال والفلاحين ، وقال انه بعد ٢٥ سنة من كفاح الشعب المصري في عهد الثورة ، لم يحصل العمال والفلاحون على شيء نتيجة كفاحهم . بينما هناك طبقة جديدة استولت على كل خيرات البنيان من المصارف والشقق الفاخرة والسيارات الفارهة وإذا لم يتدخل التنظيم السياسي لحسم هذه القضية ، فإنه بذلك يكون كمن يكتب وثيقة انتحاره بنفسه . وطالب بإعلان أسماء الذين أخضعوا عمولات ومسيرة تسلل بملابن الجنيت ، واصبحوا كالقطط السمان التي يجب القضا عليها فوراً .

وعقب الدكتور ولست المحجوب على ذلك ، فقال ان الظروف غير الطبيعية التي مرت بها مصر ، وأهمها الحروب والنكسة وزيادة السكان ، كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى الارتفاع الاقتصادي الحاسي . وأنه إذا كان القضاء عليها ، فليس كان الواجب لدينا الآن ( قطط سمان ) يجب والإهم أن نقضي على طبقة ( البقر السمان ) التي كانت موجودة لدينا قبل عام ١٩٦٧ . علم للنكسة ، والتي أثرت ثراء فاحشاً على حساب الشعب .

وقال سيادته : ان اعانة السلع الاستهلاكية تقبل ثورة التصحيح التي قادها الرئيس السادات كانت تلقى

كلها على الطبقة الفقيرة . أما الآن فقد تغيرت فلسفه فرض الضرائب وبوطالب الرئيس السادات بالا تفرض أية ضرائب على السلع الأساسية وأنها تفرض فقط على السلع انكماشية ، وعلى المضاربة في أراضي البنية ويسع الشقق والعمارات . وأكد ان حالة العمال والفلاحين الآن احسن بكثير مما كانت عليه في ظل مراكز القوى وفي ظل اوفضاع النكسة ، وأنها حينما تعود إلى الجماهير لن نخاف شيئاً ، لأننا نسمى إلى تخفيف العبء من فوق كاهلهم ونحصل الأغنياء بالكامل على عاتق تلك ( القطط السمان ) او ( البقر السمان )

### هل المستقبل قائما ؟ ؟

من الواضح اننا نواجه عجزاً في حدود ٢٢٠٠ مليون جنيه ، أي حوالي خمسة آلاف مليون دولار . ولقد جاءت هذه الحكومة في أصعب أزمة اقتصادية مرت بها مصر منذ أزمة ١٩٣٠ . ولكن نتيجة لتحركات الرئيس السادات حصلنا على قروض ميسرة في حدود ٣ بليون دولار ، وحازلنا في حاجة إلى حوالي ٢ بليون دولار لمواجهة خطة عام ١٩٧٦ . كما قام الوزراء بجهود جبارة في هذا الشأن للخروج من هذه الأزمة الطاحنة . وليس الأمر مقصوراً على الوزراء بل اشتكرت كل القيادات في هذا الأمر ، وكان لاشوة العرب فضل كبير في تخفيف حدة الأزمة .

بجانب هذا فنحن لدينا ثروات طبيعية وبشرية هائلة جداً ، وقد أكد خبراء الاستثمار ان احسن فرصة للاستثمار رأس المال موجودة في مصر بسبب وجود الكوادر والمعالاة . واذن فان المستقبل ليس قائماً كما يتصور البعض .

لكن الذي نأخذه على خطه التمتيع هو عدم « التلقائية الاقتصادية » ، وكان يجب ان يكون تعاملنا منذ البداية مع النول الغربية ، لان الدول

الشرقية ليس لديها المرونة الكافية ، فهي لا تعرف شيئاً اسمه جسولة الديون التي نمانى منها الآن . . . بينما روسيا زعيمة الدول الشرقية اضربت نهائياً عن مسدد ديونها للولايات المتحدة الامريكية التي اخذتها منها خلال الحرب العالمية الثانية !!

اننا لو استطينا ان نحصل بطريق القروض على البليسوني دولار التي تنقصنا ، فانا لن نستطيع تشغيلها بالكفاية المطلوبة نظراً للتعقيدات الادارية والحكومية التي مازالت تسيطر على الادارات الحكومية حتى الآن ، رغم ان رئيس الجمهورية فوض رئيس الوزراء في كثير من اختصاصاته

اننا في حاجة إلى افتتاح اداري وفكري قبل الانفتاح الاقتصادي . . . وفي حاجة إلى زرع الثقة في الموظف ، نفترض انشريف . . . فاذا ما انحرف ( قطعنا وقبته ) ، لا لأنه انحراف ، ولكن لأنه أوقف المسيرة الاقتصادية وضرب على الوطن كله خيراً كان سيعود على الوطن كله .

والحمد لله ، فان من مزايا هذه الحكومة الحالية ( ميزة المصارحة ) بكل التفاصيل ، ولم يسبق لحكومة أخرى ان صارت الشعب بكل الحقائق كما فعلت الحكومة الحالية . . . لدرجة ان منصب الوزير اصبح عبئاً ثقيلاً وليس « فخطة » كما يتصور البعض .

ان المسئول من « المستقبل » هو تنفيذ خطة الاقتصادية كما تم التخطيط لها ، ومصر يمكنها ان تنفذ نفسها عن طريق تبسيات التخطيط وزيادة الانتساج . يجب ان يسير التخطيط الاداري جنباً إلى جنب مع التخطيط الاقتصادي . اننا نمانى من عدم وجود الادارة الحسنة والسليمة ، لان الحماية المشروعة تستغل في صورة عنيفة ، حتى ان وزير التخطيط يتردد في استخدام سلطته حتى في الحالات الواضحة .

احمد فريد حسن

# المراجعة الاجتماعية لبيانات التكاليف وأثرها على فاعلية الإدارة

سمير أبو الفتح صلي

## • تمهيد :

لما كانت وظيفة الإدارة تتلخص في التخطيط والرقابة ، كان من الواجب أن يكون لهذه الإدارات ما تعتمد عليه في إعدادها بالبيانات اللازمة ، وكان من الطبيعي أن تقوم بالتنشئة نظم محاسبة وتكاليف تقوم بإعداد هذه الإدارة بالملومات التي تسترشد بها في ترشيد القرارات المتخذة بالتخطيط والرقابة .

وحين يقوم النظام المحاسبي باستخلاص المعلومات وجب عليه أن يجمع البيانات التي يمكنه من تحقيق أهدافه

يتناول البحث الأول : **القصود بالمراجعة الاجتماعية لبيانات التكاليف وأهميتها**

لما البحث الثاني : **فيبين أهمية المراجعة الاجتماعية في زيادة فاعلية التكاليف المصارفة كدادة للتخطيط والرقابة**

• **أولاً :- القصود بالمراجعة لبيانات التكاليف وأهميتها**

يقتضى البحث بالمراجعة الاجتماعية دراسة المشاكل الإنسانية التي تسببت في أضرار الانحراف أو الخطأ قبل دراسة الانحراف من الناحية نفسية . وذلك لأنه إذا تمكنت الإدارات من علاج أسباب حدوث الانحراف أو الخطأ - أي علاج المشاكل الإنسانية - فسوف يمكن بالتالي التغلب على حدوث مثل هذا الانحراف أو الخطأ مرة ثانية . فلذا كان السبب في الانحراف هو مشكلة إنسانية لحامل معنى وأن النتيجة لهذه المشكلة هو حدوث الانحراف ، فمن المنطق الاهتمام بالسبب قبل الاهتمام بالنتيجة ، فلذا تلاقى السبب ، تلاشت عنه النتيجة .

هذا ويجب ألا يساء الفهم من عرض مثل هذه الامثلة من الجوانب النفسية المرتبطة بمحاسبة التكاليف ، فليس المطلوب من المحاسب أو الإداري أن يتفحص أو الذي أن يتفحص غير انساني أو سلوكي يؤدي كل هذه الملاحظات الانسانية والنفسية ، ولكن المطلوب هو معرفة كل فرد من هؤلاء الأفراد بقدر سلوك من سلوكه وقواعد السلوك السلوكية حتى يمكن أن يكون لديه فكرة من السلوك الانساني للسلوك من سلوكه ما دام أنه لا يستطيع أن يعمل بدونهم ولا يستطيع أن يعمل فيهم فيصرون وسلوكهم إذا أراد فعله أن يؤدي بكمالاته . وقد يقوم المصروف بتعيين غير أو أكثر في الشؤون السلوكية أو الانسانية تكون مهمته ليس مراجعة البيانات المالية أو المحاسبية بالمصروف ، ولكنه يقوم بمراجعة المشاكل الانسانية التي تسببت في حدوث أضرار وخسائر على الإنتاج أو التشغيل وبناء على مراجعته الاجتماعية أو السلوكية علم يمكن أن يقدم تقارير عن نتيجة لمراجعة مؤيدا

ولقد تطورت مهمة محاسبة التكاليف اليوم وأصبحت تتابع عمليات المشتريات في الماضي بإعدادها وتوزيعها الطامس باستعمال التكاليف الفعلية والتسجيل أولا بأول واستعمال التقارير المختلفة ثم التقليل من التسلل باستخدام التكاليف المصارفة والوزونات التشغيلية . أي أن التكاليف ترد للماني من طانة ومقرها الطامس على حيلته وكفرسه من التسلل . كما يتوقع مستعمدا في ذلك على ما أثبت من بياناته وأرقام وملومات وما يتم من خفايا وبيانات وما يظهر من تفتيات وتبدلات .

ويرى الباحث أن التكاليف - ملاذات في حاجة إلى الاتجاه للارشاد عن المستقبل - ولا كان تحليل ما يحدث في فترات ماضية متتالية قد يظلم الادارة في عمل تقارير افضل للمستقبل يرى الباحث انه يجب معالجة الاستعمالة بالاساليب الزائفة ويحث العمليات ضرورية تحليل دراسة للمشاكل الانحراف التي تسببت في حدوث الانحراف أو الخطأ قبل دراسة الانحراف أو الخطأ نفسه ، وذلك لأنه إذا تمكنت الإدارة من علاج أسباب حدوث الانحراف أو الخطأ - أي علاج المشاكل الإنسانية

فسوف يمكن بالتالي التغلب على حدوث مثل هذا الانحراف أو الخطأ مرة ثانية . وبما سبق يوضح مفهوم البحث للدراسات السلوكية أو المائقة على البحث المراجعة الاجتماعية لبيانات التكاليف لزيادة فاعلية الادارة في مجال التخطيط والرقابة

وحتى تتضح أثرها على هذه البحث فسمه الباحث إلى بحثين :

باعتراحاته أو توصياته بشأن علاج هذا المشكل وذلك المستوي الإداري المسؤول من اتخاذ قرارات بشأن هذا النوع من المشاكل (١)

ويرى الباحث أنه يمكن الاستفادة من هذا الخبر السلوكي في مراجعة البيانات التاريخية واستخلاص مؤشرات تليد في أشكالها لتأنيق الفترة السابقة على المستقبل للتصرف - ولا على وجه التعميم - على بعض النتائج التي تستخلص من إعداد التكاليف المصارفة التي تستخدم في التخطيط والرقابة .

التخطيط يقتضي وضع المساعي كاساس ليس فقط الاداء والرقابة لتفحص مناهضة تفيد المايير في المستويات الإدارية المختلفة بالمقارنة لتلك من أن تقيدها يتم وللمستمر السابق لتعديده

ويرى بعض الكتاب الأجانب (١) أن المايير يتم وضعها بواسطة أشخاص ، كما يتم تقيدها والرقابة عليها بواسطة أشخاص . أي أن هناك عامل مشترك بين مخطط لمجموعات الثلاثة من الأشخاص ، ألا وهو العامل الانساني الذي لا يمكن إغفاله إلا بريد للمساعي أن تلتزم وفقا للتخطيط والسياسات الموضوعة في إطار التخطيط .

كما أن لمصنعي الميهر دوره الفعال في إعداد الموزنة التشغيلية . لذلك يجب الاهتمام بالدراسات السلوكية في هذا المجال . (وسوف يركز الباحث دراسته على التكاليف المصارفة - شريطة - تواسي الاستفادة من الدراسات السلوكية في هذا الصدد .

ويجدر بنا أن نشير أنه عند الاهتمام بالعامل الانساني في التخطيط والتفكير والرقابة يجب ألا يهبط من الببال أن المايير أو الممثل لمن هو عكاس كفاءة أداء الممثلين بالمقارنة سواء أكان هذا الاداء مرتبط بالتخطيط أو بالتفكير أو الرقابة .

من كل ما سبق يستطيع الباحث أن يستخلص من البحث بأن يركز أهمية دراسة الجوانب النفسية عند دراسة المحاسبة التكاليف فاذ كان التخطيط هو دراسة مجالات السل في المستقبل ووجه المايير لهذه المجالات المستندة ، فلا شك أن دراسة السل مرتبطة بالانشاءات الذين سوف يقومون بتخطيط هذا العمل وتخطيط المايير للمشروع بطريقة تحقق الوصول إلى الأهداف . وكذلك في الرقابة يجب أن الشخص أو أداء الشخص هو الذي يراقب وليس الاداء المايير نفسه . وأي انحراف في الاداء لابد وأن يتركب

يراجع في ذلك :

(١) د. محرم عامر ، نظار المحاسبة الادارية ١٩٦٦ ج دار النهضة العربية ص ٢٨١

من بعيد أو قريب بالنظر الإنساني الذي عليه أن يفسر الاستجابة للصدعة الخطية يحدث الانسداد . ولذا بدأت مراحل الرقابة بتحديد مسؤولية الأداء عن طريق محاسبة المسؤولين . وكذلك عند تصميم ووضع النظم المحاسبية خاصة يجب الأخذ في الحسبان بالحدود الإنسانية المترتبة بالنظم .

## • الثانية - أهمية المراجعة ( السلوكية ) في زيادة فاعلية التكاليف الميزانية كأداة للتحقيق والرقابة

ناقش الباحث في البحث السابق مفهوم المراجعة الاجتماعية ( أو السلوكية ) وانتهى إلى أنها تتمثل في مراجعة المشاكل الإنسانية التي تسببت في إحداث أضرار وخيمة على الإنتاج أو التشغيل والتي ترجمت في صورة بيانات تكاليفية ، ومحاولة التوصل إلى ولو على وجه التقريب إلى مقدار هذا الأضرار والاستفادة من هذه البيانات عند وضع المايير .

وفي هذا البحث يناقش الباحث أهمية الدوايس السلوكية في زيادة فاعلية التكاليف الميزانية كأداة للتحقيق والرقابة .

وقد سبق أن أوضح الباحث أن التحقيق يتضمن وضع المايير كأساس لقياس كفاءته ، والرقابة تتضمن متابعة تنفيذ المايير في المستويات الإدارية المختلفة بالبناء .

• والمايير يتم وضعها بواسطة الشخص • ويتم تنفيذها والرقابة عليها بواسطة أشخاص

ويظهر من التحليل السابق أن هناك عملاً مشتركاً بين هذه المجموعات الثلاثة من الأشخاص ألا وهو العمل الإنساني الذي لا يمكن الخفاء إذا أريد للمايير أن تنفذ وفلسا للتحقق . والسياسات الموضوعة في إطار التحقيق .

وعند الاعتماد بالعمال الإنساني في التحقيق والرقابة فإن المايير موحى كفاءة أداء الماييرين بالمشاهدة سواء أكان هذا الأداء مرتبطاً بالتحقيق أو بالتحليل أو بالرقابة .

والأداة كانت التكاليف الميزانية أداة لقياس الأداء بهدف تقييمه ومداسته لا إلا هناك عدة عوامل يجب إتخاذها في وضع مستويات القياس حتى يمكن اعتبارها أداة ذات كفاءة فاعلة .

هذه العوامل يمكن تلخيصها فيما قاله أحد الكتساب الإجابات في علم النفس وهي : أن الإنسان لا يقوم بأداء عمل بكفاءة مجرد أنه أعطى أمراً بأدائه ، ولكنه يقوم بذلك بفهمته ، وهذا إذا كان يقابل راضياً بأداء هذا العمل ، وإذا يتوقف على عوامل معينة وهي : -

- أ - إذا كان مقتناً وداعياً في أدائه .
- ب - إذا دبر على أدائه .
- ج - إذا فهم الغرض من أدائه .

ويمكن ترجمة هذه العوامل بالنسبة لملائمة صلاحية التكاليف الميزانية كأداة للقياس في كلمة واحدة هي عدالة المايير . لهذا كانت المايير من حيث الوسائل العلمية والمالية التي استخدمت في إعدادها فاقها أداة قاصرة من تحقيق إعدادها مادام الشخص الذي يقيس

عمله العمل لها غير مقتنع بمدى كفاءته للقياس ( أ ) . وحتى يقتنع هذا الشخص بمدى كفاءته المايير يجب أن تتوافر عدة شروط وهي : -

- ( أ ) أن تكون البيانات والوسائل المستخدمة في إعداد المايير صحيحة وسليمة .
- ( ب ) أن يشترك كل الأشخاص الذين سيستخدمون هذه المايير اشتراكاً كاملاً في إعدادها وإقرارها .
- ( ج ) أن تكون المايير المقررة واقعية وفي الإمكان تحقيقها .

( د ) أن تكون التجهيزات التي تقتضيها هذه المايير في مختلفات يمكنهم التحكم فيها وإتقانها ( هـ ) أن يفهموا الغرض من وضع نظام التكاليف الميزانية ومن لياح الأداء . هل هي وسيلة للتوجيه والإرشاد ، للتسيير ، للحكم على كفاءة التشغيل ، أم للحكم على كفاءة الأشخاص ؟

## • مراحل استخدام الدوايس السلوكية في التكاليف الميزانية - يرى الباحث أنه يمكن تقسيم هذه المراحل إلى ثلاث -



## • المرحلة الأولى : المراجعة السلوكية عند وضع المايير -

من المروف أن القئين بالانشاء هم الذين يضعون المايير ، وهناك خطوة إلى أن يعين القئين عند وضع المايير على الإقتداء إلا يمكن تنفيذ المايير بسهولة ، وغالباً ما تقع هذه المجموعة تحت اسمها الترويح الفنية والهندسية ولا تهتم بالتأثير الإنساني المتحد والتي قد تفسر هذا خطأ في توجيهية التنفيذ ليعلموا .

لا يقتصر على المايير الموضوعة . ومن أن تقع مجموعة القئين هذه المايير في تلك الصورة الفنية وليست الإنسانية ، ينشأ التعارض بين إمكان تنفيذ المايير وبين المايير من موانع التنفيذ . حيث يعتقد الكثير من القئين الذين يضعون المايير من يقطن أن العوامل الهندسية والفنية والاقتصادية والمادية أكثر واقعية وأهمية من العوامل الإنسانية أو النفسية السلوكية . أو خبرة المايير في مواقع العمل .

( ١ ) د . سعيد يياوي . تقارير التكاليف أداة لتقييم الأداء ، بحث مقصود في المؤتمر الأول للأدارة المالية ، ١٩٧٤ ، ص ٦ .

ولكن كثيراً ما أظهرت هذه الخبرة أن هناك من العمال من يستطيع أن يتكرر في طرق جديدة للأداء . وأما في كثير من المايير وطرق جديدة من حيثها أن تساعده في الإسراع في التنفيذ أكثر من قواعد والطرق الموضوعة لتنفيذ المايير . وللأسف الشديد من هذه الخبرة يجب إشتراط العمال أن لهم أهمية واحدة في تحسين كفاءة ومرددة جودة الأداء . وبالتالي يمكن الاستفادة من أرائهم في وضع المايير الجديدة .

## • المرحلة الثانية : المراجعة السلوكية عند التنفيذ -

من المروف أن الأشخاص الذين ينفذون المايير من مجموعتين : المجموعة الأولى : وتتصل في الأشخاص الذين يعملون في خطوط الإنتاج والتي يجب أن يتلقى تعليمهم وأدواتهم من المايير الموضوعة . وثانياً ما يتصل هؤلاء الأشخاص للمايير على أنها خطوط أو أدوات من المستويات الإدارية العليا للوصول إلى الأهداف المتفق عليها وفقاً للمايير .

المجموعة الثانية : وتتصل في الأشخاص الذين يعملون في مستويات الإدارة على الذين يعملون في خطوط الإنتاج . ويعتبر هؤلاء الأشخاص مفضلين للتحقق الإداري في المستويات الإدارية الأعلى من حيث الوصول إلى الأهداف الموضوعة في المايير والتنفيذ .

ومن المشاكل التي تواجه المجموعة الأخيرة هي تأخر العمل بنظام المايير على العلاقات الإنسانية بين العاملين في الخطوط الإدارية والمقررين عليهم . أو بين الرئيس والمؤرخين عند هذا المستوى الهام من المستويات الإدارية . ولهذا فإنها تأخر علاقة مباشرة بكيفية أداء العمل أو الاستفسارات من العمال إلى مقرريهم أو المكس ، ومعالجة الإضرابات ، وشرح بعض المشاكل ، واحتمال العقاب . وكل هذا مما يخلق دافعية ويهيئ مراعاتها عند التعامل في هذا المستوى . وقد يحاول المقررون في المال أن يبدل جهوداً كبيرة في طريقة توجيه العمال لأداء الصحيح والوصول إلى الهدف الذي يفسر لتمامه .

فمن ناحية أخرى ، لا أن هذه الجهود قد يساهم فيها من العمال الذين قد يعتبرونها على أنها ضغوط من المقررون وليس توجيه أو تشجيع . وفي هذه الحالة ، قد يقوم المدير بتنفيذ المايير بالكيفية المقررة ليس للصعود إلى التنفيذ ، بل كالتنفيذ من أجل طريقة التوجيه أو إضمار الإضراب . وقد يؤدي هذا في النهاية إلى إلقاء اللوم على المايير بدلاً من المساعدة في تنفيذها .

وفي الواقع يجب أن المقررون في المال في موضع لا يصحده عليه . فهو ملزم بتنفيذ المايير - مستوفون على أنهم وليس القسم الذي يملكون . في نفس الوقت يجب أن العمال مستوفون على التنفيذ من أجل المقررون . أي أنه توجيه علاقات في هذا الصدد كل منها مرتبط بمسئولية إدارية معن بالشرح . العلاقة الأولى هي تربط بالمال بين رئيس قسم الإنتاج أو مثلاً ، والمقررون في المال في قسم مبيعات غير معين من هذا القسم الإنتاجي . أما العلاقة الثانية هي من تربط بالمال بين المقررون في المال ( ٢ ) د . متولي حاتم ، إطار المحاسبة الإدارية المرجع السابق ، ص ٣٨ .

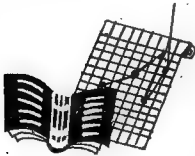
## ● المرحلة الثالثة : المراجعة المسلوكية عند الرقابة على تنفيذ المعايير :-

وكفاءة مالم يصاحبها اهتمام بالتمسك بالشئى  
عند وضعها وعند تنفيذها وعند الرقابة على  
تنفيذها ، فإن مصاحبة التكاليف بالتالى لابد  
من ارتباطها واعتمادها على نظم كامل وواضح  
بالذون الإنسانى فى جميع مراحلها أو عناصرها  
المختلفة حتى تكون ذا فاعلية فى دورها الهام  
فى نشاط الشركات .

ويستطيع الباحث أن يختتم هذا البحث  
بان يركز أهمية المراجعة السلوكية أو  
الاجتماعية لبيانات التكاليف التى تحدد  
مقدار ( التكاليف المعيارية ) والتى يمتد  
عملها فى التخطيط والرقابة ، فإذا كان  
التخطيط هو دراسة ميالات الممسل فى  
المستقبل ووضع المسار لهذه الميالات  
المتعددة ، فلا شك ان مجالات العمل مرتبطة  
بالخصائص التى سوف يقومون بتنفيذها  
العمل وتنفيذ المعايير الموضوعة بطريقة تحقق  
الوصول الى الاهداف .

ويود ان يوضح الباحث فى النهاية نظرة  
هامة وهى ان هدف هذا البحث ليس دراسة  
سلوك الأفراد مقدما فهذا امر من الصعوبة  
بمكان التنبؤ به واخصابه لدراسات كمية  
وانما يهدف الباحث الى المراجعة الاجتماعية  
أو السلوكية للأفراد فى ضوء النتائج التى  
تحقق خلال الفترات الماضية ومحاولة  
الاسترشاد بها عند اعداد المعايير مع الاستفادة  
من الدراسات التى يمكن ان تلبي بعض  
الاجابات السلوكية التوفيق حولها مستقبلا  
نتيجة لخصيات كل معالج ، مثال ذلك ظاهرة  
انخفاض الإنتاج والكفاءة الانتاجية ، وقد  
تلبي الدراسات السلوكية ان السبب فى  
حدوث هذه الظاهرة هو نظام الاجر وعدم  
فاعلية نظام الحوافز بالمشكلة وان الاستعانة  
على هذا النظام سوف يؤدي الى استعانة  
هذه الظاهرة لذلك من الممكن هنا الاستفادة  
من الدراسات السلوكية فى اعادة النظر فى  
نظم الحوافز مما قد يترتب على ذلك زيادة  
الإنتاج ورفع الكفاءة الانتاجية .

سمير أبو انشوح صالح



تتم الرقابة على تنفيذ المعايير بواسطة  
أشخاص هم الذين يقفون فى مكان الرقابة  
على تنفيذ أعمال المنشأة . ويستخدم هؤلاء  
الأشخاص المعايير كأداة للرقابة على تنفيذ  
الاداء . والمشكلة هنا قد تنشأ من عدم فهم  
هؤلاء الأشخاص لطبيعة الفنية لوضع أو  
لاستخدام المعايير . وإزاء هذه المشكلة  
يجب انشاء فى من حرية التصرف للمعالين  
والترشيد عند التنفيذ وذلك لانهم اقدر  
الناس على فهم العوامل الفنية عند التنفيذ  
والتي قد يسبب على العاملين بالرقابة  
إستيعابها .

ولا شك ان هذا يتطلب تفهما كاملا من  
القائمين بالرقابة لطبيعة وأسباب الانحرافات  
التي تحدث . فقد يسيطوا الاختلاف بين  
الاداء المخطط والفعلى الى انه انحراف ،  
يجب ألا أن يكون لديهم القدرة على سماع  
وجهة نظر العامل أو الخرف على العمل فيما  
يتعلق بأسباب الانحراف ، فإذا سمع وجهة  
نظر هؤلاء الذين يعملون فى المخطوط  
الانتاجية الأولى فقد يفتح القائم بالرقابة  
على ان سبب الانحراف ليس العامل وليس  
الشرع ولكن لأسباب أخرى خارجة من  
إرادتهم ، وبالتالي يفرض تقريره هذه الملاحظات  
للمدريين الأعلى ، وبلا من أن يسجل  
الانحراف دون تفسير لمحدوه أو دون أخذ  
وجهة نظر الرتبين بهذا الانحراف .

من كل ما سبق يرى الباحث انه يجب على  
واضع المعايير وعلى الذين يراقبون تنفيذها  
ان يمسأولوا جامعين على خنف حالة من  
التوازن العملى بين تطبيق المعايير وبين العامل  
الإنسانى مهما كان تقديرهم له . فبالرغم من  
الغالب فى أهمية التمسك الذى أو القم من  
القبس على نظام المعايير ، نجد ان هؤلاء  
الأشخاص لم يأخذوا فى حسابهم أهمية  
التمسك البشرى الى أن ينشأ التعارض بين  
الالتزم . ولذلك يجب على هؤلاء الأشخاص  
أن يأخذوا بالاعتدال فى وضع المعايير وعند  
الرقابة عليها فى الاستخدام . ويمكن أن يتم  
هذا بترك المجال للتمسك البشرى وأهميته فى  
الابتكار والتفصيل والتفسير عند التنفيذ .

خلاصة القول ان نظم التكاليف المعيارية  
الما هو نظام يصمم ويخطط ويصلى فوائده من  
طريق الأشخاص ولذا لم تراعى الصعوبات  
الإنسانية فى تصميمه وتنفيذه فلن يفسدى  
لعمره ، وعدم وجود الفصل وأل خطرورة من  
وجوده .

ولذا كانت مصاحبة التكاليف تقوم على  
التخطيط والتنفيذ والرقابة وأن المعايير أو  
التقديرات هى عنصر من عناصر التخطيط  
وأساس لتوجيه التنفيذ، وواحد من متطلبات  
الرقابة، كما ان هذه المعايير مصممت لتنفيذها بلفاعلية

المبال والمعال الذين يعملون فى هذا القسم  
أو المدير . ولا شك ان كمية اعداد الاداء  
أو للمادة فى العلاقة الأولى لها تأثير مباشر فى  
العلاقة الثانية . فإذا كانت علاقة رئيس القسم  
بالصرف من المال علاقة ليست مبنية على التواعد  
السلوكية ، فقد تنشأ بهذا العلاقة بين المصروف  
ومعال ، وبالتالي يتأثر تنفيذ المعايير عن طريق  
الانحراف أو الترجيح .

ولهذا كثيرا ما نرى المعايير فى أحدثشود  
بالشئ لى الترشيح وللى معالهم ، ولقد يكون  
سبب هذا التعود ما يلى :-

١ - إذا تعرض الشخص لاشكال كثيرة فى  
الاداء أو فى الوصول الى الهدف ولا يستطيع  
أن يفعلها .

٢ - إذا تعرض الشخص مرارا للتعوج  
عليه أو على إكثاره أو على طريقة أدائه أو  
طريقة سلوكه .

٣ - إذا اعتقد الشخص ان المعايير صعبة  
التطبيق أو التنفيذ .



٤ - إذا اعتقد الشخص ان عدم تنفيذ  
المعايير كما هو مطلوب أو عدم الوصول الى  
الاهداف قد يؤثر فى اجر العامل أو فى مقايه  
أو إيلامه .

ويرى الباحث انه من الضروري الانتشاء  
بمركز الملاحظ أو الخرف كمرافق للتكاليف ،  
لمن المتصرف عليه كثيرا ان الرقابة الفعالة  
لا يمكن أن تكون الا فى الواقع التى يتم فيها  
تنفيذ العمل الفعلى . ولا شك ان هذه الموانع  
هى أرض القمى . وهنا نجد ان المدير  
المسؤل فى هذا الحال هو الملاحظ أو رئيس  
المعال ، فهو الشخص الذى يترقب ميافرة  
على كتابة استخدام المواد الخام ورقابة كتابة  
الوحدات النهائية ، وهو الذى يستطيع الحالة  
أو تقصير أوقات المصل . إذن فاللاحظ هو  
الشخص الذى يبدأ سلطة الرقابة وتنشئ  
منهنا اجراءات الرقابة . لمسهده يظهر  
الانحراف وتقلده يتم تصحيح هذا الانحراف  
ولهذا يجب الاعتناء باللاحظ من حيث :

١ - اختياره .

٢ - تدريبه .

٣ - اعدادة بالبيانات .

٤ - مشاركته فى الإدارة الفعلية واعتماد  
مقاييس الاداء .



شركة النصر للغزل والنسيج والتريكو  
**الشوربجي**  
 تقدم أحدث إنتاجها  
 اللانچيرى \* ملابس جاهزة \* أقمشة \* جوارب كوتونات



## معامل المرونة في الانفاق السياحي

يبدو من الدراسات السياحية أنه هناك تأثيراً كبيراً في حساب معامل المرونة للطلب السياحي للتنبؤ في المدى الطويل والمتوسط ، بالإضافة إلى ضرورة العناية بتجميع البيانات وتصنيفها واختيار نماذج وطرق الحسابات ، ثم تطبيقها واستخدامها .

### بقلم مصطفى زيتون

تشمل كل مظاهر الحساب التجاري ، ولاشك أن وسائل العلاج معروفة في كل دولة حسب ظروفها ، ولكن معظم الدراسات تتناول تجارة السلع دون الخدمات ومنها السياحية التي تعتبر من البؤر غير المنظورة ، وأن كانت بعض السلع تدخل في عمليات التبادل السياحي ، وبالنسبة للدراسة الرئيسية التي تلمح تجارة الخدمات في الاقتصاديات الدولية ، والدور المهم جداً الذي تلمح في اقتصاديات الدول ، نجد أن هناك قصوراً في الدراسات الخاصة بالخدمات في مجال الاقتصاد التطبيقي ، وعلى نحو خاص في دراسات يمكن القول بأن دراسة أسواق الخدمات متخلفة كثيراً عن دراسة أسواق السلع ، وخصوصاً في مجالات مرونة الطلب والدخل والأسعار ، والمرونة الأخرى المشتقة إن هذا التصور يؤدي إلى نتائج خطيرة ، ومن المشاكل التي تواجهنا بسبب هذا القصور قياس الانتاج الحقيقي في كثير من صناعة الخدمات .

وفي دراسة معامل المرونة يجب أن نلم بالعناصر الآتية :-

- \* البيانات المستخدمة في الدراسة من حيث الدقة والإمكانية الاستفادة منها
- \* مرونة الطريقة المستخدمة ، ومدى إمكان الانتفاع بها في النتائج التي يتوصل إليها ، متخلفة من الاعتبارات الاقتصادية والإحصائية

هدايا لها .

- \* أن يؤخذ في الاعتبار تطبيق نتائج الدراسة وتقييمها وحدود العمل بها .

لقد يبدو أن تركيز الدراسة على مرونة الدخل بالنسبة للطلب السياحي كما تفصل مرونة الأسعار ، وفي هذه الدراسة تتناول في أسلوب علمي مبسط كيفية قياس المرونة ، ثم تطبيق هذه المقاييس في الدراسات السياحية .

ومن المثير ميزان المدفوعات من أهم مجالات الدراسة الاقتصادية في النوازل الحديثة وتفسير الحركات الحديثة في مجالات المعامل الدولية ، لا يمكن لدولة ما أن تتجاهل الحاجة إلى فهم وضع ميزان المدفوعات ، ولا الحاجة إلى دراسة السياحة الاقتصادية التي

ولما كانت الخدمات غير متجانسة ويتمتع فيها مادياً ، فإن وسيله القياس تكون نقدية ، وهذا يعني تأثيرها بالتضخم مما يقتضي قياس التغيرات الحقيقية في القوة الشرائية ومستوى المعيشة ، وأخذها في الاعتبار عند استخدام المقاييس اللازمة ، وبالنسبة للسلع العادية فهذا أمر يمكن علاجه ، بسبب إمكان القياس مادياً ، أي وجود مقاييس طبيعية تسمح بالقياس مثل وحدات الحجم مثلاً ، أما بالنسبة للخدمات ومنها السياحية ، فإن وحدات القياس الطبيعية غير موجودة ، ولهذا ينبغي استخدام مقاييس غير مباشرة كمؤشر لحركة الانتاج الحقيقي أي التغير في نصيب الخدمات من العمل .

إن نظرية المرونة تعتبر واحدة من أبسط الأفكار المستخدمة في الاقتصاد وفي الوقت نفسه من أكبرها قيمة ، إذ يمكن تطبيقها في جانبي معادلات المنتج : أي في جانب الطلب وجانب العرض ، سواء كان المنتج سلعة أو خدمة ، ولهذه المرونة تطبيقات كثيرة في التحليل والتنبؤ الاقتصادي ومن هنا تبرز أهمية التعريف بالأنواع المختلفة للمرونة .

والمرونة لا تفرق اقتصادياً عن كونها مقياساً للعلاقة بين متغيرين : أي استجابة أحد المتغيرين إلى التغيرات في الآخر ، ومثال ذلك مرونة الدخل على طلب منتج سواء كانت سلعة أو خدمة هي عبارة عن العلاقة بين معدل تغير السلعة المشتراة ومعدل تغير دخل المشتري أي قدرته على الشراء .

١ - مروة الدخل لمصعب  
منتج =

معدل التغير في كمية المنتج المبيع  
معدل التغير في دخول مشترى السلعة  
مروة الدخل لطلب  
منتج =  $\frac{10}{3} = 3.33$

٢ - مروة السعر لطلب سلعة  
معدل التغير في كمية المنتج المبيع

معدل التغير في السعر

تتوقف قيمه معامل المرونة المتوقعة على طبيعة المنتج ، كما تتوقف في حالة قياس مروة الدخل ، على طبيعته مجموعات المشتريين ، ففي الاقتصاديات المتقدمة نجد أن معامل المروة للطلب على السلع الكمالية اكبر من الواحد الصحيح ، بمعنى انه إذا زاد الدخل الفردي بنسبة معلومه ( ٥ ٪ مثلا ) فإن ارتفاعا بنسبة اكبر يحدث في شراء السلع الكمالية ( ١٠ ٪ ) ، مثل السلع المعبرة ، وعلى ١٠

ذلك يكون معامل المروة =

= ٢ . ومعامل المروة يميل الى أن تكون اكبر في اصناف تدرج توزيع الدخل عنه في اسفله . وبالعكس يكون معامل مروة التصل للطلب الضروريات اقل من الواحد الصحيح خصوصها عند قبة توزيع الدخل وان كان اكبر ارتفاعا في اسفل التدرج . وعلى هذا الاساس فان الطلب على السياحه في الدول المتقدمة يعتبر طلبا على الكماليات ( أى اكبر من الواحد الصحيح ) وبالتالي نجد ان قياس مروة التغير تشير الى انه يساوى ما بين ١ ، ٢ .

فإذا كانت الزيادة السنويه في اعداد السياحين = ١٠ ٪ ، بينما أن الزيادة السنويه في الدخل = ٥ ٪ ،

فان معامل المروة =  $\frac{10}{5} = 2$

ومن الناحية النظرية الاقتصادية البعيدة لا توجد قيود زمنية على نظرية المروة ومن حيث المبدأ فان المروة لا تكون مقوفة بزمن معين ، فكل سلعة لها خصائص مروة تختلف باختلاف الزمن في المثل القصر أو

تعديل الاسعار التضخمية في الدولة التي تتفق أى العولة المستوردة للخدمات وهي نفسها مصدرة للسلع . حتى تحصل على نتائج مرضية يمكن الاعتماد عليها . ومع ملاحظه تقضي الاختذيرة الاسعار على مروة الدخل ، فان من الاممية يمكن أن نلاحظ ثبات الاسعار في كل من الدوله المصدرة والدولة المستقبلة للسلع ، اذا انه من المعروف أن التضخم يختلف من دولة لأخرى ، بل ومن وقت لآخر في نفس الدولة .

ومن العوامل ذات اختلاف مجموعات السياحين ، فان سياحين الترفيه يختلف في طبيعته عن سياح العمل . ومن هنا تبدو ضرورة معالجة معامل المروة لكل منهما على حدة . ولا ننسى أن عامل الموسمية أيضا له تأثيره على معامل المروة ، ولهذا فان اكبر فائدة في استخدام هذا المعامل تكون عند التنبؤ مثلا بما يجب أن تكون عليه المرافق العامة م ربطها بموسميه السياحه وانفاق السياحين لان هذا يشير الى ما يتوقع أن تكون عليه نسبة الاشغال بالفنادق ، أى انه يجب مراعاة موسمية الانفاق السياحي ومعامل مروة الاسعار لطلب السياحه في انفسهات المرافق العامة ومن حيث المدة التي تكون موضع دراسته نجدها تختلف من جهة لأخرى ولكن اتفق على أن سنة هي وحدة مناسبة ، وأن مدة ٥ سنوات تتلائم فيها التقلبات والتغيرات ، ولذلك فهي فترة مناسبة للدراسة .

وتعتبر مقاييس المروة ذات فائدة عند التطبيق : فليها يتعلق بمروة الاسعار نجدها ذات أهمية تحليلية في المدة القصيرة ، والمثال الواضح لذلك هو التغير الذي يطرأ على نمط الانفاق الناتج عن تغير سعر الصرف . وفيما يتعلق بمروة الدخل فهي ذات فائدة في التوقع طويل الاجل ، ومع وجود معامل مروة للدخل ، فمن الضروري الحصول على توقعات بشأن مستويات الدخل المتوقعة

مصطفى زيتون

مدير عام  
البحوث والدراسات الإحصائية  
وزارة السياحة



شركة المحلات الصناعية للحريم والقطن



# اسكو

إمداد بضائع الموضة العامة للمفرد والجماعي

أفضل شركات انتزوع الانتاج

تقدم اناجيا :

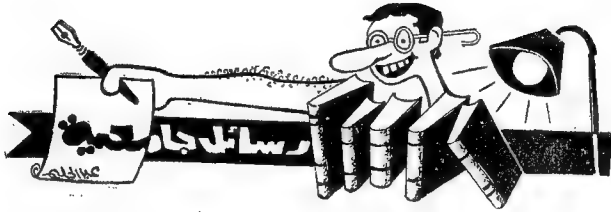
- فرك حرير صناعي
- فرك قطن
- فرك مكشك
- قمم قطنية

خامات  
مبضات  
مصغات  
طبوعات

- قمم حريرية
- قمم صوفية
- قمم ديرية
- فوط كوفرات



الإدارة التجارية :  
١٥ شارع محمد حسن بالقاهرة : ٥٠٩٦٣  
مكتب البيع العام :  
٩ شارع الخزانة الكبير بالقاهرة : ٩٦٠٤٣



التنمية . وفي نطاق التغيرات الدولية أصبحت التنمية الاقتصادية هدفا دوليا مشتركا ، ومن ثم أصبح التعاون الدولي بشكل اتجاها عاما. للمجتمع الدولي ، كما أصبح البحث عن علاج مشاكل التجارة الخارجية والتنمية في الدول النامية بشكل عنصرا أساسيا من عناصر استراتيجية التعاون الاقتصادي الدولي . كما أصبح الاتجاه نحو التعاون الاقتصادي الإقليمي بين دول العالم سمة أساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية ..

على أن هذا التعاون الاقتصادي الإقليمي لا بد أن يدور في إطار التعاون الاقتصادي الإقليمي وأن يتفاعل معه ، وينقسم البحث الى ثلاثة أقسام رئيسية :

● **بمعالج القسم الأول قضايا التجارة الخارجية والتنمية في إطار التعاون الدولي في ثلاثة فصول ..**

أولها يناقش العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي فيما بين الحرب العالمية الثانية ، ويدرس الفصل الثاني دور المنظمات الاقتصادية الدولية في دعم التجارة الخارجية والتنمية بعد الحرب العالمية الثانية ، كما يعالج الفصل الثالث قضايا التعاون المصنعي الدولي وتنمية الصادرات في الدول النامية .

وقد أوضحت الدراسة في هذا القسم القيود التي تحد من امكانيات التعاون الدولي والتي جعلت المنظمات الدولية لا تستطيع ان تحقق التوازن بين مصالح الدول بسبب قدرة الدول المتقدمة على التحكم في القرارات التي تصدر عن تلك المنظمات . كما أشارت الدراسة الى حاجة الدول النامية الى المعونات المالية والفنية الاجنبية حتى تتمكن من ادارة عملية التنمية على أن تكون هذه المعونات في إطار سياسة فعالة للتعاون الدولي ومن خلال المنظمات الدولية .

● **ويتطرق القسم الثاني : في معالجة التجارة الخارجية والتنمية في إطار التعاون الإقليمي ، وقد قام الباحث بعرض أفكاره في فصلين ، ناقش الفصل الأول قضايا التعاون الاقتصادي بين الدول المتقدمة من واقع تجرنتى السوق الأوروبية المشتركة والكميون . كما عرض الفصل الثاني لتجارب التعاون الاقتصادي بين الدول النامية في دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا . وقد أكدت دراسة هذا القسم على أهمية التعاون الاقتصادي**

● أول رسالة دكتوراه في الاقتصاد تناقش في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية \*

## التجارة الخارجية والتنمية في إطار التعاون الاقتصادي العربي

- المكان : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة
- الزمان : في مساء يوم الاثنين ١٢ يناير ١٩٧٦
- الباحث : دكتور عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد
- لجنة الحكم :
- الأستاذ الدكتور فؤاد هاشم عوض استاذ ورئيس قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة .
- الأستاذ الدكتور علي لطفي استاذ الاقتصاد بكلية التجارة - جامعة عين شمس
- الأستاذ الدكتور وجيه شمسدي وكيل وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادي
- عرض : محمد حامد الزهار ماجستير في الاقتصاد



دكتور  
عبد الفتاح  
عبد الرحمن  
عبد المجيد

تحتل التنمية الاقتصادية مكان الصدارة في الفكر الاقتصادي والسياسي العالمي . كما أصبح التفاعل بين التجارة الخارجية والتنمية محور الارتكاز في الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، محليا ودوليا ، بسبب مامارسه التجارة الخارجية من تأثير واسع المدى على عملية

تجمعات اقليمية في اطار التعاون الاقتصادي العربي الشامل .  
وقد خُص الباحث من دراسته الى ان استراتيجية التعاون الاقتصادي العربي يجب ان تقوم على الخطوط العريضة التالية :

١ - ان يقوم التعاون العربي الشامل على اساس اتفاقية عامة توقع بين الدول العربية في اطار المجلس الاقتصادي العربي والذي يشرف على تنفيذها ، تكون بمثابة اطار عام يربط بين مظاهر التعاون الاقتصادي العربي ، ويحقق التوازن بين خطوات التنسيق والتكامل الاقتصادي وخطوات تحرير التبادل التجاري في اطار السوق العربية المشتركة على ان تنص تلك الاتفاقية على مراحل مدروسة للتعاون الاقتصادي تتمتع الدول العربية خلالها من امتصاص الآثار الاقتصادية والاجتماعية لكل مرحلة .

٢ - تطوير اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بحيث ترسم خطوط واضحة ومحددة لمسارات التعاون الاقتصادي العربي بين اعضائها اقليميا ورأسيا ، وان ترسم اطارا عاما لمسار الوحدة يسمح باقامة عدد من التجمعات الوجودية العربية تقوم على اساس من التفاوض الجغرافي وتقارب الظروف والمناخ الاقتصادي والفكري .

٣ - ان يكون التعاون الاقتصادي ، الثنائي والثلاثي ، بين الدول العربية عاملا فعالا لدعم مسيرة الوحدة بمتعارفه عامل ربط وتفاعل بين التجمعات الاقتصادية العربية بشرط ان يكون متجسما مع الاهداف العامة للتعاون الاقتصادي ، وان يقدم اهداف السوق العربية المشتركة وان يستند من الاعتبارات السياسية .

٤ - تعتبر المشروعات المشتركة استراتيجية مناسبة للتعاون الاقتصادي الاقليمي بشرط ان يتم تأسيسها بعد دراسة علمية بعيدة عن الدوافع السياسية وان تقدم مصالح حقيقية لكل اعضائها .  
٥ - ان يكون الهدف الاساسي للتعاون الاقتصادي العربي هو تحقيق التوازن الداخلي في كل من الدول العربية وكذلك في الوطن العربي ككل على اساس من التكامل بين قطاره .

٦ - ان يكون هناك هدف اذني من التنسيق بين الخطط الاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية في اية محاولة لتحقيق التماسك والتعاون الاقتصادي العربي الشامل او الاقليمي .

٧ - ان تضع الدول العربية خطة مدتها عشر سنوات للتعاون الثلاثي ترتبط بلاطار الصمام للتعاون الاقتصادي العربي وتتفاعل معه ، وتستهدف توحيد النقد في الدول العربية بحيث تكون هناك عملة عربية واحدة تتم على اساسها جميع المعاملات داخليا وخارجيا . وقد اقترح الباحث في هذا المجال البدء فوراً في توحيد النقد العربي شكلياً ، وإنشاء لجنة عربية للتنسيق النقدي والمالي ، وإنشاء بنك مركزي عربي مشترك يتولى مسؤولية توحيد النقد العربي وفقاً للخطة المشار اليها .  
محمد حامد الزمار

الاقليمي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية على ان تقوم استراتيجية هذه التعاون على اساس من تراتيب المصالح القومية في نسج اقليمي متوازن يجعل كلا من الدول الاعضاء تشعر بأهمية التجمع الاقليمي وتعمل لبقائه . وقد بينت الدراسة التحليلية ان **المصالح الاساسية** التي يرتكز عليها نجاح التعاون الاقليمي هي :

١ - تقارب الانظمة الاقتصادية والاجتماعية

٢ - تقارب المناهج السياسية والاجتماعية

الايديولوجية

٣ - اتعديد الدقيق والدورس للاهداف المشتركة

٤ - اقامة مؤسسات اقليمية متناسبة مع المناخ الاقتصادي والسياس والاجتماعي والاهداف المشتركة .

٥ - السرعة في اتخاذ القرارات المشتركة

٦ - الكفاءة العالية في تطبيقها .

٧ - سرعة استجابة المؤسسات الاقليمية

للتغيرات الحطة الاقليمية .

٨ - وجود استراتيجية واضحة لتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية القوية .

٩ - استقرار العضوية والاجهزة العليا التي تمكن سلطة اتخاذ القرارات .

١٠ - تحقيق التوازن بين مصالح الدول الاعضاء والتكافؤ في توزيع مزايا التجمع الاقليمي

والواصلات والتكافؤ في توزيع مزايا التجمع الاقليمي

والواصلات والتكافؤ في توزيع مزايا التجمع الاقليمي

والواصلات والتكافؤ في توزيع مزايا التجمع الاقليمي

والواصلات والتكافؤ في توزيع مزايا التجمع الاقليمي

والواصلات والتكافؤ في توزيع مزايا التجمع الاقليمي

والواصلات والتكافؤ في توزيع مزايا التجمع الاقليمي

والواصلات والتكافؤ في توزيع مزايا التجمع الاقليمي

والواصلات والتكافؤ في توزيع مزايا التجمع الاقليمي

والواصلات والتكافؤ في توزيع مزايا التجمع الاقليمي

والواصلات والتكافؤ في توزيع مزايا التجمع الاقليمي

والواصلات والتكافؤ في توزيع مزايا التجمع الاقليمي

والواصلات والتكافؤ في توزيع مزايا التجمع الاقليمي

والواصلات والتكافؤ في توزيع مزايا التجمع الاقليمي

والواصلات والتكافؤ في توزيع مزايا التجمع الاقليمي

والواصلات والتكافؤ في توزيع مزايا التجمع الاقليمي

والواصلات والتكافؤ في توزيع مزايا التجمع الاقليمي

والواصلات والتكافؤ في توزيع مزايا التجمع الاقليمي

والواصلات والتكافؤ في توزيع مزايا التجمع الاقليمي

والواصلات والتكافؤ في توزيع مزايا التجمع الاقليمي

والواصلات والتكافؤ في توزيع مزايا التجمع الاقليمي

والواصلات والتكافؤ في توزيع مزايا التجمع الاقليمي

والواصلات والتكافؤ في توزيع مزايا التجمع الاقليمي

والواصلات والتكافؤ في توزيع مزايا التجمع الاقليمي

والواصلات والتكافؤ في توزيع مزايا التجمع الاقليمي

والواصلات والتكافؤ في توزيع مزايا التجمع الاقليمي

والواصلات والتكافؤ في توزيع مزايا التجمع الاقليمي

والواصلات والتكافؤ في توزيع مزايا التجمع الاقليمي

## وعلاقات بالإصلاح الإداري

# عقود علم التنمية الإدارية

### المقال الرابع

بعد استعراض مفهوم الإصلاح الإداري وجوانب هذا الإصلاح والادوات التي يمكن استخدامها في هذا الصدد فإننا نجد أن هناك الكثير من المشاكل والعقبات التي تعترض طريق عملية الإصلاح الإداري ومن أهم هذه المشاكل مايلي :

أولاً - احتياج جهاز الإصلاح الإداري ذاته إلى إصلاح إداري حيث كثير ماتجد هذا الجهاز يعاني من أعراض الجمود والتخلف الذي يحول هو عليه ويقع على عاتقه مهمة إصلاحه ، وهذا وضع طبيعي حيث أن الأنظمة الإدارية لا سيما في الدول النامية هي حيلة ورثتها هذه البلاد عن النظم الاستعمارية ولا ننصو أن تكون هذه الأنظمة قادرة على أن تقود هذه البلاد النامية إلى مصاف الأمم المتقدمة .

ومن أعراض الجمود في الجهاز الإداري مايلي :

(أ) لا يوجد أسلوب علمي يتفق عليه لكيفية الإصلاح الإداري ، فلهذا الإداري لا يستخدم الأسلوب العلمي لهذا الإصلاح ولكن يستخدم النظم القديمة الموروثة فكيف إذن يمكن أن يأتي هذا الإصلاح ؟

لقد حدثت ورقة أكتوبر ما يمكن أن تكون الاجابة الشافية لهذا التسؤل بقولها : أن تحقيق هذه الغاية يستلزم بدوره عدة أمور منها الاستفادة بثروة المعلومات في العالم والإطلاع على أحدث الأساليب الإدارية وتطبيقها بما يناسب البيئة المصرية ، وجعلها في متناول كل الراغبين عن طريق تحديث المكتبات العامة ومكتبات الجامعات والمؤسسات ومراكز الأبحاث ومراكز الإطلاع وتسهيل استيراد أحدث الكتب والمجلات والدرورات واعطائها الأولوية المناسبة لها . ومنها كذلك حلقات الدراسة وبرامج التدريب المستمر على

كافة المستويات من المديرين للبلاد بأحدث فنون الإدارة .

(ب) انزعال الجهاز الإداري عن عناصر التنفيذ نظرا لشعوره بالسمو والتعلل وأبه من خبراء الجهاز الإداري فيفقد الصلة بالعناصر التنفيذية وهذا يوقو عملية الإصلاح الإداري ذاتها .

ولهذا انشئت في جمهورية مصر العربية إدارات فرعية في مواقع التنفيذ تكون على اتصال مستمر بالجهاز الإداري المركزي للتخطيط في البوالة ( وزارة التخطيط ) وفي نفس الوقت يمكن الإصلاح في حينه وتدارك مواقع الخطأ نظرا للمتابعة المستمرة لأجهزة

التنفيذ التي تماشيها بوميا من واقع الاحتكاك العمل ، وحتى لا تكون التليانيات التي تستقي من مواقع التنفيذ مجرد شكلية لا تقي في رسم المخطط التي تساعد على عملية الإصلاح الإداري .

والمجالس القومية المتخصصة التي تم تكوينها سوف يكون لها أيضا دور كبير ويقع عليها مسئولية قومية ، والملاك يجب أن تكون هناك علاقة وثيقة بين سلطات التخطيط العليا في البلاد وبين العناصر التي تقع عليها مهمة التنفيذ .

( ج ) عدم وضوح غايات الإصلاح الإداري النهائية أمام الجهاز الإداري ، وهذه ولا شك تجعل مهمة الجهاز الإداري صعبة ومعقدة .

ثانيا - مشاكل وعقبات ديمغرافية في البوالة النامية وهذه تتمثل في الآتي :

(أ) شيوع ظاهرة تسرب العقول Brain Drain وفقدان الجهاز الإداري للكثير من الفنيين المتخصصين في النواحي الإدارية والذين يمكن الاستفادة بهم في حل مشاكلها ، ومن هنا يمكن مواجهة ظاهرة استنزاف المهارات والكفاءات العلمية من البلاد النامية ليس عن طريق الأساليب القانونية بل بمحفز الاتعاير والتغريب وتحسين ظروف العمل وكفاءة العنصر البشري يحددها الرغبة في العمل والقدرة عليه وذلك بتوفير الحوافز التي تضمن تحقيق ذلك .

(ب) التزايد المستمر للهجرة من الريف إلى المدن وما يعانيه المخصصين الإداري من ناحية الخدمات التعليمية والصحية والمرافق وهذه تمثل التنمية الأساسية أو الصود الفقري لها في أي دولة - ويمكن في هذا الصدد للقضاء على ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن أن تقضى على الأسباب التي تدعو لذلك والعمل فوراً على استكمال مشروع كهربة الريف لأن هذا يحقق مايلي ( بالنسبة لجمهورية مصر العربية )

١ - الحد من الهجرة من الريف إلى الحضر حيث أن كهربة الريف ستوفر الوسائل الترفيهية المناسبة وأجهزة الإعلام مما يجعل هناك تقارباً بين الريف والمدينة بالإضافة إلى إتاحة الفرص للوسائل الترفيهية كالسينما والتلفزيون فتساعد على سقل أنماط السلوك والثقافة العامة في الريف .

٢ - القضاء على ظاهرة البطالة المتقدمة التي تتميز بها الريف المصري عندنا حيث أن دخول الكهرباء يمكن من استخدامها في أغراض التصنيع في المناطق الريفية على المنتجات الزراعية في نفس البيئة مثل حفظ الفواكه والخضروات ، منتجات الألبان وكذلك تجفيف الخضروات وعدها كلها تحتاج إلى الكثير من الأيدي العاملة الموجودة بلا عمل في القطاع الريفي من جمهورية مصر العربية وهي التي تمثل العيب الأكبر في عملية التنمية أصلاً .

٣ - إن الإسراع في كهربة الريف في جمهورية مصر العربية سيقتضي على أنظار الآفات التي تتوق جهودنا في التنمية والتي تجعل منها عملية كأنها تصب في وعاء بلا قاع أي وهي الزيادة السكانية التي جاوزت كل الحدود المقررة حيث يتجاوز ٥٠ % وعده النسبة ١٥٠ مارتجت إلى أرقام ستكون مقلعة إذا علمنا أن سكان مصر يتزايدون بمعدل مليون مواطن سنوياً . حيث أثبتت الدراسات العلمية التي أجراها الخبراء للاطلاع على معدلات الزيادة السكانية تكون كبيرة كلما زاد النظام وتضخم عددها كلما زادت اهتمام الطائفة الكهربية . ونظراً لأن مشكلة الزيادة السكانية تكمن أساساً في الريف الذي يمثل أكثر من ٧٠ % من سكان مصر بالإضافة إلى أنه يمثل أكثر من ٧٠ % من الأميين فإن القضاء على هذه المشكلة يعتبر قضية على أهم مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة وهذا يفتح الباب أمام عمليات الإصلاح الإداري وأصلاً لكي تؤتي ثمارها .

● وبالإضافة إلى ذلك فهناك بعض الوسائل التي يمكن أن تمين في الحد من الهجرة إلى الريف ومنها :

(أ) توفير حوافز مالية مجزية لمن يقدم على العمل في الريف تميزه عن عمل في المدن .

(ب) العمل على إحسان حياة الريف بطريقة أفضل من يعملون في المدن .

(ج) تهئية المسكن المناسب لمن يعملون في الريف والأجهزة التعليمية

والخفيفة اللازمة لأعمالهم وتربية وادهم .

(د) أن يتم تعيين أبناء الريف أنفسهم حيث أنهم يكونون أكثر استعداداً لخخدمة بيئتهم ويتكيفون معها أكثر من يتم تعيينهم من خارج الريف وبالتالي يتحقق الاتصال الذي تتطلبه عملية التنمية بين من يقومون على تنفيذها مع ماحظ لها وبين البيئة الاجتماعية التي يتطلب الأمر تحقيق التنمية فيها بشفقة الاجتماعية المتساوي ولا شك أن هذا يعتبر المنهج الصحيح للنسب للإصلاح الإداري الذي تحتاجه التنمية المطلوبة

**ثالثاً - مشاكل تعليمية وتدريبية:**  
وهذه تتعلق بتخلل مؤسسات والتدريب والتعليم في النواحي التعليمية وقد قضيت ورقة أكتوبر مما هي حول هذه القضية بقولها « لقد ثبت من كل تجارب التنمية أن مجرد التقدم المادي على أهميته ليس كافياً وحده للنهوض بالإنسان وتغيير حياته تغييراً حقيقياً وأنه لا بد بالتالي من الاهتمام بالجوانب الأخرى التي تسهم في تكوينه . . . ويعني في النجربة الأولى أن تؤكد أنه قد أن الأوان للبدء جدياً في تلك المهمة الصعبة التي تأخرنا فيها كثيراً وهي القيام بشورة شاملة في نظم ومعايير التعليم والتدريب العام بكل أنواعه ومستوياته ابتداء من مستوى الأمية إلى التعليم العام والفني والجامعي إلى البحث العلمي والتكنولوجي . ثم تلعب ورقة أكتوبر في النهاية إلى القول « بضرورة القفزة على فكرة الفارق الاجتماعي بين تعليم وتعليم فيهما تعدد حاجة بلدنا إلى كل المهارات والخبرات وتعل قيمة العمل بوصفه القيمة الاجتماعية الأولى وتفخلص من المرض الويل الذي يجعل التعليمات بالنسبة للكثيرين مجرد مسيبل إلى اكتساب ميزة اجتماعية معينة ويحصل الهدف الأساسي لبعض المتعلمين الوصول إلى وظائف مكتسبة بصرف النظر عن قيمتها في حركة المجتمع »

ولا كانت عملية التنمية تتطلب توافق الإيدي العاملة والفنية المدربة التي تحتاج إليها عملية التصنيع باعتباره الركيزة الأساسية لعملية التنمية ، فإن الأمية القومية تفرض

ضرورات لابد من مواجهتها بالحزم والاصرار وهو إعادة النظر في أنظمة التعليم على أساس الاهتمام بالتعليم الفني بصفة خاصة باعتباره القاعدة للانطلاق في طريق التقدم وتحقيق معدلات عالية من الكفاءة الانتاجية ورفع مستوى الدخل القومي ودخول الأفراد في المتوسط . ويمكن أن يتبع الآتي خمسة متطلبات اقتصادنا القومي :

١ - جعل الحاصلين على أكبر الجامعات في المرحلة الثانوية يتجهون إلى كليات التكنولوجيا والعلوم الفينة .

٢ - تمييز الفئتين من المؤهلات المتوسطة في المراتب بحيث يحصلون على مرتب أكبر من مراتب الجامعي .

٣ - فتح طرق الترفي بسرعة أمام الكفاءات الماهيات الفنية حتى يتحول التيار المتدفق بسرعة رحبية إلى الجامعات التي أصبحت تخرج أصفاء المتعلمين مما أثار الفرصة لتطور ما أطلق عليه البعض أمية المتعلمين وهذا ما أشار إليه الرئيس السادات في ورقة أكتوبر

٤ - يمكن أيضا في هذا السبيل الاتجاه نحو اعتبار الخدمة المدنية في المنشآت الصناعية للفنيين كإهمامة الخدمة الوطنية مع احتسابها أقمية لهم .

وبهذه الوسائل المتقدمة يمكن أن يتغير اتجاه التعليم في مصر على أن يتم وضع خطة طويلة الأجل لمدة عشرين سنوات . مثلاً تتضمن احتياجات القطاعات المختلفة في كل سنة حتى يمكن ربط خطة التعليم القصيرة الأجل ( وهي الخطة السنوية لتعليم ) بهذه الاحتياجات فلا تخرج المعاهد والجامعات أكثر من احتياجات البلاد في سنة واحدة وهذا ما أشارت إليه ورقة أكتوبر وأقل من احتياجاتها في سنة أخرى من ضرورة ارتباط التعليم بالمجتمع الذي يخدمه ويجب أن يسفر لخضته

وفي هذا المجال أيضا يقترح إنشاء الجامعة العمالية يلتحق بها العمال في المنشآت الصناعية حتى يمكنهم فصل مواهبهم العملية بالألمة العلمي ولا شك أن هؤلاء سيكونون أكثر تفوقاً من غيرهم الذين لا يحصلون إلا على

الناحية النظرية فقط التي لاتخدم النمو الصناعي والتنمية الشاملة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي

وفي هذا الصدد أيضا يجب أن يعطى للكفاءة والتفوق المجال العلمي المتميز الاول فيمكن لأي عامل متفوق أن يحصل على أكبر المناصب القيادية في المنشأة الصناعية - بمعنى أن يكون الأساس في احتلال هذه المكانة هو الكفاءة الفنية والخبرة العملية وليست الدرجات العلمية فقط . وفي هذا المجال أيضا قامت جمهورية مصر العربية باغناء العديد من المنظمات الادارية لتدريب المديرين مثل معهد الادارة القومي - مركز تدريب المديرين ( أراك ) ومنظمة العلوم الادارية هذا الى جانب الاستفادة بالابحاث في هذا الشأن ، وكذلك معهد التخطيط القومي وادارات التدريب في كل موقع من مواقع الإنتاج لتلبية الكفاءات الادارية للعاملين في مختلف المجالات .

**رابعا - مشاكل ذات طابع قومي**  
ودعني : مثل المظهرية الخرافة المشتهة في الاتفاق ببلد مجرد المحاكاة والتفكير ، والمزودة المتشبه في زيادة الانجاب في الريف والتباعد بذلك ، وأن القدرة خير وبركة لا يمكن التخلص منها أو قلل مكتوب لا يمكن مقاومته وهنا من أهم العراقيل الموجودة أمام الجهود المبذولة في تنظيم النسل باعتباره ضرورة تفرضها الامانة القومية وباعتباره من أهم العقبات التي تواجه التنمية . ومثال ذلك أيضا هنالك بعض الديانات مثل الديانة الهندوسية تحرم ذبح البقر الذي يعتبرونه هناك حيوانا ، حيث أنه لو تم تنظيم ذبح هذه الحيوانات لخلعت موجات الفقر التي يعاني منها الأكثر بالهندية ، كما أن الديانة الهندوسية تجعل تغيير السكن والعمل أمرا صعبا وهذا يمثل عقبات كبيرة في سبيل الإصلاح الاداري .

**خامسا - مشاكل اقتصادية :**  
فالوارد المالية المتصورة للنمو التنمية تجعل من الصعب القيام بعمليات الإصلاح الاداري بطريقة فعالة نظرا لضيق وقلة الموارد المالية المتاحة في البلاد والتي تحتاج اليها البرامج التنموية .

**سادسا - عقبات سياسية ويمكن أن تتمثل هذه العقبات في الآتي :**

( أ ) حرمان المواطن من حقوقه المدنية والسياسية وحرمانه من حرية التعبير عن آرائه وحقوقه .

ولهذا ذهب الميثاق في جمهورية مصر العربية إلى أن حرية الكلمة هي الطريق الصحيح إلى الديمقراطية أيما من القيادة السياسية أن ذلك هو مفتاح الطريق إلى الإصلاح الذي تشهده البلاد لتعويض ما فاتها من ركب التقدم الحضاري . وفي هذا الصدد إلى الرئيس السادات القرارات الاستثنائية وأخرج عن كل للمتقين السياسيين ، وأعاد للنضال هيئته ونزاعته بعد أن كبته مراكز القوى في قيود الرعية والحقوق وغيبة القانون ، وأعطى لكل فرد الحق في التقاضي مهما كان مركز خصمه وللنضال أن يقول كلمته وعاد لمصر سيادة القانون ليحدد لكل فرد ماله من حقوق وما عليه من التزامات .

( ب ) المركزية المطلقة ومتاحتاج اليه من مجهودات للإصلاح الاداري ولهذا اخذت جمهورية مصر العربية بنظام اللامركزية الادارية متمثلة في أجهزة الحكم المحلي حتى تبتد بها عن التعقيدات الادارية ولتحقيق المرونة في القرارات وسرعة البت في المطالب الملحة وفقا لظروف كل محافظة تحقيقا لمطالب الإصلاح الاداري .

( ج ) تعدد الاحزاب السياسية في الدولة وهذا من أهم مقومات الإصلاح الاداري الذي تشهده البلاد النامية ولهذا اتخذت جمهورية مصر العربية متمثلة في تحالف قوى الشعب العاملة مثلها في الاتحاد الاشتراكي العربي الذي يضم كل فئات الشعب أساسا لتحقيق أول خطوات الإصلاح الاداري حتى لا تكون هناك قوى متعارضة تضيق بسببها جهود هذا الإصلاح . وقد كبش هذا بوضوح في اللقائات السياسية المشتركة للجنة المركزية والاتحاد الاشتراكي بجميع فئاته والتي تبصفت عن تفويض الرئيس السادات كل السلطات لتحقيق النصر وهذا مادفع القائد إلى حركة التصحيح لتحقيق الإصلاح الذي قامت من أجله ثورة ٢٣ يوليو العظيمة .

( د ) الإصلاح الاداري لا يمكن أن يتم في البلاد الضعيفة سياسيا وهي التي تفتقر إلى وحدة شعبية عريضة تستند لها في عملية الإصلاح الاداري .

ولكن القيادة السياسية في مصر اتسمت بتعدد كبير من الذكاء والمرونة فنالت الرضا العام من القادة العريضة وهذا مدافع الكفاءات في كل المواقع إن تخطو بخطى ثابتة في طريق الإصلاح الاداري فتوفرت للقوات المسلحة الظروف المناسبة والامكانيات اللازمة لاسترداد الحق المختصب وكان قرار القائد الذي حمله أبناء مصر اليوأسل بأمانه وصندق فحقوا لها النصر المجيد في أكتوبر الحالد وهذا يعكس الرغبة الصادقة للقيادة السياسية التي دعمتها قاعدة شعبية عريضة كانت دعما قويا لقواتها الرابضة على خطوط القتال وهذه ملحمة التضحية في سبيل الإصلاح الاداري .

وأخيرا وفي ختام هذه السلسلة من المقالات فإنه لا بد أن يكون واضحا في الأذهان أن الإصلاح الاداري هو مايتسم انجازا من العمل المخلص الجاد وليس مايعمل أو يكتب عنه فقط فهو النجاح في تشغيل الجهاز الاداري بكفاءة وفاعلية لتحقيق الاهداف التي تبعد عن احتياجات المواطنين وليس احتياجات القلة التي تحاول السيطرة والتسلط على الغالبية العريضة صاحبة كل حق في الإصلاح الاداري .

وبعد هذه الجوانب لموضوع الإصلاح الاداري وعلاقته بفهم التنمية التي ليست أوضاع مصر الاقتصادية ومركزها المال القوى الذي تشهده عليه هذه السلسلة الضخمة من المشروعات التي تتماثلت مع الاستثمارات العالية عليها في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي رغم الاعباء الضخمة التي فرضتها عليها ظروف الحرب سنوات طويلة - أقيست دليلا كافيا على أن مصر تطلعت شوطا كبيرا في طريق الإصلاح الاداري على هذه الحقيقة .

السيد العتاني

الشركة العربية للراديو والتراستور والأجهزة الإلكترونية  
الادارة: ٣ شارع قاطية رشدي - الاوبرج - الهرم - الجيزة - ٨٥:٤٢٦ - المصانع بالاسماعيلية والجيزة

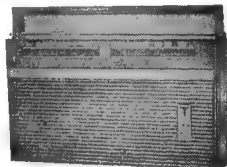
استمع بالصوت  
المنقى

استمتع  
بالصورة  
الواضحة

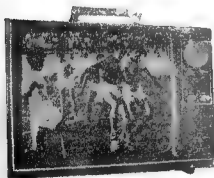
تليمصر



راديو ميكوطراز ٧٣١



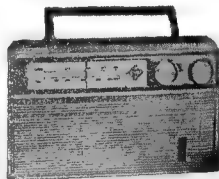
راديو كروان



تليفزيون تليمصر ٢٠ بوصة



تليفزيون تليمصر ١٧ بوصة



راديو جندول

# الأمور النقدية و المستوى العام للأسعار في جمهورية مصر العربية "دراسة تحليلية"

صلاح الدين مندو

موجب وقدرة ١٩٨٠ - ومعامل انحدار ٧ -  
بمعنى أنه إذا زادت الأجور  
النقدية بما يعادل ١٪ فإن المستوى  
العام للأسعار يزيد ٧٪ -

ثالثاً - أن الترابط بين الأجور على  
مستوى إجمالي القطاعات والمستوى  
العام للأسعار ( أي كيف تتغير إحدى  
الظاهرتين إذا تغيرت الظاهرة الأخرى )  
يكاد يكون تاماً ، إذ تبلغ نسبة تعامل  
الارتباط بينهما خلال الفترة ٦٠/٥٩  
٧٩ - ٨٧ بزيادة بلغت خمسة  
النسبة خلال الفترة (٥٩/٦٠ - ١٩٧٤)  
٩٩٪ وهذه النسبة تعنى طردية العلاقة  
بينهما من جهة وقوة هذه العلاقة من  
جهة أخرى ، وهذا يعني أن الزيادة  
في الأجور تنمضيها تقريباً الزيادة في  
نفقات المعيشة ، وهو الأمر الذي ينافي  
النظرية وراء عمليات التنمية التي تبشئ

تحسين مستويات معيشة الأفراد عن  
طريق زيادة القيمة الحقيقية للدول  
الأفراد ، وبمعنى آخر أن تكون معدلات  
الزيادة السنوية للدول ( الأجور )  
أعلى من معدلات الزيادة السنوية في  
تكلفة المعيشة وذلك حتى لا يصبح أثر  
الزيادة في الدول في تغطية الزيادة  
في الأسعار .

رابعاً - وقد يبدو منطقياً أن تقوم  
بدراسة العلاقة بين الأجور النقدية  
المدفوعة في كل قطاع من القطاعات  
( سلعية - توزيع - خدمات ) والأرقام  
القياسية للأسعار ممرا عنه بالرغم  
القياس لنفقة المعيشة .

وتظهر المعادلات التالية نتائج هذه  
الدراسة :

( ١ ) القطاعات السلعية .

ص = ٦٧.٢ + ٣.٣ ر

معامل الارتباط = ٨٧

( ب ) قطاعات التوزيع

ص = ٤٤.٧ + ٤.٧ ر

معامل الارتباط = ٩٨

( ج ) قطاعات الخدمات

ص = ٥٣ + ٦.٣ ر

معامل الارتباط = ٩٩

ونتايج هذه المعادلات تؤيد تضخم

١٣.١ = ٩٠.٧٣ عند مستوى  
معنوية ١٪

ويتضح من ذلك أن ف المحسوبة  
أكبر من قيمتها في الجداول وبناء على  
ذلك نرفض فرض انعدام العلاقة بين  
الأجور النقدية والمستوى العام  
للأسعار .

اختبارات المعاملات = ٦٦.٩

ت في الجداول أمام ١٣ = ٣.٣٧٢  
عند درجة ثقة ٩٩٪ وبناء على ذلك  
نرفض فرض انعدام العلاقة بين الأجور  
النقدية والمستوى العام للأسعار .

النتيجة :

أولاً - في خلال الفترة ٦٠/٥٩ حتى  
٧٠/٦٩ فإن العلاقة بين الأجور النقدية  
والمستوى العام - للأسعار ( معبراً  
عنه بالرغم القياسي لنفقة المعيشة )  
أعطت معاملاً ارتباط موجب قدره  
٨٧ ومعامل انحدار ٣.٣٨ - بمعنى  
أنه إذا زادت الأجور النقدية بما يعادل  
١٪ فإن المستوى العام للأسعار يزيد  
بمقدار ٣.٣٢٪ -

ثانياً - في خلال الفترة ٦٠/٥٩  
حتى نهاية عام ١٩٧٤ فإن العلاقة  
بين الأجور النقدية والمستوى العام  
للأسعار ( معبراً عنه بالرغم القياسي  
لنفقة المعيشة ) أعطت معامل ارتباط

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة  
مدى تأثر المستوى العام للأسعار

( معبراً عنه بالرغم القياسي لنفقة  
المعيشة ) بالأجور النقدية سواء على  
المستوى القومي أو على المستوى القطاعي

وبأدنى ذي بيه - سنفترض أن العلاقة  
بين التغيرات الأجور النقدية والمستوى  
العام للأسعار ( معبراً عنه بالرغم  
القياسي لنفقة المعيشة ) خلال الفترة  
٦٠/٥٩ - ١٩٧٤ تتخذ الشكل الآتي :

ص = ١ + ب ر

حيث :

ص = الرقم القياسي لنفقة المعيشة  
( سنة الأساس ٦٠/٥٩ = ١٠٠ )

ر = الرقم القياسي للأجور  
النقدية في جميع قطاعات الاقتصاد  
القومي ( قطاعات ميسلمية وتوزيع  
وخدمات ) ( سنة الأساس ٦٠/٥٩ = ١٠٠ )

١ ، ب = ثوابت

وباستخدام الانحدار البسيط نجد  
أن نتائج التقدير الكلي لهذه العلاقة  
كانت كما يلي ( انظر جدول رقم ٤٧ )  
ص = ١ + ب ٧.٩ ر

اختبارات المعنوية ف = ٤٤.٨١٥

ف في الجداول عنه درجات حرية

البيان / السنوات		
الفترة ٦٠/٥٩	الفترة ٧٠/٦٩	الفترة بأكملها
حتى ٧٠/٦٩	من ٦٠/٥٩ حتى	نهاية عام ١٩٧٤
معامل الانحدار	٧٩	٧٩
معامل الارتباط	٨٧	٩٨



العاملين بقطاعات التوزيع والخدمات دون أن يقابل ذلك زيادة في الانتاج ويتبع ذلك شبيه الترابط التام بين الاجور في هذين القطاعين والمستوى العام للأسعار وبالتالي ارتفاع معامل الانحدار وتأتي في المرتبة الاخيرة القطاعات السلبية .

ويمكن اختبار فرض وجود علاقة بين متوسط أجر المشتغل ومتوسط انتاجيته إحصائياً بافتراض أن العلاقة بين المتغيرين متوسط أجر المشتغل ، متوسط انتاجيته اشتغل على مستوى إجمالي قطاعات الاقتصاد القومي خلال الفترة ١٩٧٤-٦٠/٥٩ تتخذ الشكل الآتي :

$$س = أ + ب س$$

حيث

س : الرقم القياسي لمتوسط أجر المشتغل ( سنة الأساس ٦٠/٥٩ = ١٠٠ )

س : الرقم القياسي لمتوسط انتاجية المشتغل ( سنة الأساس ٦٠/٥٩ = ١٠٠ )

أ ، ب : ثوابت

وباستخدام الانحدار البسيط نجد أن نتائج التقدير الكلي لهذه العلاقة كانت كما يلي :

$$س = ١٥٩ + ٢٣ر١س$$

اختبارات المعنوية ف = ١٣٢٧٥

ف في الجدول عند درجات حرية ١٣٠١ = ٩٠٧٣ عند مستوى معنوية ١٪

ويتضح من ذلك أن فرض المحسوبة أكبر من قيمتها في الجداول وبناء على ذلك نرفض فرض انعدام العلاقة بين متوسط أجر المشتغل ومتوسط انتاجية المشتغل .

ت في الجدول أمام ١٣ = ٣٣٧٢ عند درجة ثقة ٩٩٠٪ وبناء على ذلك نرفض فرض انعدام العلاقة بين متوسط أجر المشتغل ومتوسط انتاجية المشتغل .

النتيجة :

في خلال الفترة (١٩٧٤-٦٠/٥٩)

فإن العلاقة بين متوسط أجر المشتغل ومتوسط انتاجية المشتغل أعطت معامل ارتباط موجب وقدره ٩٥ وعنده النسبة تعنى طردية العلاقة بين المتغيرين : متوسط أجر المشتغل ومتوسط انتاجية المشتغل ومعامل انحدار قدره ٢٣ر١٧٢٣ بمعنى أنه إذا زاد متوسط انتاجية المشتغل بنسبة ١٠٠٪ فإن متوسط أجر المشتغل يزيد بنسبة ١٣٪ ، وهذا يعني أن معدل الزيادة في متوسط أجر المشتغل يفوق معدل الزيادة في انتاجية المشتغل خلال الفترة محل الدراسة .

ومن المعلوم أن زيادة متوسط أجر المشتغل عن متوسط انتاجيته يعمل على خلق فجوة تساعد على للساحبة في تزايد الاستهلاك بمعدلات عالية ، وقصور المدخرات عن تمويل الاستثمارات المطلوبة في التنمية وزيادة المعجز في ميزان المدفوعات وبالتالي توليد حالة من التضخم في البلاد .

وقد يبدو منطقياً أن تقوم بدراسة العلاقة بين متوسط أجر العمال ومتوسط انتاجيته في كل قطاع من القطاعات الثلاثة (سلبية - توزيع - خدمات)

وتظهر المادلات التالية نتائج هذه الدراسات :

#### ١ - القطاعات السلبية

$$س = ١١٩ + ٦ س$$

معامل الارتباط = ٠٧٨

يتضح من هذه المادلة أن العلاقة بين المتغير من متوسط أجر العامل ومتوسط انتاجيته علاقة طردية حيث أن نتيجة معامل الارتباط موجبة وقدرها ٧٨ر٠ هذا فضلاً عن أن قيمة معامل الانحدار قدره ١١٩ر٠ وهذا يعني أنه كلما زاد متوسط انتاجية العامل بنسبة ١٠٠٪ فإن متوسط أجر العامل يزيد بمقدار ١١٩٪ وهذا يعني أن معدل الزيادة في متوسط أجر الفرد يفوق معدل الزيادة في متوسط انتاجيته خلال الفترة محل الدراسة في القطاعات السلبية .

#### ب - قطاعات التوزيع :

$$س = ١٨٣ + ١٢٥ س$$

معامل الارتباط = ٨٣

هذه المادلة توضح العلاقة بين المتغيرين السابقين ومن نتيجة هذه المادلة نجد أن هذه العلاقة طردية . حيث أن نتيجة معامل الارتباط موجبة وقدرها ٨٣ هذا فضلاً عن أن قيمة معامل الانحدار قدره ١٢٥ر٠ وهذا يعني أنه كلما زاد متوسط انتاجية العامل ١٠٠٪ فإن متوسط أجر العامل يزيد بمقدار ١٢٥٪ مما يشير إلى أن معدل الزيادة في متوسط أجر العامل يفوق معدل الزيادة في متوسط انتاجيته في قطاع التوزيع خلال الفترة محل الدراسة .

#### ج - قطاعات الخدمات :

$$س = ٤٦ + ٥٥ س$$

معامل الارتباط = ٧

يتضح من نتيجة المادلة السابقة أن العلاقة بين المتغيرين السابق ذكرهما علاقة طردية .

حيث أن نتيجة معامل الارتباط موجبة وقدرها ٧؛ هذا فضلاً عن أن قيمة معامل الانحدار قدره ٥٥ وهذا يعني أنه كلما زاد متوسط انتاجية العامل بمقدار ١٠٠٪ فإن متوسط أجر العامل يزيد بمقدار ٥٠٪ فقط مما يشير إلى أن معدل الزيادة في متوسط أجر العامل يقل عن معدل الزيادة في متوسط انتاجيته في قطاع الخدمات بمقدار النصف وذلك في الفترة محل الدراسة .

إن النتائج المترتبة على هذه الدراسة توضح لنا بأن المستوى العام للأسعار (مقيراً عنه بالرقم القياسي لنفخة المعيشة) تأثر بدرجة كبيرة للاجور النقدية وبالتالي فإنه يمكن القول بوجود ظاهرة تضخم التكاليف Cost Push Inflation في ج ٢٠٠٠ ع خلال الفترة محل البحث .

صلاح الدين مملود

## دراسات في محاسبة التكاليف

# الطاقة الانتاجية

## تعريف ومفاهيم

بسمه عبد الرحمن طاب له

تكن في طاقته ما فرضها عليه ،  
فالشرعية الإسلامية تعترف بالإنسان  
إنساناً بما فيه من قوة وبما فيه من  
ضعف ، وتقضى عليه من التكاليف  
ما يطيقه ، إذ تراعى التنسيق بين  
التكاليف وبين الطاقة بلا مشقة  
ولا اعتكاف .

القطع الثاني : «ربنا ولا تحمل علينا  
أصراً كما حملته على الذين من قبلنا »  
كما ذهبت بإبالة من المفسرين إلى  
أن الأصبر هو الحمل الثقيل الذي يصر  
صاحبه ويحبسه في مكانه ، وإلى أن  
المؤمنين يكونون ربهم إلا يحمل عليهم  
انقلا تلك التي جعلها على الذين من  
قبلهم - وهم اليهود - فما بعث الله  
صلى الله عليه وسلم إلا ليوضح عن  
المؤمنين ، وأصرهم والأغلال التي كانت  
عليهم ، ويخلص الباحث من ذلك  
إلى أن الأصبر عكس الطاقة والقدره .

**القطع الثالث :** «ربنا ولا تحملنا  
ملا طاقة لنا به »

أجمعت كوكبتا المفسرين القدامى  
والمحدثين على أن المعنى هو : ربنا  
ولا تحملنا ملا قدرة لنا عليه ، ويضطر  
الباحث في هذا المقام ما قاله نبي الله  
شعيب لسيدنا موسى - قبل أن يرفى  
الرساله - إذ قال له : «وما أريد أن  
أشقي عليك » وذلك عندما استكبحه  
أحدى بنيتيه على أن يأجره ثمانى  
حجج ، فإن أتم عشرة فبن عنده ،  
وما يريد سيدنا شعيب أن يثقل عليه  
أو يحمله ملا يطيق .

ويخلص الباحث مما خلا إلى أن  
الطاقة والقصدرة مترادفتان ، وأن  
كليهما يضادان الآخر وهو الحمل  
الثقيل ، وأن مناسط التكاليف في  
التقديرات الإسلامية العقل والطاقة ،  
إذ يراعى ربنا التنسيق بين التكاليف  
والشرعية وبين الطاقة ، بحيث تقب  
الأولى في مقصور الثانية ، ومن هنا  
كان على المخططين في الوجهات  
الانتاجية مراعاة أن يكون برنامج  
الانتاج في مقصور الطاقة الانتاجية  
المتاحة بحيث يقل الدور عن الأخيرة  
أو يساويه على الأكثر .

### ٢ - الطاقة في المعجم اللغوي

ذهبت جهره من النحاة وارباب  
الفصاحة والبيان إلى أن الطاقة هي  
القدرة والاستطاعة فترى إسمهم  
يقول : «طقت الشيء طاقةً أي قدرت

شهد القرآن الحال والمنسلف ، تطورا فنيا وتكنولوجيا دانا ، مما  
ترتب عليه ميكة الإنتاج ، إذ استبدل النظام الآلى بالنظام اليدوى في عمليات  
الانتاج ، كما انتقلت الصناعات من المزرى إلى النظام المصنعي ، معتمداً في  
ذلك على تجهيز آلى مفرد في تكاليف باعظة ، وهو مادعا المسئولين إلى  
ضرورة الانتاج بكامل انتاجية نموذج فى شكل طاقة انتاجية .

(١) **العقل :** إذ لا يكلف إلا الماقل  
ويسقط التكاليف بالتبعية عن المجنون  
وفى هذا يقول رسولنا الأمين صلوات  
ربى وسلامه عليه : «رفع القلم عن  
ثلاث : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن  
الصبي حتى يبلغ ، وعن المجنون حتى  
يفيق » وذلك من روايات كثيرة .

(٢) **الطاقة :** فالإنسان مهاعقل  
محدود فى قدرته وطاقته ، وترتيباً  
على ما تقدم يمكن استنباط القاعدة  
الشرعية التالية : «يكلف الماقل فى  
حدود طاقته » .

أن التامل الفاسح فى الآية  
الخاتمة لسورة البقرة ، يفى على  
أفحوى الطاقة وأهميتها فى شريعتنا  
الفراء ، يقول ربنا : «لا يكلف الله  
نفساً إلا وسعها ، لها ما كسبت وعليها  
ما اكتسبت ، ربنا لا تؤاخذنا إن  
نسئنا أو أخطأنا ، ربنا ولا تحمل علينا  
أصراً كد حملته على الذين من قبلنا ،  
ربنا ولا تحملنا ملا طاقة لنا به ، وأعب  
عنا واغفر لنا وارحمنا ، أنت مولانا  
فاضرنا على القوم الكافرين » .

ويعتدنى فى هذا المقام أن تتناول  
مقاطع ثلاثة من مقاطع هذه الآية  
الكريمة ، بقية الوصول إلى حقيقة  
معنى الطاقة .

**القطع الأول :** «لا يكلف الله نفساً  
إلا وسعها » .

ذهبت جهره المفسرين إلى أن الوسع  
هو الطاقة ، فهو ما تسعه قدرة  
الإنسان من غير حرج ولا ضيق ، أن  
الله الذى فرض التكاليف الشرعية على  
الإنسان أعلم بحقيقة طاقته ، ولو لم

والطاقة لها أصل فى القرآن  
الكريم ، كما أن لها أصلاً عند  
أرباب الفصاحة والبيان ، هذا فضلاً  
عن أن الاستخدام الأمثل للطاقة  
الانتاجية يختلف عند الفنى (المهندس)  
عنه لدى الاقتصادى عنه لدى الإدارى  
ومن هنا كان كتابا على الحاسب فى  
يدرس جميع وجهات نظرهم ، معاولا  
جهده التوفيق بينهم ، وخمسة كلهمهم  
وتأسيساً على ما تقدم مسيرض  
الباحث فى فكرة الطاقة الانتاجية ،  
على بساط يهده هذا فى النقاط  
الرئيسية التالية :

- ١ - الطاقة فى القرآن الكريم .
- ٢ - الطاقة فى المعاجم اللغوية .
- ٣ - المفهوم الفنى للطاقة الانتاجية .
- ٤ - المفهوم الاقتصادى للطاقة  
الانتاجية .
- ٥ - المفهوم الإدارى للطاقة  
الانتاجية .
- ٦ - المفهوم الحاسبى للطاقة  
الانتاجية .

ويجى الباحث على الوريقات  
التالية تفصيلا غير مسهب لهسنه  
النقاط الخالية :

- ١ - **الطاقة فى القرآن الكريم**  
لفظة الطاقة ، من الالفاظ المردة  
الفصاحشية ، التى كثر اللفظ من  
حولها واحتمد النقاش بشأنها ، من  
أجل ذلك أثر البحث أن يبيح من  
متزاهى فى الشريعة الإسلامية ، سبرا  
لغورها ، واستكناها لغوها .  
إن مناط التكاليف فى الشريعة  
الإسلامية أمران :

هله ، فاما مطلق ، والاسم هو الطاقة وينتهي ثاب بقوله : « الطاقة هي القدرة على الشيء ، وقد طاقه طوقا وطاقه ، وعليه فالاسم هو الطاقة بينما يقسول نالهم : « وددت اى طوقت ذلك اى ليته جبل داخلا فى طاقته وقدرته » اما وبهم فيرى ان الطاقة هي « القدرة على افعال الاشياء » .

وهكذا يرى الباحث ان الطاقة هي القدرة أو الاستطاعة ، وذلك فى معناها المطلق غير المخصص ، وتأسيسا على ذلك فان اى تصرف للطاقة الانتاجية إنما يجب أن يحسب - كركن أساسى فيه - عنصر القدرة أو الاستطاعة .

والباحث اذ عرض ماعية الطاقة - فى مطلق معناها - فإنه يحاول فى الضمير التالية دراسة وتحليل وجهات نظر المهتمين بدراسة الطاقة الانتاجية واستخدام الامثل ، ودور وحاسب التكاليف فى ذلك .

٣ - المفهوم الفنى للطاقة الانتاجية  
لاشك فى أن مهندس الإنتاج يعد من أروال المهتمين بالطاقة الانتاجية ومشاكل استغلالها ، إلا أن التحددا بعض الباحثين الى معالجة الطاقة الانتاجية على أنها مجرد ظاهرة فنية أو هندسية .

ويعتمد المفهوم الفنى ( الهندسى ) للطاقة الانتاجية على وجهة نظر الفنى ( المهندس ) ، وذلك فيما يختص بالكفاءة الانتاجية للوحدة الانتاجية ، خصوصا الجانب الفنى منها أى جانب الكفاءة الفنية ، وتقتل الكفاءة الفنية فى تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج بأدنى تكاليف ممكنة ، ومن المعروف أن أقل تكاليف ممكنة يمكن تحقيقها عند ذلك المستوى من التشغيل الذى تتساوى عنده التكاليف المتوسطة مع التكاليف الحدية ، وترتيبنا على ذلك فإن أى استغلال للطاقات المتاحة دون هذا المستوى إنما يعسبل طاقة غير مستغلة .

والفنى ( المهندس ) لا يعترف بوجود الطاقة غير المستغلة مالم تكن ناتجة من عوامل تكنولوجية يحسبها مثل عدم تجزئة الآلة أو عوامل الإنتاج وعلى ذلك فإن الطاقة غير المستغلة

تعد ظاهرة لا إرادية فى نظر مهندسى الانتاج .

٤ - المفهوم الاقتصادى للطاقة الانتاجية

تعتبر وجهة نظر الاقتصادى أكثر شسلا من وجهة نظر الفنى ، وذلك من حيث عدد للتغيرات التى تأخذها فى الحسبان ، وذلك عند تحديد المستوى الأمثل لاستغلال الطاقة الانتاجية ، فبالإضافة الى العوامل التكنولوجية التى يأخذها الفنى فى اعتباره ، نجد أن الاستغلال الاقتصادى للطاقة الانتاجية المتاحة يجب أن يتحدد أيضا بظروف الطلب على منتج أو منتجات المنشأة ، أى يجب مراعاة الاعتبارات التسويقية الى جانب الاعتبارات التكنولوجية .

وعلى ذلك فان مفهوم الكفاءة الاقتصادية بعدا شمل من مفهوم الكفاءة الفنية ، ذلك لأن الأول يرى أن الانتاج ليس هدفا فى حد ذاته ، بل ينبغى أن يسوق بأسعار لها علاقة بتكاليف الانتاج .

ويعتمد النموذج الاقتصادى لتصرفات المنشأة على إفراد تنظيم الربح الصالى كهدف يحدد وظيفتها الانتاجية ، وكيفية استغلالها لها ، وتبعا لذلك فإن الاستخدام الأمثل لهذه الطاقة الانتاجية يشمل فى تحقيق أقصى أرباح ممكنة ، أى عند ذلك المستوى من التشغيل الذى تتساوى عنده الإيرادات الحدية مع التكاليف الحدية . ويظهر مفهوم الطاقة غير المستغلة عند الاقتصادى ، وذلك كقرق بين الاستخدام الأقصى للطاقة الانتاجية وبين الاستخدام الاقتصادى لها ، والطاقة غير المستغلة أن كانت لا إرادى فى ظل المفهوم الفنى لأنها إرادى - أى مختلطة - من قبل المنظم فى ظل المفهوم الاقتصادى .

هذا والحالة الوحيدة التى لتعارض فيها الكفاءة الفنية مع الكفاءة الاقتصادية هي حالة المنافسة الكاملة إذ فى هذه الحالة تستطيع المنشأة استغلال طاقتها الانتاجية بالكامل ، وتسويق ما ينتج عن ذلك دون أى تأثير على سعر البيع .

٥ - المفهوم الإدارى للطاقة الانتاجية

يختلف المفهوم الإدارى للطاقة الانتاجية عن كلا المفهومين المتسلخين نظرا لاختلاف الأهداف والأغراض التى يسعى إليها رجل الإدارة ، ولعل ذلك يتضح بجله فيما يلى :  
١ - أن أهدافا ومسؤوليات الإدارى لا تقتصر فقط على مجرد تحقيق أكبر أرباح ممكنة ، بل هناك أهداف أخرى يأخذها فى حسبانها ، وهذا يؤثر بالتبعه فى فهم رجل الإدارة للطاقة الانتاجية .

وفى المجتمعات الاشتراكية نجد أن هدف تحقيق أكبر إيرادات ممكنة أكثر اتساقا مع القيم السائدة فى مثل هذه المجتمعات بخلاف هدف تنظيم الأرباح الصافية ، وتتفق أقصى إيرادات ممكنة عند ذلك المستوى من النشاط الذى تتصلل عنه الإيرادات المتوسطة مع التكاليف المتوسطة .

٢ - أن رجل الإدارة يفرق ما بين الطاقة الحادية - أى فى اعتباره الأجل الطويل - وبين الطاقة المتحركة - أى فى اعتباره الأجل القصير - وما ينتج من مقارنتهما من طاقة احتياطية .

٦ - المفهوم الحاسبى للطاقة الانتاجية

ظهر لنا بجله مدى التباين بين وجهات النظر السابقة فى الاستخدام الأمثل للطاقة الانتاجية ، والحاسب باعتباره منتجا للمعلومات حق عليه أن يأخذ فى اعتباره وجهات النظر المتباينة هذه ، عاملا على التنسيق بينها .

ويرجى الباحث فيما يلى آراء بعض الكتبا الحاسبين عن مفهوم الطاقة الانتاجية ، ملقا عليها ثم مشيرا الى تعريف استقاة من وحى ضمير موفكره يعرف أحد الكتبا الطاقة الانتاجية بأنها « الامكانيات المادية والبشرية المتاحة خبالا فترة معينة ، وفقا لحواسن محددة لهذه الامكانيات ، مع فرض مجموعة كاملة من الاستراتيجاات والاعتبارات الفنية والاقتصادية والتنظيمية » .

استقرار الاصول الثابتة ، والمصادر

الرئيسية الثابتة لمشروع معين ، خلال فترة محددة ، وتبين قدرة المشروع عند تشغيله على إنتاج وحدات معينة من السلع والخدمات .

ويرتبطها ثالث أنها « المقصدار الثابت من الآلات والمعدات واليدى العاملة والخدمات الأخرى المساعدة التى تتوافر فى الوحدة الإنتاجية فى فترة معينة »

ويرى رابع بأنه « غالباً ما يستعمل لفظ الطاقة ليعبر عن مستوى النشاط أو حجم الإنتاج بالشركة » أى غير ذلك من التعاريف .

ويرى الباحث أنه يمكن أن تسدد الانتقادات التالية إلى تلك التعاريف :

١ - أن بعض هذه التعاريف قد عالج الطاقة الإنتاجية على أنها مجرد ظاهرة فنية ، تشير إلى حالة استقرار بعض عوامل الإنتاج ، فهو لا يفسح نظرة لاعتبارها ظاهرة اقتصادية أيضاً .

٢ - أن بعض الكتاب قد خلط بين الطاقة الإنتاجية - كمفائة الإنتاج - وبين مستوى أو حجم النشاط ، والفاقر بينهما كبير ، يتمثل فى الفرق بين إمكانيات الطاقة وبين نسبة استغلال تلك الإمكانيات .

٣ - إن جل هذه التعاريف قد انتقص الطاقة الإنتاجية عنصر القدرة على الإنتاج بعد تعريفاً معيناً .

ويرى الباحث الطاقة الإنتاجية لمشروع معين بأنها « قدرة هذا المشروع بإمكانياته الحالية ، على إنتاج قدر معين من منتج معين أو منتجات معينة - سلماً كانت أم ختمت - ، فى ظل ظروف تشغيل معينة » وفى فترة محددة من الزمن » .

ومن خلال هذا التعريف يرى الباحث أن أى تعريف شامل للطاقة الإنتاجية إنما يجب أن يشتمل على العناصر الخمسة التالية :

١ - القدرة على إنتاج منتج معين - سلمه كان أم خدمة - أو على تشغيل الآلات والتجهيزات والتركيبات ، أو على تشغيل الصالة اليدوية ، أو على استخدام أو استفاد المواد الخام .

٢ - أن هذا الإنتاج أو التشغيل - لآلى أو اليدوى - أو الاستخدام

أو الاستفادة - لما يرتبط بقدر معين سواء فى صورة عدد وحدات منتجة من منتج معين ، أو عدد ساعات تشغيل الآلات أو عدد ساعات تشغيل العمال أو كمية المواد الخام المستخدمة وذلك حسب طريقة التعبير عن الطاقة الإنتاجية وقياسها .

٣ - أن الإنتاج إنما ينصب على كل من السلع والخدمات على حد سواء .

٤ - أن هذا الإنتاج أو ذلك التشغيل إنما يتيان تحت ظروف معينة ، هى بمثابة معدلات وقيود على الإنتاج أو التشغيل .

٥ - أن ذلك الإنتاج والتشغيل إنما يرتبطان بمكان معين ( مشروع محدد ) وبزمان محدد ( فترة زمنية محددة )

وإن أن تعريفنا قد جاء شاملاً لهذه النقاط الخمس .

ويخلص الباحث فى خاتمة مقاله إلى أن للطاقة أصلاً فى الشريعة الإسلامية ، كما أن لها أصلاً فى المعاجم اللغوية ، فهى تشير إلى القدرة

فى مطلق معناها ، كما تشير إلى القدرة على الإنتاج إذا أضيفت إلى الاسم المظهر ( الإنتاج ) أو إذا اعتبرتصفة ( الإنتاجية ) ، كما تبين لنسباً أن الاستخدام الأمثل للطاقة الإنتاجية يتمثل عند الفنى عند ذلك المستوى من التشغيل الذى يحقق تدنيصة التكاليف ، كما يتمثل عند الاقتصادى فى ذلك المستوى الذى يحقق تعظيم الأرباح الصافية ، فى حين يتمثل عند الاقتصادى فى ذلك المستوى الذى يحقق أكيد إيرادات ممكنة ، وهنا يأتى دور محاسب التكاليف فى التوفيق بين وجهات النظر هذه ، وتوفير المعلومات عن الطاقات المتاحة فى الوحدات الإنتاجية وعن مستوى استغلال هذه الطاقات ، وذلك لما لهذه المعلومات من فوائدها جمة فى رسم الخطط واستغلال الموارد الاقتصادية أفضل استغلال .

وال لقاء مع بقية سلسلة المقالات عن المحاسبة عن الطاقة الإنتاجية .

### الدول المتخلفة بقية ص ٣٠

لأنه يرتبط بهيكلها الاقتصادى نفسه ومن ثم يستمر فى الوجود باستمرار هذا الهيكل قائماً بهدف إنتاج سلع لاتشبع حاجات محلية وإنما توجه لاشباع حاجات السوق العالمية ، ومن ثم فإن التضخم الذى تعاني منه البلدان المتخلفة يمكن القضاء عليه فى عملية إعادة النظر فى الهيكل الاقتصادى نفسه وتطويره من خلال عملية وإعية تهدف إلى إعطاء الأولوية المطلقة للحاجات المحلية الضرورية ومعالجة انبعاث عن طريق حصر الموارد الذاتية واستغلالها بعمل مخطط يتسم بالوحى ووضوح الهدف والوسائل يتركز فى نفس الوقت الذى يمكن أن يكون عليه تعاون مع العالم الخارجى فىسيا واقتصادى دون أن يؤدي ذلك إلى تبعيته وتحمله خسائري من نظام اقتصادى ينمو من خلال الأزمات ولا يراعى مصالحه .

الاقتصاد متخلف يعتمد على استيراد معظم حاجاته من الخارج ، عذفي حالة الاقتصاد آخر تقل وارداته أو يسمى للإقلال منها .

ومن ناحية أخرى ، فإن خطوة التضخم المستورد على الاقتصاديات البلدان المتخلفة لا ينبغي أن تجعل من هذا النوع من أنواع التضخم حاجاً لرؤية التضخم الذى قد تعاني عنه هذه البلدان لأسباب داخلية يعنى مثل سيطرة بعض الاحتكارات على قطاع أو أكثر من قطاعات النشاط الاقتصادى ، أو سيطرة قوى اجتماعية معينة تهدف إلى استغلال التضخم كوسيلة لإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفنية حتى وإن تم ذلك فى إطار ما يسمى بتحويل انشاء بعض المشروعات عن طريق عجز الميزانية .

ومع ذلك فإن التضخم المستورد يبقى عاملاً هاماً من العوامل التى تؤثر على اقتصاديات البلدان المتخلفة نظراً



# شركة السبيل العامة لإصلاح السيارات

عن جزي قائد السيارة

**انتبه**



إنه أضعفك في أوقات زوايا العمل بترتيب عليه تأكل إطاراتك وتطفئ الكشيرة .. يمكنك الاعتماد على خبرتنا الفنية وأجهزتنا الإلكترونية الحديثة بأقل الأسعار ...

## بمحطة خدمة وسط القاهرة

• ابن ضبط زوايا العمل بمبلغ ٦,٥٠٠ جنيه من الأجزاء ..  
• بميدان برج الظفر - العباسية الشرقية - القاهرة

كما يسعدنا أن نقدم لك خدمات فنية أخرى في:

مبلغ	مبلغ
١,٠٠٠	• أوقات العمل
٢,٥٠٠	• تركيب الصمامات لأكثر من ٢
	• تنظيف البوصية
١,٠٠٠	• ضبط الأجزاء
	• شحذ البطارية
٢,٠٠٠	• فحص وإصلاح السلك ودوائر السرعة
٨٠٠	• الكشف على الترميز وتعديل أجزاء منه
١,٠٠٠	• الكشف على المحرك وتنظيف البوصية وأجزاءه

## خدمات أخرى نقدمها لك ...

إذا فطمت سيارتك في أي مكان لا تقاوم

... اتصل بنا ... سنسرع فوراً لخدمتك في أي مكان بأسمائنا المبردة من شركة السبيل العامة لإصلاح السيارات

الإدارة: ت ٨٢٤٥١١ - العنوان: شارع صيف الطرشي العامة الشرقية - القاهرة  
فرع الإسكندرية: ٣٩٣٢٤ - العنوان: ٢ شارع حافظ إبراهيم جوار قسم باب شرق

## مشاريع الخبيرة

- القاهرة ٨٢٤٥١١ ت
- طنطا - ثقافة ٣٩٧١ ت
- دمياط - جسر الأبريق ٣٢٣٨ ت
- مرسى مطروح ٣٣٢٧ ت

(مع تحية)

المدراء العامة





Microneconomics  
 Macro economics  
 Scientific method  
 Analytical method  
 Historical method  
 Descriptive method  
 unlimited needs  
 Limited resources  
 Economic problem  
 Economic development  
 Allocation  
 Pressure groups  
 Absolute  
 Isolation  
 Inter dependence  
 Bilateral  
 Multilateral.  
 Regional  
 Mixed economy  
 Institutions  
 Production  
 Factors of production  
 Land or nature  
 Labor  
 Capital  
 Management

Production functions  
 General production function  
 Specific production function  
 Constant marginal product  
 Increasing marginal product  
 Diminishing marginal product  
 Law of diminishing returns  
 Total product curve  
 Average product curve  
 Marginal product curve . .

الاقتصاد الجزئي  
 الاقتصاد الكلي  
 المنهج العلمي  
 المنهج التحليلي  
 المنهج التاريخي  
 المنهج الوصفي  
 الحاجات المتعددة  
 الندرة النسبية للموارد  
 المشكلة الاقتصادية  
 التنمية الاقتصادية  
 توزيع  
 الجماعات الضغطية  
 مطلق  
 الانعزالية  
 الاعتماد المتبادل  
 الثنائية  
 المتعددة الأطراف  
 الإقليمية  
 النظام المختلط  
 المؤسسات  
 الانتاج  
 عناصر الانتاج  
 الارض أو الطبيعة  
 العميل  
 رأس المال  
 الادارة

دوال الانتاج  
 دالة انتاجية عامة (أي غير محددة)  
 دالة انتاجية خاصة (محددة)  
 دالة انتاجية ذات انتاجية حدية  
 ثابتة  
 دالة انتاجية ذات انتاجية حدية  
 متزايدة  
 دالة انتاجية ذات انتاجية حدية  
 متناقضة  
 قانون القلة المتناقضة  
 منحني الانتاج الكلي  
 منحني متوسط الانتاج  
 منحني الانتاج الحدي

## ●● الشرح والتعليق

أولاً - لوزير التموين الحق في إصدار قرارات منه يمين الحد الأقصى للربح الذي يرخص به لاصحاب المصانع والمستوردين وتجسار الجملة ونصف الجملة والتجزئة لأنه سلمه تصنع محلياً أو تستورد من الخارج كل ذلك بناء على الإجازة التشريعية الممنوحة له طبقاً لأحكام أمن المادة الرابعة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الربح .

ثانياً - ومن جماع أحكام المادة الرابعة والثاسعة من القانون رقم ١٦٣ يستوى الأمر ويستوجب نفس العقاب في الحالات التالية :

- ١ - بيع سلعة مسعرة أو مضدده الربح بأكثر من سعرها الرسمي .
- ٢ - مجرد عرضها بسعر أو يربح يزيد من السعر أو الربح المعلن لها .
- ٣ - الامتناع عن بيعها بالسعر أو الربح المحدد .

٤ - فرض على المشتري شراء سلعة أخرى معها أو علق البيع على شرط مخالف للعرف التجارى .

ثالثاً - كل المخالفات السابق الإشارة إليها فى ثانياً تؤدي بمرتكبها الى توقيع العقوبات التالية :

١ - الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين .

٢ - الغرامة بحيث لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه .

وللقاضى الكم بكتلاً المقويتين السابقتين أو احدهما حسبما يترادى له .

٣ - ضبط الاشياء موضع الجريمة ويحكم بصناديرها وجوبا .

٤ - يجوز للقاضى الحكم بنقل محل المتهم مدة لا تتجاوز اسبوعاً .

٥ - وفي حالة ثبوت العود تضاعف العقوبة في حدينها الأدنى والأقصى ويكون الحكم بخلق المحل مدة اسبوع وجوبياً .

رابعاً - لا تعد جريمة مخالفة لأحكام القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الامتناع عن بيع سلعة مسعرة أو محدودة الربح لمال الجمعيات التعاونية إذا ثبت أن الامتناع من جانبهم كان بسبب أن تلك السلعة لا يضى

الموجود منها بحاجة أعضاء الجمعية وذلك أعمالاً لأحكام القرار رقم ٧ لسنة ١٩٥٧

أحمد شليبي



## \* الامتناع عن البيع \*

حكم محكمة القاهرة

رقم ١٩١٩ لسنة ١٩٦٢

الصادر في ١٩٦٥/٤/١٩

الحكم

حيث أن واقعة الاتهام في أن النيابة العامة أقامت الاتهام قبل التهمين لانتمائهم عن بيع سلعة مسعرة الى مفتش التموين وحيث أن الثابت أن المتهمين من عمال الجمعية التعاونية المنزلية لوظفي وعمال سلاح الصيانة وحيث أن المادة ١٠/٢ من القرار رقم ٧ لسنة ١٩٥٧ قضت على أن الجمعيات التعاونية تتعامل مع غير الأعضاء بما يتبقى عن حاجة الأعضاء بسعر المسعر له .

وحيث أن المتهمين قد دفعوا التهم بالنسبة بأن الوالد ألقى طلبها محرر المحضر لا يفي بالوجود منها حاجة الأعضاء ولم يثبت بالأوراق عكس ذلك ومن لم كان امتناع التهمين عن البيع أمراً مشروعاً ولا محل لمقازهم ويتمين الحكم ببراعتهم عملاً بنص المادة ١٠/٢ أحكام جنائية . .

لقد بنى الحكم المذكور على أساس أن القرار الوزاري رقم ٧ لسنة ١٩٥٧ يقضى بأن الجمعيات التعاونية ليست ملزمة بالتعامل مع غير الأعضاء الا في حالة وجود نفاذ من السلع يزيد من حاجة الأعضاء .

# استمرار امية العاملين يهدد الاقتصاد القومي

وديع يعقوب

لقد صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ يلزم جميع المواطنين من سن الثانية إلى سن الخامسة والاربعين ولم يصلوا في تعليمهم في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٧٠ إلى مستوى نهاية الفصل الرابع الابتدائي للحصول على شهادات لمحو اميتهم خلال خمس سنوات .

وتأتى ونحن في فبراير سنة ١٩٧٦ فإن الوحدات الادارية والاقتصادية وجميع اجهزة الدولة تهول مسرعة نحو فتح فصول محو الامية للعاملين بها بحيث يتوفر في ملف كل عامل بها شهادة تثبت ذلك . والا سيخرج مستقبلا من العشرات اللوراء والثرقيات مادامت قد اتاحت هذه الوحدات الفرص امام هؤلاء العاملين للتراسمة مع الزمها بالبقاء بمسؤولياتها في تعليم الكبار ومحو اميتهم .

حقا لقد فوجئ المختصون بادارات الافراد بأن تقرير النتهاء المرحلة الابتدائية وكذلك الراسبون في الشهادة الاعدادية بنظام المشايخ سنوات لا يعنى بأى حال من الاحوال اجتياز التلميد بنجاح في السنوات الدراسية حتى الصف السادس الابتدائي باعتبار ان هذا التقرير وهو ما تعتبره وزارة التربية والتعليم ومن وجهة نظرها انه لا يمكن ان يكون « مصدقة » انهاء المرحلة الابتدائية حيث تحدث ذلك في مارس سنة ١٩٧٤ .

وانه ليس بمستوى علمي على الاطلاق لهذا فان الحاصلين عليه ملزمون ايضا بالالتحاق في فصول محو الامية وهنا تتوزع عدة اسئلة جانبية ... فما حكم المجدد بالقوات المسلحة ؟ وكذلك من هم خارج العمل في اجسازات بلون هزب او اعارات خارجية ؟ او خلافه ؟

وبنظرة عميقة الى جنود الموضوع نجد ان أصل المشكلة تكمن في كلفة واحدة وهي ان كل طالب قد التحق بالصف الاول الابتدائي ببلوغه سن ست سنوات كما انه يحصل حتما على

تقرير انتهاء المرحلة الابتدائية بمجرد استيفاء الشرط الوجيد وهو مضي بست سنوات على تاريخ الالتحاق بالصف الاول الابتدائي . اى ان المسألة ليست في الاهتمام بتحصيل التلميد لا يدرس له . الامر الذي ترتب عليه الاقلال من العبه المتعلمين على اقسام تعليم الصغار . ومضاعفة الجهد بالنسبة لاقسام تعليم الكبار ايها ايسر ... ان يصاد الحاق العامل بفصول محو الامية وسنة ٤٥ سنة بحكم القانون ام ان يحصل التلميد الذي هو دون الثانية عشرة على المستوى التلميمي المطلوب والذي يتعامل في حالتنا هذه لتقتصر على مستوى الصف الرابع الابتدائي فقط . ؟؟

لقد قالوا قديما : ان التعليم في الصغر كالنقش على الحجر ... وان التعليم في الكبر كالنقش على الماء . كان ذلك قديما . لقد كان يدرس لنا ايام ان كنا في الاربعينات ...

لكن يبدو انه بفعل الزمن قد انقلبت الآية ... ومن وجهة نظرهم ؟ من المسؤولين عن التربية والتعليم ؟ بالله عليكم ايها المسئول ... والذي لا يستطيع تحديده ... هل هو وزير التربية والتعليم شخصيا او هو احد وكلائها ... ام هو مجلس من مجالسها ؟ هل يمكن ان يستمر هذا الوضع ؟ هل يمكن انه بمجرد مضي ست سنوات تعليمية دون تحصيل للمعلم ان يمنح التلميد تقريراً بذلك ، وفي نفس الوقت قائله قيمة لهذا التقرير حتى بالنسبة لمرحلة التعليم الازمى ؟ وبالتالي لا يمكنه كتابة اسمه وعنوانه ووجه ميلاده او يستطيع

القراءة والكتابة حتى بطريقة « فك الخط » المشهورة .

لقد جله فبراير سنة ١٩٧٦ وهو التاريخ المحدد بالقانون سالف الذكر ولم تنته الوزارات والهيئات والوحدات الاقتصادية والادارية من اثبات محو امية العاملين بها . فهذه مشكلة هيشة وان كانت في طريقها الى الزوال . الا ان المشكلة الكبرى تكمن فيمن سيعين بعد ذلك من لديه تقرير انتهاء المرحلة الابتدائية بمضي ست سنوات دراسية ... لاشك ان ذلك سوف لا يعنى تحصيله للمعلم ، وبذلك فانه سيطلب حتما بتقسيم شهادة تثبت محو اميته قبل التحاقه بالمعلم .

ايها ايسر ان يعطى التلميد الذى يبلغ سن الثانية عشرة تقرير انتهاء المرحلة الابتدائية بمضي ستة سنوات حتى الصف السادس الابتدائي ورغم ذلك فان هذا التقرير لا يساوى في قيمته الحقيقية شهادة محو الامية التى تعطى لمستوى الصف الرابع الابتدائي فقط ؟ ام ان يتمتع عن اعطاء هذا التقرير لمن لا يجتاز الصف السادس بنجاح ؟؟

على ان يقتصر منحة سواء في سورة تقرير او شهادة او تحت أية مسميات اخرى على من يجتاز بنجاح الصف السادس الابتدائي مع اعطائه من يجتاز الصف الرابع الابتدائي بنجاح شهادة بما يساوى التعليم الازمى او محو الامية .. وهو الحد الادنى للمستوى التلميمي اللازم للمشيح بالعلم .

على الايطي التقرير لمن لم يتحصي لاي مستوى تعليمي مجد طاما ان هذا التقرير عديم الجدوى وليست له أية فسيكالية وفى نفس الوقت تخفف العبء على مدرسي مرحلة التعليم الابتدائي حيث لا يدرسون الا ذوي المستوى الواحد في التحصيل بالسنوات الدراسية المختلفة حتى نهاية المرحلة الابتدائية .

وفى نهاية مقال هذا فائى اذكر انه من الحقائق العلوية التى لا خلاف عليها ان نجاح العمل اشبه ما يكون بسلسلة تقاس متانتها باضعف حلقاتها .



عليه (( الدخل الاجتماعي ( أى الحكومي ) غير المخصص ))  
Uncommitted Social (ce Government) Income  
يقاس بعمله أجنبية قابلة للتحويل دون الاهتمام بسعر  
معين لتحويل العملة .

لم يستخدم المؤلفان طريقة التقييم التقليدية لتحويل  
العمليات الأجنبية في مجال تقييم المشروعات ذات  
الاستثمار المشترك بين الدول وهي (( الأسعار الرسمية ))  
Pilot Project. e التي جاءت في تعليمات ( التحليل )  
المشروع الصناعي (( الذي وضعته هيئة التعمان  
الاقتصادي الاوروى O.E.C. - الجزء الثاني .

**ماهى طرق التقييم الجديدة بالنسبة للمداخل  
والخارج ؟**

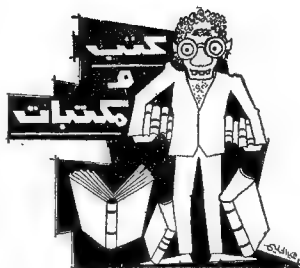
١ - بالنسبة للسلع المتبادلة : هى أسعار سيف او  
قوب تخصم منها تكلفة النقل الداخلى ومصروفات  
التجارة بالتكلفة الرسمية Shadow Internal Costs  
يهدف الوصول الى (( تكلفة الفرص المتاحة ))  
Opportunity Cost

٢ - بالنسبة لتقييم الخدمات او الاشياء غير المتبادلة  
مثل العمالة أو الكهرباء : تستخدم هنا أسعار اسمية  
مرجحة فقط نتائج واقعية بحيث لا يتساوى مثلا أجر  
عامل في مصنع قطن في الهند بأجر زميل له يعمل في  
بريطانيا في نفس الصناعة فهناك عامل مهم في تحسديد  
أجور العمال في الهند هى الانتاجية الجديدة له في زمرة  
مائلته وتساوى نصف الأجر الذى يدفع في المنبع .

الكتاب معقد فيما اعتمد عليه من أسس قابلة  
للنقاشه يصعب تجديدها لأغراض القياس أو لتحديد  
القيمة مما يترك القارئ غير المتخصص في موقف تشكك  
قوى يحول المهندسين والموظفين والاقتصاديين الى الهرب  
من استخدام الاساليب التى يقترحها المؤلفان . فالتقانون  
بعمليه تقييم المشروعات ليسوا من الاقتصاديين الجامعيين  
غالباً فهم مكلفون بالعمل في نطاق لمراتية للدولة أو المنظمة  
التي يعملون فيها تسمح بقدر معين من الوقت للتقييم مما  
يضطرم الى تطبيق أساليب تقييم قد توصف بأنها  
رخيصة وقبيحة Cheap & Nasty ومعنى ذلك ان  
الاساليب التى شرحها المؤلفان هي أساليب معيلة ونظرية  
صعبة التحقيق عملياً كما قال لنا الأستاذ الطونى بروتولى  
من جامعة براد فورد في تعليق لمن الكتاب نشر في مجلة  
(( الاقتصاد )) عدد مارس ١٩٧٥ والذى تصدرها الجمعية  
الملكية للاقتصاد بلندن الذى اقترح كذلك ان تعاد كتابة  
الكتاب في الطبعة الثالثة بصورة مبسطة كالكتب المدرسية  
لكي يخدم القارئ بتقييم المشروعات ويساعدهم في  
استخراج أرقام مفهومة دون صعوبة وتعقيد وقد اقترح  
على المؤلفين أن يأخذوا في الاعتبار عامل الشك

في Uncertainly أو التقييم ووضع أسس تقييم المشروعات  
تجريبية Pilot Project لتلاقي انتظام الامام  
مشروعات هندسية معقدة وكبيرة باهظة التكاليف قليلة  
العدد فيدلا منها يمكن تقديم عدد اكبر من المشروعات  
يسهل دراستها وتقييمها كمشروعات تجريبية . هذه  
الاقتراحات سوف ترفع من قيمة الكتاب العملية لترجح  
كثته الى هذه الناحية .

ثابت قدس رزق الله



اسم الكتاب : تقييم المشروعات والتخطيط في  
الدول النامية

المؤلفان : ليتل (J.M.D) وميرلس (J.A)  
الطبعة الثانية : عام ١٩٧٤

الناشر : كتب هافيمان التعليمية  
عدد الصفحات : ٣٣٨ صفحة + ١٢ مقدمة  
الثن : ٥٠£ جنيهات استرلينية

PROJECT APPRAISAL & PLANNING  
FOR DEVELOPING COUNTRIES

I.M.D. LITTLE & J.A. MIRRELS

SECOND EDITION, 1974

Heinemann Educational Books

Pr. xi + 388

£ 4.50

هذه هى الطبعة الثانية التى صدرت في عام ١٩٧٤م  
كتاب مشهور صدرت الطبعة الاولى له في عام ١٩٦٢ اى  
منذ احدى عشرة سنة استخدمت انماها طرفه في مجالات  
تقييم المشروعات في بريطانيا ( وزارة التنمية فيها وراء  
البحار ) وفي ألمانيا ( مشروعات المونة ) وفي دولة واحدة  
على الاقل من الدول النامية . وقد استخدمته كذلك  
كل من هيئة التنمية الصناعية التابعة للامم المتحدة  
والبنك الدولي . وقد كتب للمهندسين ولوظفى الدولة  
والاقتصاديين .

الكتاب ممتاز استغرق وقتنا طويلا لكتابته وكذلك  
تركيزا فكريا فالتا قبل اختيار مقياس وحيد لاستخدامه  
في تقييم المشروعات والتخطيط في الدول النامية اطلق  
على المؤلفان (( سعر التحويل غير الملزم ))

الفكرة الاساسية فيه هى ضرورة تقييم مداخل  
ومخارج كل مشروع Inputs & Outputs على أساس  
وحدة د عابنة Constant Yardstein or Numéraire  
وقد اختار المؤلفان لذلك ما يطلق

**الحالة الثانية -** اذا انقضى الشركاء اثناء قيام الشركة على ذلك ويكون هذا الاتفاق بالكيفية المحددة فى عقد الشركة لاتخاذ القرارات - هل هى بالاجماع او بالاعلبية المطلقة او بخلاف ذلك .

**الحالة الثالثة -** اذا كان ذلك طوعا لحكم القانون من وجوب تكوين فرع ما من الاحتياطات او خلافه .

**الحالة الرابعة -** اذا كانت هناك خسارة مؤكدة الوقوع ولكن لم يحدد مقدارها جاز تكوين احتياطي لمواجهة .

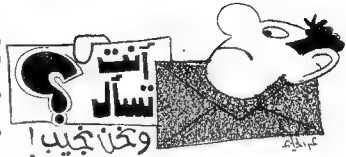
**الحالة الخامسة -** اذا كان صافي حصة كل او بعض الشركاء يستحق عليها ضرائب او رسوم حيث يجب تجنب قيمة هذه الضرائب والرسوم وتوريدها للمصلحة المختصة .

**الحالة السادسة -** حيث تجب المحافظة على رأسمال الشركة وطبقا لمبدأ توبيي رأسمال كان يجب أن يكون صافي أصول وخسوم الشركة فى نهاية كل عام وبمعدن التوزيع معادلا على الاقل لرأسمال الشركة والاجازة لدير الشركة تجنب جزء من ارباح السنة لتفطيه العجز فى رأس المال .

وهذا ويعتبر توزيع الارباح السنوية على الشركاء حقا مكتسبا لهم بصفة نهائية بشرط أن تكون هذه الارباح من السنة الموزع عنها الربح ارباحا حقيقية .

كما انه لا عبرة بالنتائج المالية للشركة من السنوات اللاحقة حتى ولو اسفرت هذه السنوات من خسارة .

هذا ويجب الملاحظة انه فى الحالات المستثناة اعلاه تعتبر بعض الارباح دون مراعاتها بضمها لغير المستحق بحيث يتعين على مدير الشركة أن يسترد هذه التوزيعات من الشركاء حتى ولو قام لديهم كلهم او بعضهم حسن النية .



\* احمد شلبي \*

### ارباح شركة التوصية

س - هل من حق مدير شركة توصية تجنب جزء من الارباح السنوية لتوزيعها على الشركة فى الشركة ؟  
ج - الثابت من سأل السائل هو تجنب مدير الشركة لجزء من الارباح بعيدا عن التوزيع طبقا لحصة كل شريك فى ارباح الشركة .

وان كان لم يوضح اسباب تحميد هذا الجزء وحيث ان الاصل كما جرى عليه العرف التجارى وما يقضى به القانون وجوب توزيع ارباح الشركة الصافية جميعها والتي تحققت نتيجة اعمال السنة التجارية المحددة بال عقد او التى جرى عليها العرف بحيث يجب توزيع كامل الارباح على الشركاء كل بنسبة حصته فى الارباح حسب ما يقضى به عقد الشركة .

الا انه يجوز تجنب جزء من ارباح الشركة بعيدا عن التوزيع على الشركاء فى الحالات التالية :

**الحالة الاولى -** اذا نص عقد الشركة على ذلك وبالنسب والطريقة المحدد به .



## شركة المنسوجات الحديثة

إحدى شركات المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج

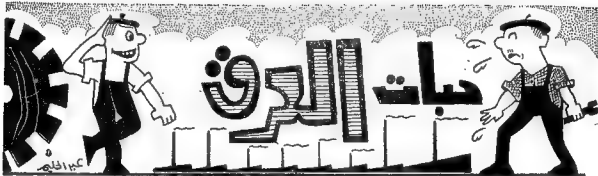
أرقت للمحسة النوفوتير

الحرير الطبيعي والصناعي والطن  
والألياف الصناعية

بولغار



الاسكندرية : شارع الألباء اليسرى عتبة ٢٥٨٦٤ / ٢٣٨٦



## باب يخرره ويشرف عليه : أحمد فريد حسن

تحقيقاً لتوجيهات الرئيس انور السادات .

وقد اشترك في هذا التوزيع الذى اقيم يوم ٨ ينسايير ١٩٧٦ السيد/مدوح سالم رئيس الوزراء، والسيدة جيهان السادات سيدة مصر الاولى والسيد/ محمد عبد العناح وزير التامينات والمليتمنهم كلمات ترسم بداية التحول الجدي في مسار العمل الوطنى ، لانه يعنى تأكيد حق العامل الزراعى في تجنب مشكلات البطالة وتوفير اسباب الحياة المستقرة له ولاسره .

وفي ختام الاحتفال ارسـل السيد/وزير التامينات برقية الى السيد الرئيس ، شاكرًا لسيادته بالنيابة عن آلاف الفلاحين حسن توجيهاته .

❖❖❖

## اول نقابة للعاملين بالتمريض

تقرر انشاء اول نقابة تجمع كل العاملين في مهنة التمريض . ومن مهام هذه النقابة المحافظة على حقوق العاملين والدفاع عن مصالحهم ، والمساعدة في تهيئة فرص العمل المناسب لهم .

كما ترمي النقابة اعضاءها واسرهم صحيا واجتماعيا واقتصاديا ، سواء اثناء الخدمة او بعد التقاعد، حيث سيشأت فيها صندوق للمعاشات والامانات مهمته توفير معاشات او امتيازات وقيمة او دورية

## كلمة المحرر

### شهر الجودة

كنا نعلم اننا في حاجة الى زيادة الانتاج بقصد زيادة التصدير المحلى .  
ولكن الزيادة .. اى ( الكم ) ليس القضية الاولى ، لاحتياجات تنمية اقتصادية .. بل الاهم من ذلك كله هى تحسين الجودة .. اى ( الكيف ) ، ذلك لان الجودة تواجه المنافسة الاجنبية ، وبالتالي يزيد من الصادرات .. فالستهلك الاجنبى يهيم ( الجودة ) ، فهى التى تجعله يدفع ويشترى .. اما ( الزيادة ) فتجعله يهرب الى اسلعه اخرى .  
ومن هنا ننادي بتخصيص شهر في السنة داخل مصانعنا ومتاجرنا سميته ( شهر الجودة ) يتم خلال هذا الشهر الانتاج على اعلى درجة من ( الجودة ) .. وعلى اعلى درجة من ( التغليف ) .  
ونأ في ذلك تجربة قام بها عامل شركة مصر للفسول والنسيج في حلوان .. اذ قاموا بانتاج خدام التصدير وهو نوع من الانتاج لا بد وان تتحقق فيه اعلى درجة من الجودة والا فقد قيمته كخام تصدير ( لان منتج التصدير المطبوع تخفى الطباعة والصناعة بعض عيوبه ، اما الخام فلا بد وان يحصل على الدرجة الاولى من ناحية الجودة ) .  
وهذه ( الجودة ) ستعود على العمال بالعوائف المادية مع اهداف الانتاج وارتفاع مبيعاته .  
انها تجربة لا بد من دراستها ومناقشتها على مختلف مستويات التشكيلات الادارية والنقابية .. وستجد النجاح الاكيد .  
أحمد فريد حسن

## توزيع اول دفعة من بطاقات التامين على العمال الموسمين

احتفل في قرية ( سرس الليان ) وبين عشرات الآلاف من العمال بتسليم اول دفعة من بطاقات التامين على العمال الموسمين والزراعيين وعمال التراحيل الذين شملتهم مظلة التامينات الاجتماعية لأول مرة . .



المهنة أو الذين أحيلوا إلى المعاش .  
أعضاء النقابة العاجزين عن مزاوله  
وسيسكون المقر الرئيسي للنقابة  
بالقاهرة ، ولها أن تنشئ فروع  
بالإقليم .

وسيسكون مهامها أيضا الاسهام في  
رسم سياسة التعويض وتطوير  
مناهجه والعمل على الالتزام بتقاليد  
المهنة وآدابها ومبادئها .

وغضوية النقابة اجبارية للخاصين  
على المؤهلات العلمية المتعلقة بمهنة  
التعويض ، واختيارية البقية ،  
ورسم الاشتراك سنوي وقبدره  
ثلاثة جنيهات يسد في أول يناير  
من كل عام ، ويتدرج الرسم حسب  
مدة التخرج .

◆◆◆

## رفع اجر العامل الزراعي

تقرر رفع الاجر الشهورى للعامل  
الزراعى بمنطقة استصلاح الاراضى  
فى مريوط ووسط الدلتا الى ١٥  
جنيها شهريا بدلا من تسعة ، وتم  
وضع خطة لتشغيل ٢٠ الف عامل  
زراعى من محافظة المنوفية بمنطقة  
الاستصلاح الجديدة على اساس  
تحويل ٥ آلاف عامل شهريا .

وقد صرح السيد محافظ المنوفية  
بانه سيتم انشاء مساكن جديدة  
لهؤلاء العمال وسيسكون ذلك بالاتفاق  
مع شركات استصلاح الاراضى على  
أن يقسط ضمن المسكن على اجمال  
طويلة .

وقد تم حتى الآن توظيف ٥٥٠  
أسرة في منطقة استصلاح الاراضى  
بمريوط ، كما ستقدم لهم الرعاية  
الاجتماعية والصحية من طريق  
اقامة وحدات اجتماعية وصحية  
لرعايتهم ، واعداد لائحة اجتماعية  
لواجهة كافة الظروف الاجتماعية  
للعمال .

◆◆◆

## تيسيرات للعاملين في البولة

تقرر أن تصرف العلاوات كاملة  
لجميع العاملين في الدولة ابتداء من

مرتب شهر يناير .. لن تخصم  
العلاوة من اعانة الفسلاء التى تم  
صرفها منذ شهر اوفى ٣٠٪

وافقت لجنة الخطة في اجتماعها  
برئاسة السيد / ممدوح سالم  
رئيس الوزراء على ذلك . سيتم  
صرف ٢٩ مليون جنيهه علاوات  
للعاملين منها ٢٨٠٤ مليون جنيهه  
للعاملين في الحكومة والباقي للعاملين  
بالقطاع العام . كما سيتم صرف  
حوافز وبدلات واصلاح وظيفي .

◆◆◆

## اتفاقيات تأمينات مشتركة بين مصر والعراق

صرح السيد / محمد عبد الفتاح  
ابراهيم وزير التامينات الاجتماعية  
بانه قد تم وضع مشروع اتفاقية  
مشتركة للتأمينات الاجتماعية بين  
مصر والعراق لتأمين حقوق عمال  
كل من البلدين الذين يعملون في البلد  
الآخر ، وتحصيل مستحقاتهم بين  
البلدين .

وهذه ثلاث اتفاقية من هذا  
النوع بعد اتفاقيتي مصر وليبيا ،  
ومصر والسودان .

تتضمن الاتفاقية أن يكفل كل من  
الطرفين المتعاقدين للمواطن الذي  
ينتقل الى بلد الطرف الآخر ، ويكون  
مؤمنا عليه طبقا لتشريع بلد العمل  
وكذلك المستحقين منحه تحويل  
الحقوق التأمينية الى بلده من بلد  
عمله . وهذه الحقوق هي اى نوع  
من المعاشات ( الرواتب التقاعدية )  
يستحق طبقا لشروط التشريع في  
بلد العمل والمساعدات التقديرية في  
حالات الرضى العادى واصابة العمل  
والولادة واصابة الدفن .

وان تضع المنظمة المختصة في بلد  
الاستحقاق ، القواعد التى يكفل لها  
التحقق من سلامة اجراءات منح  
الحقوق التأمينية التقديرية المحولة ،  
ويتم ذلك بالتنسيق مع المنظمة  
المختصة المقابلة في بلد الآخر .

أحمد فريد حسن

ويأتى قرار اللجنة في اطار  
الاجراءات التى تتخذها الحكومة في  
ضوء توجيهات الرئيس محمد انور  
السادات لتيسير الحياة على  
العاملين في الدولة

◆◆◆

## بدل طبيعة عمل للممرضين البيطريين

فتمت النقابة الصامدة لعمال  
الزراعة مذكرة للتكسبور جمال  
العطفي وكيل مجلس الشعب لنح  
بدل طبيعة عمل للممرضين البيطريين  
مثل الأطباء البيطريين الذين  
يعملون معهم .

أوضحت النقابة في طلبها أن  
الممرضين يتعرضون لنفس اخطار  
المهنة التى يتعرض لها الأطباء من  
مكافحة للأمراض البولية ونظافة  
الحيوانات المريضة .

◆◆◆

## خبرين عن الثقافة العمالية

x تمت المؤسسة الثقافية العمالية  
قوافل متنقلة مزودة بالوسائل  
السمعية والبصرية لزيارة القرى ،  
وفرش أهمية تنظيم الأسرة والره

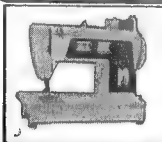
# الشركة المصرية للمعدات الكهربائية



## شاهر / سنترليك

٢٧ شارع طلعت حرب بالقاهرة ت: ٤٩٩٩١ / ٤٩٩٩٢ / ٥٧٠٧٨ / ٩٧٧١٧ / ٩٧٨٩٠ / ٩٧٧١٨

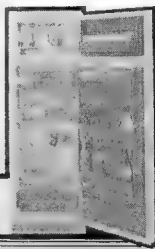
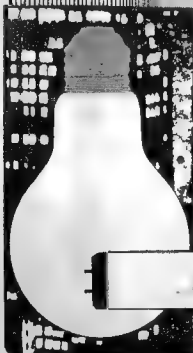
### تقوم بتوزيع :



لمبات كهربائية وعادية وفلوريس وملمة ومستورة - لمبات فلوريسنة  
وطايلات جافة وبالكلمة - ادوات كهربائية وابداكس -  
فلاشات - غسالات - اخراجات بوتاجاز محلول ومستورة  
راديو - تليفزيونات - مراوح كهربائية - ماكينات خياطة  
مطاول كهربائية - موقورات - نجف واباهورات  
(صناعة محلية ومستورة)

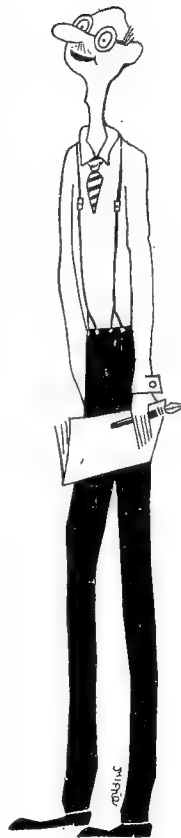
### فروع الشركة في مختلف ..

القاهرة - الاسكندرية - المنصورة -  
بورسعيد - الزقازيق - طنطا - دمنهور  
الفيوم - شبين الكوم - كفر الشيخ -  
بن سويف - الفيوم - الجيزة - المنيا -  
أسيوط - بوهام - اسيوط - عين القضاة



# س و ج في شئون العاملين

## مستقاة من أحكام مجلس الدولة



### \* جمع بين وظيفتين

هل يمد تعاقب أحد الأطباء الذين يعملون بالحكومة لرعايته العاملين بأحدى الشركات طبياً - هل يمد من قبيل الجمع بين وظيفتين المحظور بحكم القانون ١٢٥ لسنة ١٩٦١ ؟

القانون نص على أن لا يجوز هـ ان يمين أى شخص فى اكثر من وظيفة واحدة سواء فى الحكومة او فى المؤسسات العامة او فى الشركات او الجمعيات او المنشآت الأخرى هـ وهذا يمينى ان المحظر هنا يقتصر على حالة هـ التعمين هـ والمقعد المبرم بين الطبيب وبين الشركة ليس من عقود العمل ولا يمين بمقتضاه الطبيعى فى الشركة ولا تقوم بينه وبينها علاقة تعين تخصصه لادارتها واشرفها ونظام التوظيف السائد بها .

### \* مدة خدمة سابقة

كيف يتم حساب مدة الخدمة السابقة للموظف الاجنبى الذى تجنس بالجنسية المصرية اثناء عمله فى خدمة الحكومة ؟

الموظف الاجنبى الذى يعمل فى خدمة الدولة لم يكن يخضع تمييزه وشئون توظيفه لاحكام قوانين التوظيف الخاصة بالوطنيين فلذا ما تجنس بالجنسية وهو فى الخدمة لا يكون له حق فى ضم مدة الخدمة السابقة على التجنس فهو يتمتع بالحقوق الخاصة بالوطنيين قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ كسبه للجنسية ومن بينها الافادة من احكام قوانين المعاشات هـ

### \* قرار ادارى

متى يبدأ حساب موعده ٦٠ يوم المقرر للتظلم من القرار الادارى اذا لم يتم نشر القرار أو اعلان صاحب الشأن به ؟

فى حالة عدم نشر القرار الادارى او عدم اعلان صاحب الشأن به لا يبدأ الموعده الا من تاريخ العلم بالقرار ولا يكتفى فى هذه الحالة بأفتراس

العلم به بل يلزم أن يتحقق العلم اليقيني لا العلم الظنى ، ويقع عبء اثبات العلم اليقيني على جهة الادارة مصدرة القرار المتظلم منه .

### \* قرار ادارى

هل يحقق النشر فى الجرائد والصحف علم ذوى الشأن بالقرارات الصادرة فى حقهم بحيث يبدأ سريان الميعاد المقرر للطعن فى القرار من تاريخ هذا النشر ؟

نشر القرار الادارى فى صحيفة سيارة لا يحقق - على وجه اللزوم - علم اصحاب الشأن به ولا يبنى من اتباع احكام القانون سواء بالنشرة التضمينية او فى الجريدة الرسمية بحسب الاحوال الامكان بدء سريان الميعاد المقرر للطعن فيه .

### \* قرار ادارى

هل يجوز مد ميعاد الطعن فى القرار الادارى بعد ثبوت العلم به ؟ نعم يجوز ذلك اذا كان الموظف مبعوثاً او موفداً خارج القطر واعلن بالقرار ( المادة ٢٢ مرفعات م

### \* تأديب

ماهو النظام التأديبى الذى يسرى على العامل المفسر من الحكومة الى القطاع العام او العكس فى حالة خروجه على مقتضى الواجب الوظيفى اثناء الاعارة ؟

ولاية التأديب معقودة اصملا للسلطة الرئاسية للعامل بمقتضى حقها فى الاشراف على عمله والاحاطة به وتقديره فلذا خطأ أو اخل بواجبات وظيفته تكون هى الاقندر على تقدير

ما يستتبعه من جزاء ، ومن فان الجهة الممار اليها العامل هى السلطة التأديبية بالنسبة له فيما يختص بالاختطاف التى يرتكبها فى مدة اعارته وتبعاً لذلك فلما العامل يخضع للنظم التأديبية المقررة فى هذه الجهات للمقويات الواردة بهذه النظم بمسأ فى ذلك عقوبة الفصل .

# شركة التأمين لله فليد مصر

أحدث شركات المؤسسة المصرية العامة للتأمين



تقدم

## الوثيقة الرئيسية

بمزاياها التالية:

- مبلغ التأمين في ضحية المدة لا يقل عن ١٢٥ ٪ من الأقساط المدفوعة
- معاشن للأهله يصل إلى ٣ أضعاف مبلغ التأمين
- معاشات للأهله قد تصل إلى ٥٠٠ ٪ من الأقساط المدفوعة
- مبلغ تأمين الوثيقة المدفوعة شهرياً قد يصل إلى ٧٥٠ ٪ من القسط في مستأول الجميع

للاستعلام

القاهرة

٢٣ شارع قصر النيل ت: ٧٩١٠٠  
 ٢٨ شارع طلعت حمراء ت: ٤٧٠٤٩  
 ألكندرية: ٣٣ شارع سعيد غزلول ت: ٨٠٢٣٢٨  
 وجميع فروع الشركة بالمحافظات

## إعلان للقطط السمان

### من منطقة كهرباء القاهرة

نشرت الاعلانات الثلاثة المبينة بجانب هذا في جريدة الاهرام يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٧٥ ، وبزعم الكميات الهائلة .. والمبالغ الطائلة التي ستدفع سدادا لتزويد هذه المعدات .. نقدا تصد أيام ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ديسمبر ١٩٧٥ موعدا نهائيه لتقديم العطاءات في هذه المناقصات ..

ولذا هنا تساؤلات هامة ..

\* أى من الموردين يستطيع خلال هذه المدة القصيرة أن يدرس طلبات المنطقة .. وخاصة أن أى خسباب يرسل بالبريد يحتاج الى وقت لا يقل عن خمسة أيام في المتوسط .. وحتى تتم الدراسة ؟ ..

\* ترى من صاحب الخطأ السعيد .. ذو الامكانيات الجبارة .. وأى قط سمين حصل على هذا العطاء ..

أمر نشره وطلب التحقيق

### منطقة كهرباء القاهرة

٥٣ شارع ٢٦ بوليفو - القاهرة

تعلن عن حاجتها لشراء وسائل النقل الآتية بصناعة حاضرة جديدة :-

نوع	محدد
سيارة لوي نقل (دزل) حركته ٨-١٠ حصان	١٠
سيارة أوب (بنزين) ١٠٠-١٢٠ حصان	١٥
موتوسيكل مفتوح ٢ حصان	١٠٠

وعلى الموردين التقدم بعطاءاتهم في موعد الغاءة إلى يوم الخميس الموافق ٢٨ ديسمبر ١٩٧٥ الساعة ١٢ ظهرا بكتبة الموردين من مديرية كهرباء القاهرة والمزاد بالقطعة والمواد والبريد مبرريا بأحد قديم ٢٢٠٠٠ لى ٢١٠٠٠ من غير العطاء ، والرقعة اليد في الزكوة أو زكوة أو عطاء وقطعة الزكوة

### منطقة كهرباء القاهرة

٥٣ شارع ٢٦ بوليفو - القاهرة

تعلن عن حاجتها لشراء الآلات الآتية الرافعة الآتية بصناعة حاضرة جديدة :

نوع	محدد
رافعة سواك (دزل) حركته ٦-١٠ حصان	١٠
طبله مشوار دفع ١٢ حصان	٥
وش مشرك (كروك - دزل) حركته ٥ حصان	٥
٥-٣ طبل مشوار دفع ٩ حصان	٣

وعلى الموردين التقدم بعطاءاتهم في موعد الغاءة إلى يوم الخميس الموافق ٢٨ ديسمبر ١٩٧٥ الساعة ١٢ ظهرا بكتبة الموردين من مديرية كهرباء القاهرة والمزاد بالقطعة والمواد والبريد مبرريا بأحد قديم ٢٢٠٠٠ لى ٢١٠٠٠ من غير العطاء ، والرقعة اليد في الزكوة أو زكوة أو عطاء وقطعة الزكوة

### تعلن منطقة كهرباء القاهرة

٥٣ شارع ٢٦ بوليفو - القاهرة

عن حاجتها لشراء معدات النقل الآتية بصناعة حاضرة جديدة :

نوع	محدد
١- ٨	٤٥-٥٥ كيبوتز أوتوموبيل
٢- ٢	٢٥ كيبوتز
٣- ٤	١٢٠٩ كيبوتز
٤- ٨	١٢٠٩ كيبوتز
٥- ٣	٤ كيبوتز

وعلى الموردين التقدم بعطاءاتهم في موعد الغاءة إلى يوم الخميس الموافق ٢٨ ديسمبر ١٩٧٥ الساعة ١٢ ظهرا بكتبة الموردين من مديرية كهرباء القاهرة والمزاد بالقطعة والمواد والبريد مبرريا بأحد قديم ٢٢٠٠٠ لى ٢١٠٠٠ من غير العطاء ، والرقعة اليد في الزكوة أو زكوة أو عطاء وقطعة الزكوة

### الحركة التعاونية

( بقية المنشور ص ١٦ )

د - القطاع التجارى : تزويد الاعضاء بالسلم الاستهلاكية بأسعار معتدلة ومن اصناف جيدة . من ذلك يتضح ان الحركة التعاونية وتنمية المجتمع يجب ان تسير جنباً الى جنب مكملتين لبعضهما في تطوير المجتمعات المحلية وتنميتها .

### الاهداف الاقتصادية للجمعيات التعاونية :

الهدف الاقتصادى هو اساس التعاون والحرك الاول وراعه حتى اننا نستطيع القول ان الاهداف الاخرى نتائج اكثر منها اهداف منشودة واهم النتائج للهدف الاقتصادى هي : -

١ ) تملك وسائل الانتاج : فالزراعون الذين يحتاجون الى الترتورات لحرارة اراضيهم بحاجة لرأس مال يؤمن مثل هذه الاله .

٢ ) ابعاد الوساطة في الانتاج او في التسويق .

٣ ) اما الهدف الاقتصادي الثالث للجمعيات التعاونية فهو محاولة تحقيق انتاج باقل كلفة .

٤ - فجمعيات التوفير التي تود لاعضائها عناصر الانتاج محروقات اسفدة وتشتريها بكميات كبيرة تستطيع المساومة والتقليل من الاسعار .

ب - والجمعيات التعاونية حين تدفع الثمن نقدا للمورد تستطيع توفير الربح الكبير الذي يحتسب عند بيعه مثل هذه المواد للمزارعين بالاجل .

دكتورة حميدة زهران





**النص الكامل**  
**للأنشطة الداخلية**  
**لنقابة التجار**  
**وفقاً لأحدث التعديلات**



# الراحة الداخلية الكاملة لنقابة التجار

## وزادة المالية

قرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٤

باصدار اللائحة الداخلية للنقابة  
رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن إنشاء  
نقابة التجار

وزير المالية :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٠ لسنة  
١٩٧٢ بشأن إنشاء نقابة التجار ..  
والموافق ١١/٧/١٩٧٤ المضمن موافقة مجلس النقابة  
على مشروع اللائحة الداخلية ..

قرر :

مادة ١ - يعمل باللائحة الداخلية المرافقة  
المصدرة هنا بالنسبة لتنفيذ القانون  
رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن إنشاء نقابة  
التجار .. فيما عدا باب صندوق  
المساهمات والإمانات - بصيغة مؤقتة تعين  
اتحادها من الجمعية العمومية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة  
الوطنية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى  
الجهات المختصة تنفيذه .  
تحريراً إلى ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٩٤  
( ١٩ يونية سنة ١٩٧٤ )

محمد عبد الفتاح إبراهيم

## اللائحة الداخلية للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن إنشاء نقابة التجار الباب الأول أهداف النقابة

مادة ١ - تعمل النقابة على تمهيد قوى  
التجار وتنسيق أنشطتهم في مسجل  
تحقيق الأهداف المخصوص عليها بالمادة  
الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢  
وسايرهم بكل الوسائل المالية والمهنية  
والقانونية والمادية على تحقيق هذه الأهداف .  
وتقوم النقابة على المشاركة الإيجابية في  
بناء المجتمع وطنيوسه لتحقيق أهدافه  
القومية ورفع المستوى العلمي والمهني  
للتجار ، وارتفاعهم بين الحاشية والرجاء  
والتنظيم وإدارة الأعمال المالية والتجارية ،  
والاقتصاد والأعمال التجارية ، والتأمين  
وتنظيم مزاوئها والمحاسبة على قائلها  
وكرامتها ، وتقديم الخدمات الاقتصادية  
وتشمل بوجه خاص الخدمات الاقتصادية  
والاجتماعية والثقافية والترفيهية ، وتقديم  
المساعدة عند الحاجة وتوفير الرعاية الصحية  
وتنظيم مبادئ الشفوعة والمجور والوفاء  
بما يكفل الأضواء وأسرهم حياة كريمة .  
وتعتبر النقابة وتنظيماتها الفرعية لجاناً  
فنية استشارية للإعداد الاشتراكي العربي .  
وتلزم مجالس النقابات الفرعية ومجالس  
الشعب بتقديم تقرير سنوي للجمعية  
العمومية مما يثل من نشاط في مسجل  
تحقيق هذه الأهداف في شهر يناير من كل  
عام .

وتلزم مجلس النقابة بتقديم تقرير سنوي  
للجمعية العمومية خلال شهر مارس من كل  
عام .

## الباب الثاني النجان والهيئات المعاونة

مادة ٢ - يشكل مجلس النقابة اللجان  
والهيئات المعاونة الآتية :  
( ١ ) لجنة القيد وفقاً للمادة السابعة  
من القانون .  
( ٢ ) هيئة القسم طبقاً للمادة ٤٧ من  
القانون .  
( ٣ ) لجنة الفصل في طلبات تسدير  
الاعتماد وفقاً للمادة ٤٨ من القانون .  
( ٤ ) هيئة التساير من الدرجة الأولى  
وهيئة التساير من الدرجة الثانية طبقاً  
للمادة ٥٧ من القانون .  
( ٥ ) لجنة التحقيق وفقاً للمادة ٥٨ من  
القانون .  
( ٦ ) لجنة صندوق الماسحات والإمانات  
طبقاً للمادة ٨٢ من القانون .  
( ٧ ) مجلس إدارة صندوق أموال نقابة  
المساهمين والراغبين وفقاً للمادة ٩٠ من  
القانون .

ويجوز للمجلس أن يشكل للجان الآتية :  
( ١ ) لجنة الشؤون القومية ، وتختص  
بما يأتي :

١ - تمهيد قوى أعضاء النقابة وتنظيم  
وجودهم في خدمة المجتمع لتحقيق الأهداف  
القومية .  
٢ - القيام بالبحوث والدراسات حول  
الأوضاع القومية والثقافية العربية والمحلية  
ولفها لتحديد الصعوبات والاستثمار  
ورسائل مجابهة هذه التحديات والاستثمار  
عليها .

٣ - تعليم أعمال التجار في كافة  
المجالات القومية والقانونية والتجارية  
والتوعية بالتعاون مع التكتلات السياسية  
والاجتماعية الأخرى .

٤ - لجنة الشؤون العربية ، وتختص  
بما يأتي :  
١ - بحث قضايا الوطن العربي والتحديات  
التي تواجهه ودور التجار في مواجهتها  
هذه التحديات .

٢ - وضع البحوث والكتيبات والنشرات  
حول قضايا الوطن العربي ونشرها على  
المستوى المحلي والعربي والعالمي دفاعاً عن  
الحق العربي .

٣ - تنسيق التعاون مع منظمات التجار  
في الوطن العربي لمزيد من نشاط كافة  
التجار في مجالات العمل القومي لتحقيق  
الأهداف القومية العربية .

٤ - تنظيم تبادل الزيارات مع التجار  
في سائر أنحاء الوطن العربي لتزويق الفئات  
وتنسيق النشاط العربي ولائدة الوحدة  
العربية .

٥ - لجنة العلاقات الخارجية ، وتختص  
بما يأتي :  
١ - توليق العلاقات مع منظمات التجار  
في الخارج وتنسيق تبادل الخبرات  
والتجارب معها في الشؤون التجارية .

٢ - الدعوة للقضايا العربية بين منظمات  
التجار في العالم من خلال الاتصالات  
والزيارات والإتمرات ومهاجمة الصهيونية  
والاستعمار واستغلال الصداقة إلى جانب  
الحق العربي ، وكسب الرأي العام العالمي .

٣ - تنظيم تبادل الزيارات بين التجار  
في جمهورية مصر العربية وسائر البلدان  
في العالم في إطار الخطط الرسمية الخاصة  
بالقضية المصرية والعربية ونصرة قضايا  
التصحر والسلام العالمي .

٤ - لجنة الرأي الاجتماعي ، وتختص  
بما يأتي :  
١ - رسم الخطط لتنظيم جهود التجار  
في خدمة المجتمع وحل مشكلاته .

٢ - تنظيم الخدمات الاجتماعية للتجار  
كتمسك الإسكان وبناء المساكن وإنشاء  
الجمعيات التعاونية والصايف .. الخ .

٣ - لجنة الشؤون الصحية ، وتختص  
بما يأتي :  
١ - تنظيم الخدمات الصحية للتجار  
وتسهرها والاتفاق مع كبار الأطباء وبنسج  
الطاج والمستشفيات والمراكز الصحية  
والعامة .

٢ - إنشاء المستشفيات التي تعالج  
التجار بأسعار التكلفة أو بإقل منها قدر  
الامكان .

٣ - إنشاء الصيدليات التي تيسر  
للتجار الحصول على الأدوية بأسعار  
مناسبة .

٤ - إنشاء العيادات التي تيسر  
الطبيب العام لأكبر عدد من التجار .  
٥ - أي في ذلك في حدود الامكانيات .

٦ - لجنة الرياضة والرحلات ، وتختص  
بما يأتي :  
١ - العمل على نشر الروح الرياضية بين  
الأعضاء ، وإقامة الفرق الرياضية المختصة  
وأعداد مسابقات بينها ، وتنظيم رحلات  
ثقافية وترفيهية داخل القطر وخارجه .

٢ - وللمجلس النقابة أن يشكل لجاناً دائمة  
أو مؤقتة حسب الحاجة على أن يحد في  
قرار التكوين مقرر الشؤون العامة والمهمة الموكلة  
لها والمدة المقررة لانتهاء من عملها .

## الباب الثالث

### شعبة النقابة

مادة ٣ - تضم شعبة الحسابية والمراجعة المحاسبين في مجالات المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف والمراجعة والضرائب في نطاق المؤسسات العامة والشركات والأجهزة الحكومية والهيئات العامة والقطاع الخاص، وفي نطاق مديرية المينة الحرة كما تضم عمليات التقييم المحاسبي ودراسة الرأى المالية للشركات وتقديم الخبرة المحاسبية والفريقية والأعمال الانتاجية والعلمية في المحاسبة.

وهي تتضمن على الأخص الوظائف الآتية:

- محاسب - مراجعة حسابات - مرابح حسابات - رئيس وحدة حسابية - مفتش حسابي - مفتش مالي - مأمور ضرائب - غير محاسب - محاسب تكاليف - مفتش ضرائب - مأمور مالي - مأمور مالي - أمين خزينة - وكيل دائن - حارس نقاشي - خريص معفي - عضو هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا .

مادة ٤ - تضم شعبة التنظيم وإدارة الأعمال المالية والتجارية المحاسبين في مجالات التنظيم وإدارة الأعمال المالية والتجارية في نطاق المؤسسات العامة والشركات والأجهزة الحكومية والهيئات العامة والقطاع الخاص وفي نطاق مديرية المينة الحرة والأعمال العلمية والتطبيقية في العلوم الإدارية .

وهي تتضمن على الأخص الوظائف الآتية:

- وظائف الإدارة المالية - وظائف إدارة الإتايم - وظائف إدارة التسويق والبيعيات - وظائف إدارة الائتماء وبحوث التسويق - وظائف إدارة الأيراد والملاقات الحسابية - وظائف إدارة المستودعات - وظائف إدارة المخازن - وظائف التحويل والإدارة المالية وإدارة الاستثمار - وظائف إدارة المصارف - وظائف إدارة الاستيراد والتصدير - وظائف إدارة العلاقات العامة - وظائف إدارة التنظيم والتخطيط والتجارة - وظائف إدارة التوزيع والإجراءات - وظائف الإدارة المكتبية - وظائف تقييم المشروعات - عضو هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا .

مادة ٥ - تضم شعبة الاقتصاد والأحصاء التجاري المأمولين في مجالات الاقتصاد والأحصاء التجاري في نطاق المؤسسات العامة والشركات والأجهزة الحكومية والهيئات العامة والقطاع الخاص وفي نطاق مديرية المينة الحرة كما تضم الأعمال العلمية والتطبيقية في العلوم الاقتصادية والأحصاء التجاري .

وهي تتضمن على الأخص الأعمال الآتية:

- التخطيط والتنمية الاقتصادية - بحوث الاقتصادية والتحليل الاقتصادي - الإحصاءات - بحوث التجارة والإحصائية - الإحصاءات الاقتصادية - ألتدريس بالجامعات والمعاهد العليا .

مادة ٦ - تضم شعبة التأمين ، المأمولين في مجالات التأمين في فرعه المختلفة كالتأمين على الحياة والتأمين الصحي والتأمينات العامة والتأمينات الاجتماعية ، والمعاهد ذلك في نطاق المؤسسات العامة والشركات والأجهزة الحكومية والهيئات العامة والقطاع الخاص وفي نطاق مديرية المينة الحرة كما تضم الأعمال العلمية والتطبيقية في التأمين .

وهي تتضمن على الأخص الأعمال الآتية:

- التأمين - التسويقي - الإتايم - الإصدار

التي إزاوله منذ التخرج ، وإذا داخل عمله في أكثر من شعبة فليح أن يخسار الشعبة التي تنفق مع الصفة التالية في عمله ، وعلى لجنة السيد التفتيش في ذلك ، وترى في حاشي رفض القيد والتظلم من قرار الرضا بالإحكام الواردة بالمادتين ٧ و ٨ من قانون النقابة .

مادة ٨ - بشرط القيد في الشعبة الأولى شرط المؤهل العلمي المنصوص عليه في المادة الخامسة من القانون بدون التفتيش بشعبة تخصص معينة في المؤهل العلمي الأساسي . وبالنسبة للقيد في شعبة المحاسبة والمراجعة تنطبق شروط القيد في النقابة مع شرط ممارسة أحد الأعمال التي تنتج تحت هذه الشعبة .

وبقيد العاملون على ديالوم الفرصات التكميلية التجارية المالية بشعبة المحاسبة والمراجعة بشرط مؤازلتهم لأحد الأعمال التي تنتج تحت مجال هذه الشعبة .

مادة ٩ - إذا تفرقت طبيعة الأعمال التي يزاولها عضو النقابة فيجوز له أن يطلب نقل قيدته من شعبة إلى أخرى بشرط أن يكون قد أمضى سنتين على الأقل من تاريخ قيدته في الشعبة التي يرغب تغييرها ، مع تقديم ما يثبت تغير طبيعة عمله .

مادة ١٠ - يجوز لتفريحي الكليات والمعاهد العليا في التجارية الذين يزاولون أعمال تدلل في مجالات المحاسبة والمراجعة أو التنظيم وإدارة الأعمال المالية والتجارية أو الائتماء والأحصاء التجاري أو التأمين أن يتقدموا بطلب القيد كأعضاء مأمولين في الشعبة التي يكونوا أعضاء مأمولين في نقابة مهنية أخرى .

مادة ١١ - يتل في عضوية النقابة ( شعبة المهن التجارية المساعدة ) حلة المستويات التجارية التسوية ووفق التوسعة الأولى تنطبق عليهم شروط العضوية وبشرط تحويل هؤلاء المساعدين إلى إحدى الشعب الرئيسية أن يكون قد مضى على تفرغهم خمسة عشرة سنة على الأقل وعلى عضويتهم خمس سنوات على الأقل مع اجتياز امتحان مهني تعده النقابة ورواق على التحويل من مجلس النقابة .

ويجوز بقرار من لجنة القيد نقل الحاصل على مؤهل تجاري متوسط أو فوق المتوسط من شعبة المهن التجارية المساعدة إلى إحدى الشعب الرئيسية الخاصة بعلمة المولات التجارية المالية بالضرورة الآتية :

أ - أن يكون مدة الخبرة بمد الحصول على المؤهل ( ٢٠ ) شهرين سنة على الأقل .

ب - أن تكون طبيعة أعمال المعضو في مجال الشعبة المطلوب إليها .

ج - أن يكون المستوى المهني للأعمال التي يبرهاها ما يفوقه القيد في الشعبة المتكفل إليها .

مادة ١٢ - يترجع جميع أعضاء نقابة المحاسبين والمراجعين القديين بالجدول العام للمحاسبين والمراجعين أعضاء في نقابة التجار في شعبة المحاسبة والمراجعة ويترجع على ذلك نقل قيدته إلى شعبة المحاسبة والمراجعة تلقائياً دون التزامه بسداد رسم القيد في النقابة .

ويؤموم بسداد اشتراكهم حسب الفئة التي كانت مسجلة في نقابة المحاسبين والمراجعين و ١٩٧٢/٢/٢٠ : ويرى عليهم رسم الاشتراك الجديد اعتباراً من ١/١/١٩٧٢ وعليهم سداد الاشتراكات ابتداء من ( ١٥ ) شهراً ) تنقضى في ١٩٧٢/٢/٢١

مادة ١٣ - بشرط فيمن يرغب في مزاولته مهنة المحاسبة والمراجعة في النطاق الخاص أن يكون مقيداً في سجل المصام المحاسبين والمراجعين بوزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية طبقاً لإحكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١ وما أدخل عليه من تعديلات .

ويتم قيده في شعبة المحاسبة والمراجعة إزاوله مهنة الحرة دون التفتيش بالذمة المنصوص عليها في المادة التاسعة من اللائحة

## الباب الرابع

### القيد في جدول النقابة

مادة ١٤ - على من يرغب انضمامه للنقابة طبقاً للمادة ٩ من القانون أن يقدم استمارة القيد في النقابة خلال المدة التي يقررها مجلس النقابة وفقاً به المستندات المطلوبة لتزاول الشروط المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون مسجولاً برسم القيد الذي لا يجوز استرادته ، ويرفق بالطلب شهادة الميلاد أو مستخرج منها وشهادة الجنسية الحالية والمؤهل الدراسي وشهادة الحالة الصحية وشهادة حسن السور والسلوك ، بالنسبة لوظفى الحكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العام يكتب بالصفة الوظيفية للبيانات من جهة العمل دون تقديم مستندات .

وبالنسبة لزاوئى المينة الحرة ( شعبة المحاسبة والمراجعة ) يكتب بشهادة قيدته بالرجل العام للمحاسبين والمراجعين مبنياً بها جميع أوجه ودرج الجدول وتاريخ «عيد» فلازم طلبهم بمد المزمع ، لدى تحددته النقابة شروط رسم القيد ، أما الذين يعينون في إحدى مجالات الشعب المفسر المالية بالإذمة الثانية من القانون بعد صدور القانون عليهم تقديم طلب القيد في ظرف ثلاثة شهور من بدء مؤازلتهم للمهنة أو العمل .

وبالنسبة للعاملين الماعين للتسارح أو المحاسبين على إجازات دراسية أو إجازات بدون مرتب للخارج تعطى لهم مهلة قدرها ستة أشهر من تاريخ نقل طلب القيد للانضمام إلى النقابة ، على أن يتم إخطارهم بضرورة إجهات التي يتبونها .

مادة ١٥ - تعد الأمانة العامة للنقابة استمارة خاصة بطلب القيد لغاية يبرر فيها اسم الطالب وقيد تاريخ وجهه ميلاده وجنسيته وديانته ومحل إقامته ومؤهلاته العلمية وتاريخ حصوله عليها وشعبته والتخصص والمحل الذي يزاوله وتاريخ مزاولته للمهنة وتاريخ انضمامه في المهنة كما يخصس فيها أماكن لاحتداد هذه البيانات ثم قرار القيد بالانضمام بقبول القيد أو رفضه مع ذكر الأسباب .

كما تعد الأمانة العامة لكل عضو بطاقة خاصة كما تحتفظ باستمارة القيد وجميع الأوراق المتعلقة بالمعضو ، ويوزع البطاقات مفردة ، أو نقل قرائنه ، أو بحث مكشوف ، أو كشك أو أي تصرف من التضرر المتعلقة به ، كما أمانة أو ماعين أو إحتات له أو غير ذلك مجلس تاديب أو تقرير مقبولة له أو غير ذلك

مادة ١٦ - تعد الأمانة العامة لجداوليين لقيد الأعضاء بخصص إحصاءه للأعضاء العاملين والآخر للأعضاء في العاملين ولتسليم بجدول الجداوليين جدول آخر فرعية لكل شعبة من شعب النقابة وجدول آخر فرعية لكل نقابة من نقابات الفرعية ، تضم أسماء

أعضاء الشعب ، أو النقابات العمرية  
والعمال وغير العاملين .  
كما تعد الامانة العامة جدولاً فرعياً  
مستقلاً لأعضاء نقابة المحامين والمرافعين  
الذين يؤادون الهيئة الحرة في مجال  
الحاسبة والاراجعة .  
وتعد في مقر النقابات الفرعية جداول  
مماثلة تقيد فيها أسماء الأعضاء العاملين  
وفي العاملين .

مادة ١٧ - تعد الامانة العامة جدولاً فرعياً  
تقيد به أسماء الأعضاء العاملين من خريجي  
الكلية والمعاهد الأخرى الذين يمارسون  
أعمالاً تدخل في إحدى مجالات الشعب  
الشار إليها في المادة الثانية من القانون .  
مادة ١٨ - تعد الامانة العامة جدولاً فرعياً  
تقيد الأعضاء حديثي التخرج الذين لم يقضوا  
قيد التمرين ولم يدرسون سنتين بدون انقطاع بعد  
تخرجهم من إحدى مجالات الشعب النصوص  
عليها بالمادة الثانية من القانون على أن يؤثر  
أمام أعضاء من قرون مثل هذه الصلة بعد  
مضى المدة المقررة .

مادة ١٩ - يقيد في جدول الأعضاء  
جميع الأعضاء الذين لا يمارسون المهنة لملا ،  
أحدى المهن الداخلة في اختصاص هذا  
القانون سواء بالمعونة أو بالتطوع ، باسم  
أو التطوع الخاص أو في نطاق ممارسة المهنة  
لحرة .  
وتقيد في جدول الأعضاء غير العاملين  
جميع الأعضاء الذين لا يمارسون المهنة لملا ،  
أو يؤادون أعمالاً أخرى لا تدخل في إحدى  
مجالات الشعب المشار إليها في المادة الثانية  
من القانون .

مادة ٢٠ - على العضو في الصال اذا  
أراد أن يزاول المهنة أن يطلب من لجنة  
تقيد فيها اسمه بجدول الأعضاء العاملين  
وفقاً لأحكام المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ من  
القانون دون دفع رسم قيد جديد .

مادة ٢١ - تقتضي النقابة أن اذا قيد  
العضو العامل أو في العمل شرطاً من شروط  
القيد أن يقرر ضبط اسمه من الجدول  
وتسرى له شأن هذا القرار فأنه التظلم  
وامادة القيد المشار إليها في المادة الثانية  
من القانون .

مادة ٢٢ - يشغل الجدول العام على  
البيانات التالية :  
رسم القيد العام - الاسم - تاريخ الميلاد  
- الوظيفة - المهنة - الزمّل والخصم  
- تاريخ الحصول عليه - الجهة الصادر  
منها - التسمية القيد بها - رقم القيد  
بالجسمية - الملاحظات .

ويخصص سجل قيد لكل دلة سنوية من  
الخريجين ، ويأخذ كل عضو رداً من جزئين  
الاول يرسم لجنة التخرج ، والثاني يحتل  
الرقم المسلسل للعضو داخل سنة التخرج .

مادة ٢٣ - في الحالات التي تحتاج الى  
بحث مماثلة الزمّل للمجلس للوزلات الواردة  
بالتقانون يؤجل البت فيها لجلس مسدود  
تقرأ التمدل من الجيات المختصة دون تقيد  
بالدلة النصوص عليها في المادة السابعة من  
التقانون .

مادة ٢٤ - تعد الامانة العامة -العلمة- شهادات  
قيد وبطاقات مطوية ترعى من النقيب أو من  
الامين العام وسلم للاعضاء القبول تقديم  
بعضهم لبعض وصادر وزارة القصور وقرره  
خمسائة مليم لكل شهادة ومائة مليم لكل  
بطاقة عضوية .

مادة ٢٥ - تنفى النقابة مع وزارتي  
التعليم العالي والتربية والتعليم والجامعات

كل لها بضعة بموافقة مجلس النقابة  
يتكشف التخرج سنوياً لتكون مرجعا للنقابة  
عند البت في طلبات القيد .

## الباب الخامس واجبات الأعضاء

مادة ٢٦ - شعار أعضاء النقابة الاخلاص  
والنضحية في سبيل الوطن ورفعه وفي  
سبيل أداء واجباتها وعلى كل عضو أن  
يوطد علاقته بالجمع الذي يعيش فيه وأن  
يسهم في إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل  
الجماع ومشاكل التطبيق .

مادة ٢٧ - على العضو أن يراعى الدقة  
والامانة في جميع تصرفاته وأن يراعى كرامته  
وكرامة المهنة وأن يتجنب من أي عمل يتنافى  
معها ، وأن يراعى الاحترام الواجب للنقابة  
مادة ٢٨ - على كل عضو أن يلتزم بالنصوص  
الخاصة عليه في المادة ٢٧ من القانون  
النقابة التي تلاء أمام هيئة القسم .

مادة ٢٩ - يجب على عضو النقابة  
مسائلة زملائه مسائلة لائقة على إتقائه الشركة  
والاحترام والتبادل ويجب عليه أن يستعين  
التمديد بمعلومات زملائه الفنية والانتقاص  
منها أو الخط من شأنها ومن انتقاد أعمال  
زملائه الذين يافروا قبله هذه الأعمال .

مادة ٣٠ - يلتزم العضو بتنفيذ قرارات  
مجلس النقابة والجمعيات العمومية التابعة  
في المبادئ والتعاون مع النقابة في تنفيذ  
أفرائها وأحكام قانونها ولاحتها الداخلية  
ولا تعرض للمحاكمة التأديبية .

مادة ٣١ - على كل عضو أن يؤدي للنقابة  
ما عليه من التزامات ولا يتمتع بأية حصة  
نقابية أو ميزة عضوية إلا اذا كان مسدداً  
اشتراكاته نقداً أو تسقيطاً وفقاً لأحكام  
القانون .

مادة ٣٢ - تتولى مراقبات شؤون العاملين  
بإدارات الحكومة والوزارات والهيئات  
العامية وشركات القطاع العام مصادر ومردود  
التقيد والاشتراكات للنقابة خصصاً من مرافقات  
الأعضاء ومسجلها طبقاً للتعليمات التي  
تصدرها وزارة المالية والاقتصاد والتجارة  
الخارجية .

مادة ٣٣ - يجوز لمجلس النقابة أن يقرر  
أعضاء العضو من أداء كل أو جزء من رسم  
الاشتراك سنوياً واحدة يمكن تجديد بعض  
أحدى الحالات الآتية :  
اذا استغنى العضو للخدمة العسكرية  
أو الوظيفة .

اذا انقطع مرتبه بسبب طول المرض .  
في حالة حرمان العضو من أو غير  
الاسباب لا يرجع الى تقصير منه أو أخله  
بواجبات وظيفته وذلك حسبما يقرره مجلس  
النقابة .

مادة ٣٤ - يجب على عضو النقابة ابلاغ  
مجلس النقابة أو النقابة الفرعية التقيد  
اسمه بجدولها بكل ما يقع تحت نظر من  
مخالفات لأحكام قانون النقابة ولاحتها  
الداخلية .

## الباب السادس اختصاصات النقيب

مادة ٣٥ - يقض النقيب بما يلي :  
- رئاسة وإدارة جلسات مجلس النقابة  
وبكتبة والجمعية العمومية .  
- تمثيل النقابة أمام القضاء والهيئات  
الحكومية وأمام الغير .  
- توقيع العقود والاتفاقات التي ترمي  
باسم النقابة .

- التوقيع على أذونات الصرف والشيكات  
مع أمين الصندوق .  
- اعتماد جداول أعمال مجلس النقابة  
وتحديد مواعيد انعقادها .

- اعتماد محاضرات اجتماعات مجلس  
النقابة والجمعية العمومية وكتبة المجلس .  
- تسوية ما يقوم به الأعضاء من  
منازعات بالطرق الودية والأذن بالتقاضي في  
الحالات المأجلة .

- اعتماد شهادات القيد في النقابة .  
- الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها  
في القانون أو في اللائحة الداخلية .  
ويجوز أن ينوب النقيب عنه في مباشرة  
بعض هذه الاختصاصات أحد الوكيلين أو  
الامين العام أو أمين الصندوق حسب  
الأحوال .

مادة ٣٦ - يتقدم وكيل النقابة  
باختصاصها المنصوص عليه في القانون رقم  
٤٠ لسنة ١٩٧٢ كما يمارسان النقيب ويحلان  
على حسب ترتيبهما محلّه عند غيابيه .

## الباب السابع

### اختصاصات مكتب مجلس النقابة وأعضائه

مادة ٣٧ - يقض مكتب مجلس النقابة  
بما يلي :  
- تنفيذ قرارات مجلس النقابة .  
- الإدارة المالية لأعمال النقابة  
والأفراد في نطاقها .

- تعيين العاملين الآخرين للنقابة في  
حدود الإمكانية الفعالة والاشتراك معهم ،  
البت في المسائل المأجلة التي لا تحل  
التأخير على من تعرض على مجلس النقابة  
في أول اجتماع له .

بحث الاقتراحات والمقترحات والمسائل  
التي تعرض على مجلس النقابة قبل عرضها  
على المجلس وأعداد جدول أعمال المجلس ،  
وذلك مشروع البراءة .  
إعداد التقرير السنوي عن نشاط النقابة  
ومشروعاتها ليرفعه على المجلس تمهيداً  
لدرسه في الجمعية العمومية .

مادة ٣٨ - يجتمع المكتب بدعوة من  
النقيب ، وعند غيابيه من أحد الوكيلين  
حسب ترتيبهما مرة على الأقل كل أسبوعين  
أو متى اقتضى ذلك أحد أعضاء المكتب  
ولا يكون اجتماعه صحيحاً إلا بحضور أغلبية  
الأعضاء ، على أن يكون من بينهم النقيب  
أو أحد الوكيلين .

ويرأس النقيب اجتماعاته ، وعند غيابيه  
يرأس الاجتماع أحد الوكيلين ويسمونه  
قراءته بأغلبية أصوات الحاضرين ، فلذا  
تساربت الأصوات رجح الجانب الذي منه  
الرئيس .

مادة ٣٩ - يقض الأمين العام بما يلي :  
- الإشراف على الأعمال الإدارية والمالية  
في النقابة .

- الإشراف على مقر النقابة ووضع نظم  
المحافظة على أروائها وسجلاتها وسجلاتها  
توجيه الدعوات لاجتماعات الجمعية  
العمومية وجلسات النقابة مرفقاً بها جدول  
الأمال .

- إعداد جميع المسائل والمقترحات  
المطروحة على مجلس النقابة أو من  
أو الجمعية العمومية .

- الإشراف على تحرير محاضر جلسات  
مجلس النقابة وبكتبة والتثبت من تسجيلها  
في الدفاتر الخاصة والتوقيع عليها مع  
النقيب .

— التوقيع على بطاقات العضوية وشهادات القيد مع النقيب .  
— التوقيع والأعلام من جميع النقابات والسائل التي تدرسها النقابة ومجالسها .  
— متابعة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية ومجلس النقابة واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذها .

— الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في القانون أو في اللائحة الداخلية .  
ويجوز له أن يجعل معنى هذه الأموال لها الأمين المساعد بشرط أن يبايع تنفيذها .

مادة ٤٠ : — يختص أمين صندوق النقابة بما يلي :

— مراقبة إيرادات ومصرفات النقابة .  
— التثبت من ايداع أموال النقابة في المصرف الذي يحدده مجلس النقابة والأشخاص حفظ الامتيازات المالية .  
— صرف ثلثة الأوراق والمصرفات التي يقرها مكتب مجلس النقابة بعد اعتمادها من الابن العام وذلك في حدود ميزانية النقابة وقرارات المجلس .  
— التوقيع على ذوات المرفوضات والشيكات مع النقيب أو من ينوب عنه .

— تقديم حساب شهري لمكتب مجلس النقابة بمصرفات النقابة وإيراداتها وحسابات بيانية سنوية ، وحسابات شخصية لمجلس النقابة . كل ذلك مشفوهاً برأي مراقب الحسابات معيها للتصديق عليها .  
— المحافظة على أموال النقابة ونقلها ومصارفها .

— اعداد ميزانية النقابة وحسابها الخاص من السنة المالية المنتهية .  
— اعداد مشروع الميزانية المالية لسنة المالية التالية في حدود توصيات مجلس النقابة .

— الاشراف على الاعمال الحسابية وعلى القائمين بها .  
— الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في القانون أو في اللائحة الداخلية .  
ويمعّن أمين الصندوق المساعد أمين الصندوق في مباشرة اختصاصاته طبقاً لقرارات المجلس التي تصدر في هذا الشأن

#### اختصاصات المكتب الفني

مادة ٤١ : — يتكون المكتب الفني من خمسة اعضاء برئاسة احد اعضاء النقابة ، ويختص بمبحث المسائل والموضوعات والقرارات والشروط التي يعيها اليه مكتب مجلس النقابة ، واعداد التقارير اللازمة من نتيجة دراساتها وتقديمها الى مكتب مجلس النقابة .  
ولمكتب مجلس النقابة مناقشة اعضاء المكتب الفني فيما يختص به هذه التقارير من آراء وامانيدها كلها استعفى الامر ذلك .

### الباب الثامن مالية النقابة

مادة ٤٢ : — تتكون موارد النقابة من :  
( ١ ) رسوم القيد في جداول النقابة .  
( ٢ ) الاشتراكات السنوية التي يؤدّيها الاعضاء .  
( ٣ ) حصة السنة الخاصة بالنقابة .  
( ٤ ) الرسوم المفروضة على طلبت تقديم الايام .  
( ٥ ) الرسوم التي يتقاضاها مجلس النقابة من الشهادات والتفويضات ومطالعات الخبراء التي تصدرها النقابة ويحدد بمقتضاها ملحق عن الشهادة ومائة ملحق من بطاقة العضوية .

( ٦ ) الإيرادات الثانية ما تصدّره النقابة من مطبوعات وتقوم به من نشاط .  
( ٧ ) التبرعات والهبات والوصايا التي يتقبلها مجلس النقابة .  
( ٨ ) الامانات التي تقدمها الحكومة .  
( ٩ ) فوائد استثمار اموالها لدى المصارف .

( ١٠ ) الموارد الأخرى المنصوص عليها في القانون أو اللائحة الداخلية .  
مادة ٤٣ : — تدفع جميع الإيرادات بالصرف الذي يحدده مجلس النقابة في خلال اسبوع على الاكثر من تحصيلها ، ولا يجوز الصرف من اموال النقابة الا بتوقيع النقيب أو من يقوم مقامه وأمين الصندوق ، ويؤمن أمين الصندوق وحده مسرلاً أمام مجلس النقابة عن حياتها وحركة النقود .

مادة ٤٤ : — تدفع كل من اموال النقابة والتبرعات القرية وصندوق المصاحف والامانات في حساب خاص مستقل بأحد المصارف يختاره مجلس إدارة النقابة أو النقابة القرية أو الصندوق بحسب الاموال . . . ويكون الصرف منه يتسبب على قرار المجلس أو اللجنة المختصة وتوقيع الرئيس وأمين الصندوق .

مادة ٤٥ : — يبرر في نهاية كل سنة جرد مستوفى عام يصر فيه اموال ومستندات وموجودات النقابة ويصدق مكتب مجلس النقابة لتوقيع اجراء الجرد ويضمن اللجنة أو الفئان التي تقوم به وله ان يمين لجانا لاجراء جرد جزلي اثناء العام .

مادة ٤٦ : — كل عضو من اعضاء مجلس ادارة النقابة أو النقابات القرية أو الشعب أو الصندوق حسب الاحوال حق الاطلاع على جميع السجلات والدفاتر والاعمال التي تسنها النقابة في الوثائق المختصة للعمل في دار النقابة أو النقابات القرية .

مادة ٤٧ : — تكون السلفة المستدبة في مقر النقابة العامة في حدود ( ١٠٠ جنيه ) وفي مقر النقابة القرية في حدود ( ٥٠ جنيه ) . وفي مقر الشعبية في حدود ( ٢٥ جنيه ) .

ولا يجوز الاحتفاظ في مقر النقابات ويصدق مكتب مجلس النقابة ومجالس ادارات النقابات القرية والشعب صاحب السلفة المستدبة على ان تؤمن النقابة عليه بمبلغ نصف مبلغ السلفة .

مادة ٤٨ : — يكون الصرف من السلفة المستدبة بوقوفة أمين الصندوق أو أحد اعضاء مجلس النقابة اذا اقتضى الحال . . . ولا يصرف منها الا على الامور الضرورية التي لا يتسنى جمعها الا عليه قسراً واحدة أو عليه صرف واحدة ، ولا يجوز تغطية المشتريات وسرف ائتمان من السلفة .

مادة ٤٩ : — تستعاض السلفة المستدبة كلها تقريباً تسلاً ، ويراعى عدم تداعل السنوات المالية بعضها في بعض .  
مادة ٥٠ : — يجوز لمكتب مجلس النقابة أو مجالس النقابات القرية أو الشعب أن يقرر صرف سلفة مؤقتة لأقران منية ، وتقدم مستندات الصرف بمبرر انتصاته القرشي الذي صرفت من أجله السلفة .

مادة ٥١ : — يكون لائحه الصندوق حق الارفاق على من صرفت اليهم مسلف مستدبة أو مؤقتة .  
مادة ٥٢ : — يشكل مجلس النقابة لجنة للمشتريات والتقود برئاسة أمين الصندوق وعضوية اثنين من اعضاء مجلس النقابة ، وتكون هذه اللجنة جميع اجراءات الشراء وتكون

والبيع والتفاد طبقاً للقواعد التي يسمها مجلس النقابة .  
مادة ٥٣ : — تتبع التبعات المالية والائحة الخلف الحكومية في المشتريات ، وتستند التناقصات والمبايعات من مكتب مجلس النقابة في حدود ( ١٠٠٠ جنيه ) على ان يكون الشراء بطريق البائس في حدود ( مائة وخمسين جنيهاً ) .  
مادة ٥٤ : — في غير المشتريات تكون الصرف من الميزانية الممنوعة بقرار من مكتب مجلس النقابة في حدود ( ١٠٠٠ جنيه ) بملفئة الواحدة ، ويقرر من مجلس النقابة فيما يزيد على ذلك .

### الباب التاسع ميزانية النقابة

مادة ٥٥ : — يبدأ السنة المالية للنقابة والمشتريات القرية والمستندون والمصاحف والامانات في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام .  
مادة ٥٦ : — تكون الميزانية العامة للنقابة ميزانية التقديرات القرية ومستندون والمصاحف والامانات من السنة المالية المقبلة ، والميزانية والحساب الخاص من السنة المالية المنتهية .

وتعرض في الجمعية العمومية للتصديق لاعتقادها بعد الاطلاع على تقرير مراقب الحسابات .

مادة ٥٧ : — يعد أمين الصندوق مشروع الميزانية والحساب الخاص من السنة المالية المنتهية في يقوم برضاها على مكتب المجلس لفحصها وتقديمها الى مجلس النقابة في خلال شهر فبراير من كل سنة وتعرض في الجمعية العمومية في اجتماعها العادي مشفوعة بتقرير مراقب الحسابات ، كما يصدر أمين الصندوق مشروع الميزانية التقديرية للسنة المالية الجديدة ، وتعرض نسخة من ميزانية السنة المالية التالية ومن الميزانية والحساب الخاص من السنة المالية التالية وتقرير مراقب الحسابات معاهاظر الدعوة لعضو الجمعية العمومية .

كما تنشر الميزانية والحساب الخاص في مجلة النقابة .

مادة ٥٨ : — يتولى أمين صندوق النقابة القرية اعداد مشروع الميزانية والحساب الخاص من السنة المالية المنتهية والميزانية التقديرية للسنة المالية الجديدة وتقديمها الى مجلس الفرع لفحصها ورضاها بعد ذلك الى الجمعية العمومية للقرار في اجتماعها العادي وعلى ان يوراني أمين صندوق النقابة فيما في خلال الاسبوع الاخر من شهر يناير على الاكثر تقديم راضها الى الجمعية العمومية للنقابة .  
وتقدم لجنة صندوق المصاحف والامانات الى مجلس النقابة في خلال اسبوع الميزانية في شهر يناير من كل سنة مشروع ميزانية الصندوق للسنة المالية المقبلة والميزانية والحساب الخاص للسنة المالية المنتهية لتضمينها والمصادقة عليها تمهيداً لتعرضها في الجمعية العمومية في اجتماعها السنوي العادي .

مادة ٥٩ : — لا يجوز الصرف في اموال النقابة الا بقرره بقرار من مجلس النقابة في حدود الميزانية التي تقرها الجمعية العمومية .  
ولا تصرف مبالغ الا في ادارة اموال النقابة في تحقيق اغراضها .  
مادة ٦٠ : — لا يجوز تجاوز الميزانية الممنوعة في جلستها بنظر قرار من الجمعية العمومية ويجوز بقرار من مجلس النقابة الصرف من

اقتصاد مخصص لينت من البتود على بند آخر اذا رأى المجلس ذلك .  
مادة ٦١ - يكون تعيين مرافئ الحسابات بناء على اقتراح مجلس التدقيق تمتدده الجمعية العمومية وسداد المجلس العمومية التكاليف التي تنبع لكل منها ويجوز إعادة تعيينها .

مادة ٦٢ - لمرافئ الحسابات الحق في الاطلاع على جميع الأوراق والدفاتر والمستندات والقرارات الخاصة بمالية القابضة وميزانيتها وسداد كالت بعد أمين الصندوق أو غيره وله أن يقدم تقريراً عاماً لمجلس القابضة اذا استعمل أكثر من مرافئ وعلى كل حال يجب أن يقدم مرافئ الحسابات تقريراً للمجلس من الركن المالي للقابضة وحساباتها كل أربعة شهور .  
مادة ٦٣ - يعد مرافئ الحسابات تقريرها السنوي ليقدم من طريق مجلس القابضة إلى الجمعية العمومية في اجتماعها السنوي ولها مجتمعين في أي وقت أن يقدموا إلى مجلس القابضة ملاحظاتهم من الحركة المالية من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المجلس .  
مادة ٦٤ - لمرافئ في كل وقت الحق في طلب البيانات والإيضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها لأداء مهمته .  
وله كذلك أن يحقق موجودات القابضة والتزاماتها .

ويتعين على مجلس القابضة تعيين المرافئ من أداء مهمته في يسر .

## الباب العاشر السجلات والدفاتر

مادة ٦٥ - تمسك القابضة وأفرعها دفاتر منتظمة لحساباتها طبقاً للأصول الحسابية السليمة ويتولى إعداد هذه الدفاتر الموظفين الحسابيون بالقابضة وتقومها تحت إشراف أمين الصندوق أو أمين صندوق الفرع بحسب الأحوال .

مادة ٦٦ - تمسك القابضة السجلات والدفاتر الآتية :  
( ١ ) سجلات تدون فيه محاضر جلسات الجمعية العمومية للقابضة .  
( ٢ ) سجلات تدون فيه محاضر جلسات الجمعية العمومية للشعبة .  
( ٣ ) سجلات تدون فيه محاضر جلسات مجلس القابضة .  
( ٤ ) سجلات تدون فيه محاضر جلسات مجلس الشعبة .  
( ٥ ) سجلات تدون فيه محاضر جلسات مكتب مجلس القابضة .

( ٦ ) دفاتر يومية مائة ودفتر استاذ عام ( ٧ ) دفاتر قيد القروض ،  
( ٨ ) دفاتر قيد المدفوعات ،  
( ٩ ) دفاتر قيد المصاحف المدفوعة ،  
( ١٠ ) دفتر تحليل الموقوفات الادارية .  
( ١١ ) دفتر تحليل الموقوفات التثري .  
( ١٢ ) دفتر استاذ مساعد للاصول الثابتة  
( ١٣ ) دفتر القسمة للقابضة ،  
( ١٤ ) دفتر توزيع القسمة على الهيئات والمتهمين .

( ١٥ ) دفتر العهد التدبيرة .  
( ١٦ ) دفتر السلك التدبيرة .  
( ١٧ ) سجل الاجتاعات .  
( ١٨ ) سجلات اشتراكات ورسم قيد الاعضاء .  
( ١٩ ) سجلات تدون جميع القرارات والقرارات أو غيرها من العهد التدبيرة التي تمسكها القابضة على أي بيت في بلد السجل وصف مختصر من كل منها وفي غيرها

ولتربيتها ولكن الموجودة فيه واسم الشخص الذي في مهده وسفته وعنوانه كما يثبت في السجل المذكور كل تغير يطرأ على حالته ( ٢٠ ) سجلات ( ملفات ) منتظمة يحفظ فيها بصورة طبق الأصل من محاضر الاجتماعات والشعب .

ويجوز لها أن تنشئ سجلات ودفاتر أخرى مما قد تتطلبها حسن سير العمل بها .  
مادة ٦٧ - تمسك القابضات الفرعية سجلات ودفاتر مماثلة بحسب ما يقوم به صالح العمل بها وطبقاً لما يحدده مجلس القابضة .

مادة ٦٨ - يمسك صندوق المصاحف والاعانات السجلات والدفاتر اللازمة ل حسن سير العمل به حسبما يقرره مجلس القابضة وعلى الأعضاء دفتر اليومية المعلقة ودفتر استاذ صندوق المصاحف والاعانات .

## الباب الحادي عشر الجمعية العمومية للقابضة

مادة ٦٩ - يجتمع أعضاء القابضة في كل شعبه في هيئة جمعية عمومية مائة قبل الموعد المحدد للاجتماع الجمعية العمومية للقابضة .

ولا يكون انعقادها صحيحاً إلا اذا حضر الاجتماع نصف أعضائها على الأقل فلا لم يتكامل العدد أجل الاجتماع أسبوعاً ويكون اجتماعها صحيحاً إذا كان عدد الحاضرين .  
ويتجمعون في هيئة جمعية عمومية غير عادية كلما رأى مجلس القابضة ضرورة للاجتماع أو قدم له طلب بذلك من ربع الأعضاء على الأقل ، وعندئذ تجتمع الجمعية العمومية للشعبة خلال شهر على الأكثر من تاريخ عقد الطلب .

مادة ٧٠ - يرعاه مجلس الشعبة الدعوة إلى اجتماع الجمعية العمومية للشعبة قبل الموعد المحدد للاجتماع بخمسة عشر يوماً على الأقل ، ويجب أن تكون الدعوة مصحوبة بحصول الأعمال المروضة في الاجتماع ،  
مادة ٧١ - لا يجوز أن يضرر اجتماعات الجمعية العمومية للشعبة إلا بالأعضاء الذين أدوا رسوم الاشتراكات السنوية المستحقة عليهم حتى نهاية السنة السابقة لتاريخ الاجتماع ولا يكون اجتماع الجمعية المنتهية غير العادية للشعبة صحيحاً إلا اذا حضره نصف عدد الأعضاء الذين يحق لهم حضور الاجتماع ، فلا لم يتراعى هذا العدد تدعى الجمعية العمومية إلى اجتماع ثان خلال القسمة مئة يوماً التالية لتاريخ الاجتماع الأول ولا يكون الاجتماع الثاني صحيحاً إلا اذا حضره مائة عضو على الأقل وكرر الدعوة حتى يحضر مائة العدد .

مادة ٧٢ - يتولى رئيس الشعبة رئاسة اجتماعات الجمعية العمومية وعند انعقادها تكون الرئاسة للزول ، وعند غيابها مما يتولى رئاسة الاجتماع أحد الأعضاء الحاضرين منا .  
مادة ٧٣ - يدير الرئيس اجتماعات الجمعية العمومية القابضة ويطلب الكفة لطلابها ويأخذ الأصوات في جميع المسائل التي تناقشها الجمعية العمومية ويعلن القرارات في نهاية الاجتماع .

مادة ٧٤ - تصمم قرارات الجمعية العمومية للشعبة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .  
وتعزى قرارات الجمعية العمومية للشعبة على مجلس القابضة لاعتقادها .  
مادة ٧٥ - يتولى أمين الشعبة أعمال

السكرتارية في اجتماعات الجمعية العمومية للشعبة ويتولى محاضر الاجتماعات المنتهية في سجل بحسب ذلك ، ويقوم هذه المحاضر من الرئيس .

وتندعيب الأمانة بتمثيل الجمعية العمومية للشعبة من بين أعضائها من يقوم بأعمال السكرتارية في الاجتماع .

مادة ٧٦ - يجلس الأعضاء أن يرضى على الجمعية العمومية المسجلة التي يدرجها في الاجتماع قبل الاجتماع ولم ترد جدول الأعمال .  
وكل من أعضاء الشعبة حق التقدم باقتراحات إلى الجمعية العمومية بشرط أن تقدم هذه الاقتراحات إلى مجلس الشعبة قبل موعد اجتماع الجمعية العمومية للشعبة بأشهرين على الأقل لدراستها وإقرار عرضها .

مادة ٧٧ - تختص الجمعية العمومية للشعبة بالنظر فيما يهم الشعبة من مسائل الجمعية العمومية عرضها عليها أو يتضمنها طلب مد الجمعية العمومية .

مادة ٧٨ - تنتخب الجمعية العمومية للشعب بالاقتراع السري أعضاء مجالس على الوجه الآتي :

( ١ ) شعبه الحسابية والمراجعة : خمسة  
من حضورها على أن يكون من بينهم مفوضان من الأقل من الحاضرين والمراجعين الذين يؤولون الهيئة الفرعية .  
( ٢ ) شعبه التنظيم وإدارة الأعمال المالية والتجارية : خمسة عشر مفوضاً .  
( ٣ ) شعبه الاقتصاد والأحصاء التجارية : عشرة أعضاء .  
( ٤ ) شعبه التأمين : عشرة أعضاء .

وتنتخب أعضاء مجالس الشعبة على الوجه الآتي :

تسعة أعضاء من الحاضرين على أحد المجلات المالية المتخصصين عليها في الفترة ( ٥ ) من المدة الخمسة من القانون ، من ( ٤ ) من عمله أو مهنته مدة خمس شهور سنة لأكثر بالنسبة لكل من شعبه الحسابية والمراجعة وشعبه التنظيم وإدارة الأعمال المالية والتجارية ومقابلته ستة أعضاء بالنسبة لكل من شعبه الاقتصاد والأحصاء التجارية وشعبه التأمين .

خمس أعضاء من الحاضرين على أحد المجلات المتخصصة التجارية أو لوق الخمسة من أممي من عمله أو مهنته مدة خمس شهور سنة لأكثر بالنسبة لكل شعبه من الشعب سبعة أحيان .

## الباب الثاني عشر مجلس الشعبة

مادة ٧٩ - يجتمع مجلس الشعبة مرتين على الأقل كل شهر بناء على دعوة رئيسه أو من يترتب عنه أو بناء على طلب كتابي مسبب يقدم من أربعة من أعضاء المجلس على الأقل .  
ورجوه الدعوة إلى الاجتماع قبل اجتماع مجلس الشعبة بخلافه أيام من الأقل وتكون الدعوة مصحوبة بطلب إقرار الاجتماع السابق وحصول الأعمال المروضة في الاجتماع

الجديد .. ولا يجوز مناقشة المسائل غير الواردة في جدول الأعمال ما لم يوافق المجلس على ذلك .

مادة ٨٠ - لا تكون اجتماعات مجلس الشعبة صحيحة إلا بحضور أكثر من نصف عدد أعضائه من الأقل من بينهم الرئيس أو من يقوم مقامه ، وصغير قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ٨١ - يتولى رئيس المجلس رئاسة الاجتماعات مجلس الشعبة وعند غيابه تكون الرئاسة للوكيل ، وعند غيابهما يتولى رئاسة الاجتماع أكبر الأعضاء الحاضرين سناً .

مادة ٨٢ - يدير الرئيس اجتماعات مجلس الشعبة ويعطى الكلفة لطلابها ويأخذ الاموات ويعلن المسائل التي تنتهي بمجلس الشعبة ويعلن انتهاء الاجتماعات .

مادة ٨٣ - يتولى أمين الشعبة أعمال السكرتارية في اجتماعات مجلس الشعبة وتسجيل محاضر الاجتماعات المنتهية في سجل يخص لذلك ويوقع هذه المحاضر الرئيس في أول اجتماع لاحق .

مادة ٨٤ - عند غياب الأمين يتولى مجلس الشعبة من بين أعضائه من يقوم بأعمال السكرتارية في الاجتماعات .

مادة ٨٥ - إذا فقد أحد أعضاء مجلس الشعبة من شروط الأهلية للانتخاب زالت حوزته من المجلس ويصدر المجلس قراراً بذلك .

وإذا خلا مركز أحد الأعضاء خلفه لباقي مدته من حق من ذات الفئة أن يترشح للإستمرار بعد آخر من انتخب لمجلس الشعبة ، فإذا لم يوجد انتخب الجمعية العمومية لشعبة الخلف في أول اجتماع لاحق .

وتقدم طلبية الترشيح للزكوة الخالية بمجلس الشعبة على الرئيس الخاص بذلك ودفع تأمين ( ثلاثة جنيهات ) لا يرد إلا إذا حصل القسوس على عشر أصوات

التأخير .

مادة ٨٥ - بعد أمين الشعبة مسجلاً خاصاً لايت حضور أعضاء المجلس وفيماهم ويوقع الأعضاء في هذا السجل عند حضورهم كل اجتماع .

ويجب على الأمين في نهاية كل مسنة أعداد بيان بعدد الاجتماعات التي قدّمها المجلس وتاريخ كل اجتماع وعدد الأعضاء الحاضرين والمثاليين وعدد مرات غياب كل منهم وأوقات هذا البيان في التقرير السنوي للشعبة .

مادة ٨٦ - يعيّن مجلس الشعبة محضر الاجتماع السابق ويقرر في جميع التكاليف والأجور والكتابات الواردة للشعبة .

مادة ٨٧ - يشب مجلس الشعبة من بين أعضائه كل سنة رئيساً ووكيلاً وأميناً ويجب أن يكونوا من الحاضرين على أحد الاجتماعات التالية المقصود عليها في الفترة ( د ) من المادة الخامسة من القانون الذين مارسوا أعمالهم أو مؤمنه خمس عشرة سنة فاكتر .

مادة ٨٨ - تنتخب مجالس التسميات والأعضاء الذين يمثلون الشعب في مجلس التمثيلاتي أن يكون من بينهم الرئيس أو الوكيل أو الأمين على الأقل .

ويتمثل مجلس الشعبة والرئاسة في مجلس الشعية ( أربعة أعضاء ) من بينهم ثلاثة أعضاء من الحاضرين والراغبين الذين يراذلون هيئة العامة .

ويتمثل شعبة التنظيم وإدارة الأعمال المالية والتجارية في مجلس الشعية ( ثلاثة أعضاء ) ويتمثل شعبة الاقتصاد والأعمال التجارية في مجلس الشعية مسجون .

ويتمثل شعبة التأمين في مجلس الشعية ( عضو واحد ) .

ويتمثل حملة المزاك التجارية المتوسطة وفاق المتوسط ( عضو واحد ) .

مادة ٨٩ - ينتخب مجلس الشعية بغيره قرارات مجلس الشعية فيما يخص الشعية وتنفيذ قرارات الجمعية العمومية للشعبة بعد اعتمادها من مجلس الشعية .. وتبلغ قراراته المجلس الشعية لاتخاذها .

## الباب الثالث عشر

### الجمعية العمومية للشعية

مادة ٩٠ - يدعو التقيب أعضاء الجمعية العمومية للاجتماع بكتبة مسجلة قبل موعده بأسبوع على الأقل وذلك في الحالات التي نصت عليها المادة الخامسة عشرة من القانون على انعقادها ، ويجوز الدعوة باعلان ينشر مديرين على الأقل قبل انعقادها بأسبوع على الأقل في جريدتين من الجرائد اليومية الكبرى كما تعلق بصورة الاعلان بملصق

الاعلان بغير الشعية ، ويبين في الدعوة والاعلان زمان ومكان انعقاد المسائل المروضة للبحث في الجمعية العمومية .

مادة ٩١ - يكون انعقاد الجمعية العمومية في مقر الشعية ، ويجوز عقدها في مكان آخر بالقاهرة بقرار من مجلس الشعية على كثرة الحالتين ينظر أعضاء الجمعية بكتبة الانعقاد .

مادة ٩٢ - لا يكون حضور اجتماعات الجمعية العمومية لغير أعضائها الذين يترشحون لهم الشروط الموضحة بالمادة الثالثة عشرة من القانون .

ويعد كتوف بأسماء جميع الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية ويوقع عليها الأعضاء الحاضرون لمحو حضور الجمعية العمومية .

مادة ٩٣ - بعد اعلان افتتاح الجلسة يقوم أمين عام الشعية بالتأكد من عدد الحاضرين اعلان صحة الاجتماع في مدته ، وتبدأ الجلسة بتلاوة محضر الجلسة السابقة للتصديق عليه ثم تنظر الجمعية العمومية في المسائل الكنية بجدول الأعمال

مادة ٩٤ - يرأس التقيب اجتماعات الجمعية العمومية ويعطى الكلفة لطلابها ويأخذ الاموات ولا يجوز لأي عضو التكليل قبل أن ياذن له رئيس الجمعية العمومية في جميع المسائل التي تناقشها الجمعية العمومية ويعلن القرارات في نهاية الاجتماع .

مادة ٩٥ - يجب أخذ الرأي على كل اقتراح مقدم في المود التسليمي وتحت القرار الذي أقره سواء بالرأي أو بالأغلبية مع ملاحظة أعضاء المصوم مقدم الاقتراح الحق في شرح اقتراحه .

مادة ٩٦ - يتولى أمين عام الشعية أعمال السكرتارية في الجمعية العمومية وتكون محاضر الاجتماعات المتعد في سجل يخص لهذا الغرض ويوقع عليه رئيس الجمعية وأمين السر .

مادة ٩٧ - يرض أمين الصندوق على الجمعية العمومية الحساب الخاص والجزائي السنوية ، وكل ما يقرره مجلس الشعية بشأن حسابات الشعية وصندوق المصاحبات والامانات .

مادة ٩٨ - تصغر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة لأراد الحاضرين ، فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ٩٩ - تعيّن الجمعية العمومية بغيره الاجتماع السابق ويثبت أعمال الشعية

وصندوق المصاحبات والامانات في السنة الشعية ، وتضمن الحساب الختامي للسنة المالية الشعية بعد الاطلاع على تقرير مراقب الحسابات وتعين مراقباً للحسابات للسنة الجديدة .

مادة ١٠٠ - تعيّن الجمعية العمومية انتخاب أعضاء مجلس الشعية التخبين من الشب ورؤساء التقبينات العمومية .

وتنتخب الشعية ورؤساء الأقسام المكيين المجلس على مستوى الجمهورية في المود التي يسمدها مجلس الشعية .

ويقرر في غير رشح نفسه لأحد مراقب الأعضاء المكملين أن يكون من الحاضرين على أحد الاجتماعات التالية للتصوم عليها في الفترة ( د ) من المادة الخامسة من القانون ويكون قد مضى على مزاولة عمله أو مهنه خمس عشرة سنة على الأقل .

ويحدد الجمعية العمومية كيفية تعيين الشب الجديدة في مجلس الشعية .

مادة ١٠١ - تختص الجمعية العمومية في المادبة بما يلي : ( أ ) النظر في المسائل التي تختص بها الجمعية العمومية ويرى مجلس الشعية عرضها عليها .

( ب ) النظر في المرفوعات التي تضمنها طلب عقد الجمعية العمومية . ( ج ) سحب الثقة من مجلس الشعية أو أحد أعضائه .

مادة ١٠٢ - لا يكون اجتماع الجمعية العمومية في المادبة مسجلاً إلا إذا حضر الاجتماع نصف أعضائها على الأقل ، ولا يمكن بتكامل العدد أجل الاجتماع أسبوعين ، ولا يكون لاجتماع الجمعية التالية مسجلاً إلا بحضور لأغلبية مسجون على الأقل وكثر الدعوة حتى يكمل هذا العدد .

## الباب الرابع عشر

### مجلس الشعية

مادة ١٠٣ - يجتمع مجلس الشعية مرة في الأقل كل شهر ، ويجتمع أيضاً كلما دعت الضرورة لذلك في الحالات القصوى عليها في المادة ٣٤ من القانون .

ويوجه التقيب أو السكرير العام الدعوة إلى أعضاء قبل اجتماع المجلس بخصمه أيام على الأقل وتكون مصحوبة بمحضر الاجتماع السابق ويجوز الأعمال للمجالس المروضة في الاجتماع الجديد .

ولا يجوز مناقشة المسائل غير الواردة في جدول الأعمال ما لم يوافق المجلس على ذلك

مادة ١٠٤ - يرأس التقيب اجتماعات مجلس الشعية وعند غيابه تكون الرئاسة لأحد وكيلي الشعية بصحب ترتيب ستموا ، وعند غيابهما يجتمع يتولى الرئاسة أكبر الأعضاء الحاضرين سناً .

ويدير الرئيس الاجتماع ويعطى الكلفة لطلابها ويأخذ الاموات في جميع المسائل الشعية وتسجيل محاضر الاجتماعات المتعد في سجل يخص لهذا الغرض ويوقع هذه المحاضر على الرئيس .

مادة ١٠٥ - يقرر سكرير عام الشعية على أعمال السكرتارية في اجتماعات مجلس الشعية وتسجيل محاضر الاجتماعات المتعد في سجل يخص لهذا الغرض ويوقع هذه المحاضر على الرئيس .

مادة ١٠٦ - يقرر سكرير السكرير العام يدل محله السكرير العام المساعد وعند غيابهما يتولى مجلس الشعية من بين أعضائه من يقوم بأعمال السكرتارية في الاجتماع .

**مادة ١٠٦ -** يمد سكرتير عام النقابة سبلا خاصا لإتلاف حضور أعضاء المجلس وإبائهم ويوقع الأعضاء في هذا السجل عند حضورهم كل اجتماع .

ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا لا اذا حضره أغلبية أعضائه على الأقل يكون من بينهم النقيب أو من يقوم مقامه .  
ويجب على السكرتير أن يهيئ له نايك في جلسة أمام يدي بعد الاجتماعات التي تعقد في المجلس وباريح كل اجتماع وبعد الأعضاء الحاضرين والمغييبين وبعد مرات الغياب لكل منهم وإبائهم هذا الإجراء في التقرير السنوي للنقابة .

**مادة ١٠٧ -** يبدأ المجلس في نظر جدول الأعمال بعد الثالث من قانونية الاجتماع وبعد الجلسة بالتصديق على محضر الجلسة السابقة ، كما يناقش الأعضاء في جدول الأعمال بالترتيب البراري في الأذ داي المجلس في ذلك ، ويثبت سكرتير الجلسة ملخصا للأدب أثناء انعقاد المجلس من أداء وما اتخذ من قرارات .

**مادة ١٠٨ -** ينتخب مجلس النقابة في أول اجتماع له وكيلين وأميناً عاماً والمفتون ومساعديهما لمدة سنتين من بين أعضاء المجلس على أحد الفئات المالمة المنصوص عليها في الفقرة ( د ) من المادة الخامسة من القانون ، ومن مارسوا العمل أو الهئة الخمس عشرة سنة أو أكثر ، ويكون الانتخاب بالأغلبية المطلقة ، فلا بد يحصل أحد الزمحين على الأغلبية المطلقة .  
أحد الانتخاب بين الزمحين الذين حصلوا على أكثر الأصوات فلذا تسارت الأصوات يكون الانتخاب بالترتبة بينهم .

ويبلغ مجلس النقابة نتيجة هذا الانتخاب إلى وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية في خلال الأيام الثلاثة التالية للانعقاد وينشر في الجريدة الرسمية .

**مادة ١٠٩ -** مناقشات المجلس برية وازراء ملزمة لجميع الأعضاء ، وحضور جلسات المجلس لأمرة على الأعضاء ، وللمجلس أن يدعو من يرى الاستعانة برأيه في امر معين أو يعرض من الجلسة أو الوقت الذي يستغرق مناقشة الموضوع المنصوص عليه من أجله ولا يكون له صوت محدود عند التصويت على الموضوع .

**مادة ١١٠ -** ينال مجلس النقابة قرارات الجمعية العمومية ولا يقع لوفد أو ممثلين تفويضاً أو تمديداً إلا بعد الحصول على موافقة الجمعية العمومية مقدما على ذلك ، ويعتمد المجلس قرارات مجالس الشعب ومجالس النقابات الفرعية ويقوم بإبلاغها إلى الهيئات المختصة ورؤايت تنفيذها .  
و تكون قرارات الطعان نافذة إلا بعد اعتمادها من المجلس إلا في الأحوال التي يوافق فيها المجلس بعض الأجان سلطات نهائية .

**مادة ١١١ -** يصدر مجلس النقابة لثرة دورية تضمن نشاط النقابة وأجروها المختلفة وما يهم أعضاء النقابة من مسائل فنية أو عامة .

وينتخب مجلس النقابة من بين أعضائه لجنة للأشراق على إصدار هذه الوثرة .  
**مادة ١١٢ -** لمنع قرار مجلس النقابة في مقر النقابة وفي نقرها الدورية وتنشر كذلك في الجرائد اليومية إذا أراد ذلك .  
في أنه بالنسبة للقرارات المتعلقة بمسائل شخصية فلها قبل لأصحاب الشأن فقط يكتب موعى عليها .

## الباب الخامس عشر النقابات الفرعية

**مادة ١١٣ -** يكون إنشاء النقابات الفرعية في كل محافظة - هذا محافظة القاهرة والجزيرة بقرار من مجلس النقابة بشرط ألا يقل عدد أعضاء النقابة الفرعية من مائتي عضو ، فلا بد يلقوا هذا العدد يتم انضمامهم بأرب نقابة فرعية أمة ، أو تكون نقابة فرعية من عدد من المحافظات المتجاورة التي توافق فيها العدد سالف البياض .

وتكون النقابات الفرعية تابعة للمركز الرئيسي للنقابة ومتبعدة بقانونها ولاعتبار الداخلية ، وتكون لهذه النقابات الفرعية الشخصية الاعتبارية في حدود اختصاصها .  
**مادة ١١٤ -** أعضاء النقابة الفرعية هم أعضاء نقابة التجارين العاملين الذين يقع مقر أعمالهم في دائرة القوة وفي أقاصيين الذين يقع مجال انتمائهم في دائرة القوة ، وتكون مقود الفرع من المخذ إذا تقل عدد عمله أو ميل ألقته خارج الفرع أو زالت مقر عمل المخذ أو محل ألقته الجديد لا يتبع دائرة الفرع ولا في فرع من الفروع الجائرة كان له إذا أراد أن ينضم للفرع الذي يختاره .

على المخذ عند تغيير مقر موالاته للهيئة أو محل ألقته أن ينظر بذلك الفرع القديم والفرع الجديد الذي يزاول مهنته أو يقيم في طاقه في ظرف شهر من تاريخ تغيير مكان موالاته للهيئة أو تنبر محل ألقته ، ولا يجوز تعديل جهة القيد لمضوية النقابة أو التحول من محافظة إلى أخرى خلال الثلاثة أشهر السابقة على مودم إجراء الانتخابات .

وعلى كل من الزمحين إخطار مجلس النقابة بذلك .  
**مادة ١١٥ -** يدير النقابة الفرعية مجلس مكون من رئيس وأمين مدير مضمرا يتخيم أعضاء الفرع العاملين من بينهم ، على أن يكون الرئيس ونصف أعضاء المجلس من الحاصلين على أحد الفئات المالمة المنصوص عليها في الفقرة ( د ) من المادة الخامسة من القانون ممن مارسوا العمل أو الهئة الخمس عشرة سنة أو أكثر .

وتنص الجمعية العمومية ( أعضاء الفرع العاملين ) لانتخاب رئيس وأعضاء مجلس الفرع ، ولا يكون أعضاء مجلسا الفرع بحضور أغلبية الأعضاء العاملين ، فلا بد يتوافق هذا التصديق بين الجمعية العمومية ويكون أي اجتماع فرعية خلال أسبوعين ويكون الاجتماع صحيحا إذا حضره مائة عضو على الأقل وتكون الدعوة حتى يكمل هذا العدد .

**مادة ١١٦ -** تتولى اللجنة التأسيسية للنقابة الفرعية ، التي تشكل من ثلاثة أعضاء بقرار من مجلس النقابة ، فوجيه الدعوة للاجتماع الأول الذي يشكل على إثره المجلس الفرعي على أن يتولى به ذلك رئيس الفرع لوجيه الدعوة ببناء على قرار من مجلس النقابة .

وينتخب الرئيس والأمين عشر عضواً الحاصلون على أكثر الأصوات بالاتراع السري وأغلبية أصوات الحاضرين ، من بين الزمحين ، فلا يساوي منهم مرفح أو أكثر في عدد الأصوات فضل الأقدم في جدول النقابة ، وعند التساوي في القيد تسمى القرعة بينهم وينتخب من يقول منهم بالقرعة .

ويشترط في تشكيل مجلس النقابة الفرعية أن تكون كل مجلة من شعب النقابة الكفائة بدائرة الفرع متممة في المجلس بعض واحد على الأقل .

كما يشترط أن يكون ربع عدد أعضاء مجلس الفرع من بين أعضاء الفرع العاملين من خريسي كليات التجارة والمعاد التجارية المالية الذين لم يعض على ترقيم أكثر من خمسة عشر عاماً ، وأن يكون ربع الآخر من مجلة الفئات التجارية المتوسطة وفوق المتوسطات الذين مضى على ترقيمهم عش مائة على الأقل .

**مادة ١١٧ -** تشكل لجنة من ثلاثة من أعضاء النقابة الفرعية بتدعيم مجلس النقابة تتولى إجراءات الانضمام في ألا يشترط في عضويتها أحد الزمحين .

**مادة ١١٨ -** لا يكون انتخاب أعضاء مجلس النقابة الفرعية نهائياً إلا بعد اعتماد مجلس النقابة والمجلس خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغه نتيجة الانتخاب ، ويطلب بقرار مسبب إعادة الانتخاب ، ويصدر أعضاء الدلة المذكورة دون طلب إعادة الانتخاب بمثابة اعتماد له من مجلس النقابة .

**مادة ١١٩ -** تنص الجمعية العمومية للنقابة الفرعية إلى الانتماء في خلال الأسبوع التالي من شهر يناير من كل عام إلى الوحد التي يضمها مجلس النقابة .

وعلى أمين النقابة الفرعية إخطار جميع الأعضاء بموعد الانضمام ومكانه وموعد الانضمام وإجراءات العمل وذلك بغضطام جدول ليل مودم الانتخاب بأسبوع على الأقل .

**مادة ١٢٠ -** تعقد الجمعية العمومية للنقابة الفرعية في مقر الفرع ويجوز عقدها في مكان آخر في صامعة المحافظة أكان بها الفرع بقرار من مجلس الفرع .

**مادة ١٢١ -** يجوز لمجلس النقابة الفرعية دعوة الجمعية العمومية إلى اجتماع فرعي مادي كلما أرى ضرورة لعقد أو لفد بذلك طلب مسبب مودم عليه من نصف الأعضاء على الأقل الذين لم حتى حضور الجمعية العمومية ، وفي هذه الحالات يخطر مجلس النقابة مقدما بالقرش الذي من أجله دعت الجمعية .

**مادة ١٢٢ -** تتبع النقابات الفرعية في عقد جميعتها العمومية لنس الإجراءات الخاصة بالجمعية العمومية للنقابة الواردة في الود ( من ١٢ إلى ١٦ ) من هذه اللائحة .

**مادة ١٢٣ -** تختص الجمعية العمومية للنقابة الفرعية بما يلي :

( أ ) انتخاب رئيس الفرع وأعضاء مجلس النقابة الفرعية .

( ب ) بحث أعمال الفرع واعتماد البرازية والنسب الختص للفرع من السنة المالية التالية وكذا مشروع البرازية التقديرية من السنة التالية .

( ج ) النظر في الاقتراحات المقدمة للجمعية العمومية قبل مودم تقديمها بأسبوعين .

( د ) النظر فيما يرى مجلس النقابة على الفرع وعرضه على الجمعية العمومية للفرع من مسائل وإصدار التوصيات اللازمة في شأنها .

( هـ ) تقرير الخدمات المحلية للأعضاء ( ف ) تحديد رسوم اشتراك محليتهم لأعضاء الفرع لهذا الغرض .



**مادة ١٢٤ -** يجتمع مجلس التفتيش الفرعية مرة كل شهر على الأقل بدعوة من الأمين ويجوز أن يقصد المجلس أكثر من اجتماع في الشهر إذا دعت الحال ، أو إذا طلب ذلك خبسة من إعضائه على الأقل ، وفي هذه الحالة خبسة من أمين التفتيش الفرعية أن يعرض الطلب على رئيس الفرع لتحديد موعد دعوى المجلس .

ولا تكون اجتماعات مجلس الفرع محدية إلا إذا حضرها أكثر من نصف أعضاء المجلس على الأقل من بينهم رئيس الفرع أو وليه .  
**مادة ١٢٥ -** ينتخب مجلس التفتيش الفرعية من بين إعضائه وليا له وأميناً للصندوق في أول اجتماع له بعدد اجتماع الجمعية الموصية للفتح بالانتراع السري وبأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين .  
.. وينتخب كذلك ممثلي المجلس في اللجان التي يشكها من بين أعضائه .

**مادة ١٢٦ -** يكون انتخاب الزميل والأمين وأمين الصندوق لمدة سنتين ، وإذا خد محل أي منهم في أثناء هذه المدة اختار مجلس التفتيش من أعضائه مجلس التفتيش الفرعية خلفاً له ليسيئاً مده من بين الشخصين منه في شعبة ترشيح الإصوات التي يوافقها فلذا لم يوجد أحد منهم اختار المجلس أحداً من الفرع دون التفتيش بخصبه معينة .

**مادة ١٢٧ -** يكون انتخاب رئيس التفتيش الفرعية كل سنتين ، ولا يجوز انتخابه أكثر من مرتين متتاليتين .

**مادة ١٢٨ -** تتبع مجالس التفتيش الفرعية نفس الإجراءات الخاصة بمجلس التفتيش الواردة في المواد ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠ من هذه اللائحة .  
**مادة ١٢٩ -** يختص مجلس التفتيش الفرعية بما يلي :  
العمل على تحقيق أغراض التفتيش ، والتعاون مع الإجراء الاشتراكي بالتحفة ، والعمل كلجنة نية استشارية له ، وبمعتبر المجلس المسئول الأول عن إدارة الفرع ومراقبة تمصيل أمواله كما يختير حلقه الإصنام البار بين أعضائه الفرع ومجلس التفتيش .

الساعلة في تحصيل اشتراكات أعضائه ووربدها لركز التفتيش .  
إدارة أموال الفرع وأعداد الميزانية السنوية والتحصيل الفعلي للفرع من الخصسة المنتهية وكذا مشروع الميزانية من السنة القليلة .

تتخذ قرارات مجلس التفتيش وفرعها من حيثات وأوامر التفتيش .  
تتكون ما يراه من لجان للوهوش بمختلف أنواع النشاط الطبية والفنية والاجتماعية الإصنامة بين الأعضاء لحسم كل نزاع ينشأ بينهم بسبب موقفهم والمعمل على حل مشكلاتهم المنيئة ، فلذا ملو عليهم ذلك رفع الأمر لمجلس التفتيش .

أعداد الهيأت والصويا القسمة للفرع ولا يكون له القول نهائياً إلا بعد موافقة مجلس التفتيش .

**مادة ١٣٠ -** اقتصر المجلس السنوي من أصال الفرع .  
أن يوازي مجلس التفتيش بتقصيص محاصره وقراراته كلمة قبل معنى استسجوع إلى صدمها ، ولا تعتبر هذه القرارات نهائية إلا بعد التصديق عليها من مجلس التفتيش ، فلذا لم يتلاق المجلس أعضاها بهذا التصديق .  
يعلق المجلس شهر من تاريخ تليغ التفتيش بها اعتباراً نافذة للملوم .  
**مادة ١٣١ -** إذا عرض مجلس التفتيش

على أي قرار أو إجراء للتفتيش الفرعية ، فلا بد من إقرار هذا الإقرار سباسبه ، ويجلس التفتيش على شكل لجنة مختصة لتناقض أوجه الإقرار وإبداء رأيها لجلس التفتيش ، انتهى يتخذ فيه قراره النهائي .  
**مادة ١٣٢ -** تكون ماله التفتيش الفرعية من الموارد الآتية :  
١- من الاشتراكات السنوية ورسوم التفتيش .  
٢- ما قد يخصه مجلس التفتيش للفرع من مبادات .  
٣- الهبات والتبرعات والصويا القدمة للفرع والتي تقبل بقرار من مجلس التفتيش .  
**مادة ١٣٣ -** تدفع أموال التفتيش الفرعية في الصرف الذي يحدده مجلس الفرع ، وذلك بالصيانة المحافظة التي يراها الفرع ، ويضع الحساب باسم تفتيش التفتيش من تحديد اسم الفرع ، ولا يجوز صرف منها إلا بأصنامة رئيس التفتيش الفرعية أو الزميل مع أمين الصندوق .  
والأمين صندوق التفتيش ، أو من يتبدله حق الإطلاع على هذا الحساب أو طلب كشف به من الفرع أو البنك في أي وقت .  
**مادة ١٣٤ -** يجوز بقرار من مجلس التفتيش أن تتولى التفتيشات الفرعية تحصيل رسوم التفتيش والاشتراكات من الأعضاء الذين تسلمهم ، كما تقوم بمتابعة قيام الصالحات والمؤسسات والهيئات والشركات بتوريد الأقساط المضمومة من الأعضاء للصالح التفتيشي من مواربها .  
وتدفع التفتيشات الفرعية رسوم التفتيش والاشتراكات الواردة بالتكامل باسم التفتيش العامة وفي حسابها بالصرف الذي يحدده مجلس التفتيش مع إخطار التفتيش ببيان كمية الأموال التي من حصيدا ، ما يخصه لا من رسوم التفتيش والاشتراكات على حدة .  
**مادة ١٣٥ -** يعتد في نهاية كل سنة جرد سنوي بصفة لجان يشكها مجلس التفتيش الفرعية للقيام بمصر جميع أموال وممتلكات وموجودات والتزامات الفرع ، وترسل صورته إلى التفتيش العامة ، ويجوز لمجلس الفرع تعيين لجان لإجراء جرد جزئي لشأنه العام إذا اتفق الأمر ذلك .

**مادة ١٣٦ -** أمين صندوق التفتيش الفرعية مسؤول وحده أمام مجلس الفرع من تنفيذ الميزانية ومن حسابات حركة التفتيش .  
**مادة ١٣٧ -** لمجلس التفتيش الفرعية أن يقرر صرف سلفة مستغنية للأمين لا تجاوز ( خمسين جنيهاً ) للعرف منها في شؤون الفرع ، وتستأصل السلفة كلها قفريتها ، إلا بعد تقديم مستندات الصرف وإحفظها من أمين الصندوق .

**مادة ١٣٨ -** تبدأ السنة المالية للتفتيش الفرعية أول يناير من كل عام وتنتهي في آخر ديسمبر من العام .  
**مادة ١٣٩ -** لا يجوز الصرف من أموال التفتيش الفرعية إلا طبقاً لما يقرره مجلس الفرع وفي حدود الميزانية الختصة سنوياً ، ويكون الصرف منها لأداة الفرع أو تحقيق أغراضه وأقراري التفتيش .  
**مادة ١٤٠ -** لا يجوز الصرف من أي مبلغ حصل كإيراد بل تدفع لجميع الإيرادات إلى الفرع على خلاف يومين على الأكثر من تاريخ استلامها ، ويكون الصرف يشكها مسجوبة على البنك مع لهم حق التوقيع .  
**مادة ١٤١ -** تقدم التفتيشات الفرعية كل ثلاثة أشهر بياناً تفصيلياً عن إيراداتها معتداً من رئيسها إلى أمين صندوق التفتيش ، ويكون إن يقرر مجلس التفتيش من بين أعضائه

أو من بين مرائي الحسابات حق الإطلاع على هذه الأوراق والخصصات والمستندات والوثائق ، وقرارات الخصصه بأصنامة الفرع أو أمواله ، ولدت من ميزانيته وحسابه الفعلي ، ولذا يصح لجلس التفتيش أن يحدده خلا في سر الأصنام يلغس كان له إخطار البنك بأدوع به أموال الفرع بوقف صرف إيداعها منها لجلس إخطار آخر على أن يقدم التفتيش بالصرف على شؤون الفرع حتى يؤول الأسباب التي أدت إلى وقف التصرف في أمواله ، ويعتبر المبالغ التي صرفها مجلس التفتيش على الفرع ، سلفة تفتيش على حساب الفرع .

**مادة ١٤٢ -** يجوز لجلس التفتيش أن يقرر إلغاء التفتيش الفرعية إذا قل عدد أعضائهم مائتي عضو ، أو إذا كانت إكثاباتها المالية لا تفي لأوجهه أمماليه ، وفي هذه الحالة يشكل مجلس التفتيش لجنة للآسي في إعفاءه لتصفية شؤون الفرع المالية .  
ويقرر ضم أعضاء الفرع اللتي في أقرب فرع لهم أو يرشح الرئيس للتفتيش .  
**مادة ١٤٣ -** يبلغ أمين التفتيش الفرعية مجلس التفتيش بقرارات وموصيات مجلس التفتيش الفرعية للتحقق منها ولجلس التفتيش أن يعرض على القرارات التي يجدها متعارضة مع السياسة العامة للتفتيش ، أو مع قانون التفتيش والاشتراكات الداخلية ، أو مع الدوامات والتعليقات التي يصدرها مجلس التفتيش والتي يبلغ إلى التفتيشات الفرعية ، فيبشور من الأمين العام وعلى مجلس التفتيش الفرعية أن يتخذ قرارات مجلس التفتيش هذا الشأن ، ولا يجوز بصفة خاصة تنفيذ القرارات المتلفة بالمشور المالية من جميع اشتراكات أعضائه أو صرف اشتراكات أو تحويلها من بند إلى بند أو إيجار أو اعتمادات أو أي أخرى في الميزانية ، أو توجيه أي مبلغ إلى غير ما حصيدا له في الميزانية أو غير ذلك مما لا يتفق مع مصلحتها التفتيش ، إلا بعد استئذنها من مجلس التفتيش

**الباب السادس عشر**  
**المشائ والإماتات**

**مادة ١٤٤ -** يتشا بالنقشة مستندوق للمعاشات والإماتات تكون له ميزانية مستقلة وحسب مستقل بفرش تقديم ما يستجاع إليه الأعضاء أو أسرهم من معاش أو معونة طبقاً لتكاحام القردة في القوانين ولائحته الداخلية .

**مادة ١٤٥ -** تدفع لجنة المستندوق بأداة أموال المستندوق واستقلالها وتوقيها ويريد المعاشات وتقرر الإعانات وكافة الصريات التي تدر على ضمن أقراري التفتيش وذلك بعد موافقة مجلس التفتيش على أن تستشير أموال المستندوق في الأوجه الموزاة الربح والتي يوافق عليها مجلس التفتيش يتصل المستندوق الصرافات اللازمة لإدارته في أعضاده التي يفسها مجلس التفتيش .

**مادة ١٤٦ -** يجتمع لجنة مستندوق المعاشات والإماتات بأمر التفتيش بالقاهرة مرة على الأقل كل شهر ، كما يجتمع إلى أي وقت آخر قبله لأي رئيس اللجنة ضرورة لاجتماعها أو قدم إليه طلب بذلك من ثلاثة من أعضائها على الأقل .

**مادة ١٤٧ -** يوجه رئيس اللجنة الدعوة إلى الاجتماع الأول المستندوق بفياني وإدراجهم سامة إلى الأقل ويجب أن تتضمن الدعوة جدول الأعمال الموصلة في الاجتماع ولا يجوز النظر في غير ما ورد به .  
**مادة ١٤٨ -** لا يكون إقرار اجتماع اللجنة صحيحاً إلا إذا حضره خمسة من أعضائها على الأقل ، وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية

الاعضاء العائدين فإذا سالت الاصوات  
يرجع الجانب الذي منه الرئيس .  
ولا تكون قرارات اللجنة نافذة الا بعد  
اعتمادها من مجلس النقابة .  
مادة ١٤٩ - يراسم التقيت اجتماعات لجنة  
الصفوف ، ويؤتي صلاحيات على حالة خيايه  
اميين الصفوف ، وعند قيامها تكون  
الاصوات لزاما للاعضاء الحاضرين صا .  
مادة ١٥٠ - تنتخب للصفوف من الصفوف من  
بين اعضائها في اول اجتماع لها امينا للجنة  
يقوم باعمال السكرتارية في اجتماعات اللجنة  
وتسجل محاضر الاجتماعات بعد اعتمادها  
من مجلس النقابة في سجل يخص لهذا  
الغرض ويوقع منه المصارع في الرئيس .  
وعند غياب الامين تنوب اللجنة من بين  
اعضائها من يقوم باعمال السكرتارية في  
الاجتماع .  
مادة ١٥١ - التقيت وامين ، الصفوف  
كما صاحب حق التوقيع على اوامر الصرف  
والشيكات والابايع في حساب صفوف  
العائلات والامانات ، ولا يجوز الصرف الا  
بوتوقيعا معا يندس على قرارات لجنة  
الصفوف المصدق عليها من مجلس النقابة ،  
وعند غياب التقيت يوقع من اميين الصفوف  
الزواكي الذي يمتنه مجلس النقابة لهذا  
الغرض .  
مادة ١٥٢ - تدفع اموال الصفوف في  
حساب خاص في احد المصارف التي يمتنه  
مجلس النقابة ، ولا يجوز الصرف من اموال  
الصفوف الا بامس له قرار من لجنة  
الصفوف ويتوقيع التقيت او من يندس عنه  
مع امين الصفوف .  
مادة ١٥٣ - تبدأ السنة المالية للصفوف  
في ١ كانون الثاني من كل سنة .  
مادة ١٥٤ - تتولى لجنة الصفوف اعداد  
محروقات مالية وتقرير الخطة للصفوف  
في السنة المتبعة والميزانية التقديرية للسنة  
الجديدة وعرضها على مجلس النقابة في  
خلال الاسبوع الاخر من شهر يناير من كل  
سنة للمصادقة عليها وعرضها على الجمعية  
العامة للصفوف في اجتماعها العادي ويجب  
الا تجاوز المصروفات في الميزانية مقدارا  
( ٢٠ ٪ ) من اموال الصفوف ويخصم  
البالي كاحتياطي لسد العجز المادي في  
ميزانية العائلات والامانات .  
مادة ١٥٥ - تعد لجنة الصفوف لنادج  
لطلبات العائلات والامانات والسفليات  
ويضمن طلب الماشي بالبيانات التالية :  
- اسم صاحب الماشي وتلقب .  
- تاريخ ميلاده .  
- تاريخ قيده في جدول النقابة .  
- سنة هويته .  
- بيان يصفه او مصادق من أية جهة  
أخرى .  
- الورقة الذي يستحقون الماشي من  
بعضه .  
مادة ١٥٦ - يقدم طلب الماشي او الامانة  
من الماشي من اجل السجل من اجل لجنة  
الصفوف على التوقيع امس ذلك .  
واذا كان المطلب مقلما من المستحقين  
صاحب الحق في الماشي فيجب ان يكون  
مصحوبا بالورقة الآتية :  
( ١ ) اعلان رسمي بولادة الماشي صاحب  
الحق في الماشي واليات وولته التزويج .  
( ٢ ) اذات سن الماشية وتولدته .  
( ٣ ) اذات سن ميلاد الاولاد الذكور ، و  
مستخرج رسمي منها .  
( ٤ ) شهادة موثقة من ضويف من اعضاء  
النقابة او من موظفين بالحكومة يزيد المرب

الشهري لكل منها على التايين جنيتها .  
ممنذنا عليها من الجهة الرئيسية التي  
يتمتعها ، تفيد ان زوجة الماشي التولي  
ويكافه ان يتزوج بمسدة وفاة مؤلفه .  
ويتكرر تدبير هذه الشهادة كل ستة اشهر .  
مادة ١٥٧ - يصراف ماشي شري قدره  
مشرة قيمته للصفوف الذي ايجل الى  
الماشى او بلغ من الستين بشرط ان يكون  
قد حصل على تخرجه مدة لا تقل من خمس  
مشرة عند وسد عنها اشتراكات النقابة  
ما لم يكن قد اعفى من اذاتها بقرار من مجلس  
النقابة .  
مادة ١٥٨ - يصراف للمستحقين من  
الماشى التولي ماشي شهري يوازي نصف  
المشاش القدر له ويوزع بينهم على الوجه  
البيان في المادة ٨٥ من القانون .  
مادة ١٥٩ - يصراف للماشى امانة شهريه  
في حالة العجز الصحي بقرار من الموصوفين  
الذين قبل بلوغه من الستين وفقا لفئات  
التالية :  
مبلغ جنيتها  
٥٠٠ ٣ للماشى .  
١٠٠ ١ للزوج او الزوجة .  
٥٠ ١ لكل ولد او بنت بعد  
انقضى ثلاثة ايام .  
- لكل من الوالد والوالدة  
ان لم يكن يتبعهم احد من هؤلاء قسم  
ما كان يستحقه في الموجودين منهم بالنسب  
والتمسدة ويشترط ان يكون الماشي قد سدد  
الاشتراك السنوي المستحق عليه منذ قيد  
اسمه في النقابة ما لم يكن قد اعفى من  
اذاتها بقرار من مجلس النقابة .  
مادة ١٦٠ - تكون المطالبية بمشاش النقابة  
في حدود سنتين من تاريخ استحقاق  
الماشى بالتقدم من العمل في سن الستين  
او بعدها ، او بالولاية ، والا سفل الحق  
في الماشي في الا يصراف متجدد الماشي الا  
في حدود سنة سابقة على قرار المجلس  
الذي صدر بقيمة الماشي المستحق .  
مادة ١٦١ - يجوز لسفوق الماشي الجمع  
بين الماشي الذي يتقاضاه من النقابة وأي  
ماشى آخر يتقاضاه الماشي من اي جهة  
اخرى طبقا لأي قانون آخر .  
مادة ١٦٢ - تصرف لاسرة الماشي التولي  
امانة وتنتهي قدرها خمسون جنيتها لواجبة  
مصاريف الجعارة ويكون الصرف باسم امانة  
الماشى وفي حالة عدم وجودها تصرف باسم  
اكر اولاده الباليين فان لم يوجد تصرف  
الى من قام بالصرف على الجعارة بشرط  
تقديمه ما يثبت ذلك .  
ولا يصرح بغير مصاريف الجعارة في  
حالة تأخر الماشي التولي في سدادها  
الاشتراكات لمدة اكثر من ستة اشهر بخلاف التولي  
التي حدثت فيها الوفاة ، ما لم يكن قد  
اعفى من اذاتها بقرار من مجلس النقابة .  
ويستحق حق الاسرة في صرف مصدايرف  
الجعارة اذا انقضى على الوفاة ستة اشهر  
ولم تقدم بطلب صرفها .  
مادة ١٦٣ - يشترط لاستحقاق الا يوجد  
او الاغوات الشفقات للماشي الا يوجد  
من المستحقين الاخرين للماشى التولي وان  
يثبت قيمه باعمالها او امانته قبل الوفاة  
ولا يكون لهم اشتراك آخرون بتكسبون ، او  
يكون يملغه ما يثبت انه المائل لزوجهم  
مادة ١٦٤ - تصرف امانة علاج للماشى  
وزوجته واحسد ابائيه للاسرة في نفقات  
اجراء العمليات الجراحية واجراء الامانة  
والعلاج والادوية داخل المستشفيات وذلك  
بالنسب الآتية :

٢٥٠ من النفقات للماشى  
٢٢٥ من النفقات للزوج  
٢٢٥ من النفقات لاجد ابائيه الماشى  
ولا يجوز ان يزيد مجموع ما يتسلمه  
التالي للماشى وابائيه من خمسين جنيتها  
صويا .  
ويشترط ان يكون الماشى مسددا  
اشتراكاته حتى نهاية السنة السابقة على  
تقديم الطلب يمتد لا تقل من ثلاثة اشهر  
على الاقل قبل اجراء العملية ما لم يكن قد  
اعفى من اذاتها بقرار من مجلس النقابة ،  
وان يقدم مستندات الصرف خلال اربعة اشهر  
من تاريخ الخروج من المستشفى والا سقط  
حقه في العلاج بها .  
ويشترط ان يكون العلاج باحد المستشفيات  
الكبرى المروعة ، وستتبنى من ذلك المناطق  
التالي لا يوجد بها المستشفيات .  
ويجوز لمجلس النقابة اعتماد العلاج  
والعمليات الجراحية وعمليات الديون  
بالبيانات الخاصة بشرط الامانة وبمسأ  
وعمليات الديون وتجبس الكسور السرية  
دون امانة بالمستشفى .  
مادة ١٦٥ - تصرف النقابة امانة ولادة  
للعوات بواقع عشرة جنيتها من كل ولادة  
ويصرف اقسى مرتين . وفي حالة ميلبت  
الولادة التصرية سم النقابة في النفقات  
بعد الص مرتين للصفوف مرة واحدة  
لزوجات الاعضاء طبقا لنظام العلاج الجوار  
باللادة ١٦٢ من القانون .  
مادة ١٦٦ - تصرف من مبلغ عشرة شهور  
امانة منسبة لزوج كل من ينسب  
المستحقين في الماشي ولواحدة فقط .  
مادة ١٦٧ - لا تتجاوز القرضي النقابة  
للماشي من سن جنيتها في السنة لطلبها ،  
ولا يبعد القرض الا عند الضرورة ويصدر  
سداد القرضي السابق كمالا او سدادا لتلبية  
على الاقل بشرط خصم البالي من القرض  
الجديد ، ويصدر القرض خلال سنة على  
الاكثر .  
ويشترط لتقرير القرض ان يقدم الماشي  
طلبا به مصحوبا بالامان التي تقررته النقابة  
من جهة العمل التي ينسب اليها ، ودين  
الامان استمداد جهة العمل للمشم السداد  
القرض وتوريده لحساب النقابة شهريا .  
مادة ١٦٨ - يصرى نظام الارشاس ينسب  
الشروط على الاعضاء الماشي الى الماشي  
بضمان مضافهم المستحقة لدى النقابة .  
مادة ١٦٩ - اذا طرأت على الماشي ظروف  
قهرية تنقضي اعانته ماديا للجنة النقابة  
في حالة اغراقها ان تقرر له دافيا شهريا لمدة  
اصحاما سنة مع جوار تكراره او يتقرر صرف  
امانة وتنتهي ، وذلك حتى ولو لم يتوارث اليه  
شرط من شروط استحقاق الماشي اليه في  
المادة ٨٤ من القانون .  
ولا يجوز الجمع بين الماشي وبين المرب  
الشهري او الامانة الوتية .  
مادة ١٧٠ - على لجنة الصفوف ان يستحق  
في ثمرات دورية من وجود الماشي استحقاق  
او الامانة على الماشي ومع عدم لواج  
الارامل او البليات كما له الحق في طلب  
الاوراق والمستندات التي تلزم لها ليثبت  
الحالات المروعة عليها .  
وعلى الامانة والارامل المستحقين بالامانة  
او الماشي الاجابة النقابة من اي تعبير في  
حاليهم الخاطئة لتسديد الامانة او الماشي  
في شوبها ، ولا اعتبارا مستوفين مما صرف  
دون وجه حق .  
مادة ١٧١ - يجوز لمجلس النقابة امانة  
النظر في الاسس التي يقدم عليها افراد  
العائلات لتحصين قيمتها وقوام صرفها

ويوسع نطاقها وذلك اذا تبين المجلس ان ميزانية الصندوق تسمح بذلك أو اذا تكن من تدبير وسائل تمويل جديدة تدعم ميزانية الصندوق .  
كما يجوز لمجلس النقابة التفرغ لخصيصة المشاؤون أو إيقاف مروره وفقا لحالة الصندوق وميزانيته .  
١٧٢ - تعتبر البيانات التي تقدم من حالة العضو المالية أو الاجتماعية سرية ولا يجوز اذاعتها .  
١٧٣ - يكون حل الصندوق والتصرف في أمواله من طريق استفتاء أعضاء الجمعية العمومية للنقابة متخذة في جلسة في غاية الوتيرة والجمعية في الغالبية بنادى على طلب من النقابة أو من خمسة عشر عضوا من الأقل من أعضاء مجلس النقابة .  
ولا يكون الاستفتاء صحيحا إلا اذا اشترك فيه أكثر من نصف الأعضاء ، وعند الاقترار بأغلبية ثلثي الحاضرين وعند النتيجة على وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية .

## الباب السابع عشر

### الانتخابات

مادة ١٧٤ - يجري أعضاء مجالس النقيب والنقابات الفرعية قبل الاجتماع العادى للجمعية العمومية للنقابة .  
ويجري الجمعية العمومية للنقابة الانتخابية وبإحدى الأصناف التالية لمجلس النقابة في اجتماعها العادى على مستوى الجمهورية .  
مادة ١٧٥ - يلتزم على الترشيح لانتخاب أعضاء مجلس النقيب والنقابات الفرعية والذين يتقدمون للجمعية العمومية للنقابة لمدة خمسة عشر يوما قبل الأجل ويحظر نقل الترشيح للانتخابات قبل إتمامها للانتخابات بطلان يرد على الأقل .  
مادة ١٧٦ - يعلن مجلس النقابة مرشحين فتح باب الترشيح وإقفاله ويحدد الانتخابات في جريدين يمتدح من المرشحين إلى نشره الدورية للنقابة كما تعلق صورة من ذلك الدورية بلوحة الإعلانات بدار النقابة ومقر النقابات الفرعية ، كل ذلك قبل موعد فتح باب الترشيح بسبعة أيام على الأقل ، ولا تجري الانتخابات إلا بين الذين تقدموا بترشيح المسهم .

مادة ١٧٧ - تقدم طلبات الترشيح للانتخاب على النموذج المقابل بذلك ، ويرسل من النقيب مقابل ( ٥٠٠ مليون ) لكل نموذج ، ومضمونها بالتاليون وندره ( ثلاثة نجوم ) لرد إذا حصل المصروف على عشر أصوات الناخبين .

وترسل الطلبات باسم السيد نقيب التجارين بخطاب مرسوم عليه بطلب الوصول أو تسليم باليد إلى سكرتارية النقابة بموجب إيصال .

ويعد سبل خاص يثبت فيه أسماء طالبي الترشيح بخطاب مرسوم عليه بطلبه .  
مادة ١٧٨ - يقوم الأمين العام بإرسال بطاقات الانتخاب إلى أعضاء الجمعية العمومية مرفقا بكل منها كشف بأسماء المرشحين حسب المستوى المطلوب كل على درجة حسب الحزب الإيديولوجية . . . وتقرر أسماء المرشحين في التفرغ الدورية الخاصة بالنقابة ، كما تعلن في لوحة الإعلانات بدار النقابة ومقر النقابات الفرعية .

مادة ١٧٩ - يرعى مجلس النقابة بدارها ومقر النقابة الفرعية كشفا بأسماء المرشحين لنقيب النقيب ولعضوية مجلس النقيب ومجالس النقيب وذلك قبل اجتماع الجمعية العمومية بأسرع من الأقل وكل مرشح من التنازل من الترشيح قبل المقاد الجمعية

العمومية بيومين على الأقل ويرفع اسم التنازل من كشوف الترشيح التي تمرر على الجمعية العمومية .

مادة ١٨٠ - تشكل لجنة عامة على مستوى الجمهورية من سبعة أعضاء يختارهم مجلس النقابة من بين أعضائه للأشراف على الانتخابات

وتشكل لجان الأشراف الفرعية على الانتخابات بمدد اللجان الانتخابية بالمحافظات ويمثل النقابة أحد أعضاء المجلس رئيسا وعضوان يرشحهما الفرع من بينهما رئيس الفرع أو أحد أعضاء اللجنة التأسيسية ، على أن يصعد مجلس النقابة التشكيل النهائي لكل مرشح الحق في انتخاب عضو عنه ويختار مجلسي الانتخابات والفرع ، على أن يختار مجلس النقابة باسم المقبول قبل اجتماع الجمعية العمومية بخمسة أيام على الأقل ولا سقط حق في اختيار مندوب عنه

مادة ١٨١ - يقوم أعضاء النقابة الانتخابية لهم حق حضور الجمعية العمومية بالترشيح والنقيب والأعضاء الكليين لمجلس النقابة على مستوى الجمهورية في الفرع الذي يتبعه مجلس النقابة بدار النقابة بالنقابة .  
١٨٢ - يتولى رئيس النقيب الأشراف على عملية الانتخاب ولزم الأصوات ويصوتون في ذلك التوكيل والأمين . ويبلغ تعيينه الانتخابات إلى اللجنة الرئيسية للانتخاب .  
مادة ١٨٣ - لا يجوز لأي عضو أن يدلي بصوت إلا بعد إيراد بطاقة دعوة النقابة أو بطاقة تحقيق الشخصية أو المالية ، وليس من حق أي عضو التوقيع بفساد أو معرفته للعضو الذي لا يملك هذه البطاقات .

ويجب على كل ناخب أن يتخبط مدنا من المرشحين بحدود عدد الأصوات المطلوب للتفويض وكل ورقة تفويض انتخاب مدد من الأصوات أو أكثر من عدد الأصوات تعتبر باطلة ، وعلى الأصوات بالطريق السرى ويمنع التصويت العلني .

مادة ١٨٤ - تجري الانتخابات بطريق الاقتراع السرى بواسطة مجلس النقيب ومجالس النقيب ومجالس النقابات الفرعية وذلك ابتداء من الساعة العاشرة صباحا وحتى الساعة الخامسة بعد الظهر في اليوم المحدد للانتخاب .

ولزم لجنة الانتخاب أمام أسماء الأعضاء الذين يشارون حقوقهم الانتخابية في كشوف الناخبين التي تعدها النقابة وفروعها على لجان الانتخاب قبل المقاد الجمعية العمومية كما تقرر على بطاقات الانتخاب التي يحملها الناخبين بما يخصه ويعلق في كشوفه وحقوقهم الانتخابية .

ولا يسمح لمن لا يحمل بطاقة الانتخاب الخاصة بمصارف حقه الانتخابي إلا بعد التحقق من شخصيته ومن ورد اسمه في كشوف الناخبين وإثبات ذلك في محضر الانتخاب .

ومنته حيل من هذه التنازلات الانتخابية قبل أبواب اللجان ويصر عدد أسماء الناخبين المؤجدين داخل مقار اللجان ويثبت ذلك في محضر للانتخاب وتصدر اللجان في إدماعها إلى أن يدلي هؤلاء الناخبون بأصواتهم .

مادة ١٨٥ - على أن تعدها عملية الانتخاب بفتح التصاريح بالجميع الأمر بفتح النقابة وتجرع كل لجنة انتخابية محضرا بالإجراءات التي تمت في عملية الانتخابات الانتخابية الأعضاء الذين يشارون حقوقهم الانتخابية بعد أوائل الانتخاب التي استعملت وما لا يستعمل في مقروفي يختار بالجميع الآخرين بفتح النقابة ، كما توضع مقاييس التصاريح ومحضر الانتخاب في مقروفي بفتح النقابة .  
مادة ١٨٦ - يشكل مجلس النقابة لجنة

لرئيسية لتلقي الأصوات وفروعها بفتح إدارته ويعلن من أسماء أعضائها قبل عملية الانتخاب وتولى اللجنة الرئيسية فرز أصوات الناخبين من أمام الجمعية العمومية للجمعية بفتح النقابة بالقاهرة ، وتجرع محضرا بالجميع الانتخاب من صوريين بفتح إجراءاتها وبعد الأصوات التي اشتركت في عملية الانتخاب ، ويقوم الجميع بها والباطل ، وبعد الأصوات الصحيحة التي حصل عليها كل مرشح ، ويرفع على هذا المحضر من جميع أعضاء اللجنة .

مادة ١٨٧ - تشكل في كل نقابة فرعية لجنة فرعية برئاسة الفرع على عملية الانتخاب وعضوية اثنين من أعضاء الفرع يختارهما مجلس النقابة لتلقي الأصوات وفروعها .

وتقوم اللجنة الفرعية بفرز أصوات الناخبين . وبإجراء انتهاء عملية الفرز الفرع بفتح النتيجة بالجمعية بفتح إلى رئيس الفرع العمومية مرفعا بما بعد الأصوات الصحيحة التي اشتركت في الانتخاب ، وبعد الأصوات الصحيحة التي حصل عليها كل مرشح .

وبعد اللجنة الفرعية - في ذلك الوقت محضرا بعملية الانتخاب من ثلاث صور تكتب فيها إجماعها وبعد الأصوات التي اشتركت في عملية الانتخاب من بيان الصحيح والباطل منها ، وبعد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح ، ويرفع هذا المحضر من جميع أعضاء اللجنة الفرعية ، ويوقع بذلك الانتخاب في مقروفي بفتح بالجميع الأخير ويرفع عليه من جميع أعضاء اللجنة الفرعية .

ويختار إحدى صور محضر عملية الانتخاب بالفرع ، وترسل باقي الصور وكالة أوداع الانتخاب في محضرون إلى مقر النقابة بالقاهرة وتسلم إلى رئيس لجنة الانتخاب الفرعية .

مادة ١٨٨ - تعد كل لجنة انتخابية كشفا بأسماء الأعضاء الذين تعلقوا من قوائم وأجهم الانتخابي أعضاها ، وتسلمه إلى الأمين العام للنقابة الفرعية لتسجيل القوائم وفقا لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ من مداد الاستعدادات المستعدة .

مادة ١٨٩ - تعلن النتيجة النهائية لانتخاب النقيب لود وردود أبواب الانتخاب من لجنة الانتخاب الرئيسية والتي تعد محضرا لهايا بنتيجة الانتخاب .

وتسلم النتيجة النهائية لانتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة ، وأعضاء مجالس النقيب والنقابات الفرعية في جريدين من الرائد الدورية واسعة الانتشار في التفرغ الدورية للنقابة وتعلق في لوحة الإعلانات بدار النقابة ومقر النقابات الفرعية .

## الباب الثامن عشر

### أحكام ختامية

مادة ١٩٠ - تتقيد الجمعية العمومية على هذه اللائحة وترفع إلى وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية لاستصدار قرار بها طبقا للمادة ١٠٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن إنشاء نقابة التجارين .

مادة ١٩١ - تعتبر هذه اللائحة نافذة المفعول من تاريخ صدور القرار الوزاري ، ويجوز بقرار من وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية تعديل هذه اللائحة بحسب احتياجاتها .

مادة ١٩٢ - لا يجوز إدخال أي تغيير أو تعديل عليها إلا بعد إقراره من قبل الأقل من خمسة أعضائه بفتحها بفتح القانون وديوان على التعديل لثلاث أعضائه الحاضرين على الأقل .

## اللائحة الداخلية لنقابة التجار وفقاً لأمر المندوب

قرار وزير المالية  
رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٧٥

بشأن تعديل بعض احكام وثير  
المالية رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٤

### وزير المالية

× يند اطلاع على القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن نابة التجارين

× وعلى قرار وزير المالية رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٤ باصدار اللائحة الداخلية للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢

× وعلى موافقة الجمعية العمومية المادية الاصل للنقابة بجلسته ١٠ يناير ١٩٧٥

### فقر

مادة : ١

يشكل بالمواد ارقام ١ ققرة قبل الاخره ( ٥٨ ، ٧٨ ، ١١٢ ) ققرة اولى ، ١١٤ لقرة اولى ، ١١٦ ققرة اخيره ، ١١٩ ، ١٢٤ ، ققرة ثالثة ، ١٣٢ لقرة اولى ، ١٥٧ لقرة اولى وثالثة ، ١٦٧ لقرة اولى المواد المرافقة لهذا القرار

مادة : ٢

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويسلم به من تاريخ صدوره وعلى الجهات المختصة تنفيذه

وزير المالية

توقيع

دكتور احمد احمد ابو اسمعيل

### الباب الاول اهداف النقابة

#### المادة الاولى الققرة قبل الاخره

وتلتزم مجالس النقابات الفرعية ومجالس الشعب بتقديم تقرير مسنود للجهات العمومية بما يثل من نشاط في سبيل تحقيق هذه الاهداف في خلال النصف الاول من شهر فبراير من كل عام

### الباب التاسع ميزانية النقابة

المادة ( ٥٨ )

يتولى أمين صندوق النقابة الفرعية اعداد مشروع الميزانية والحساب الختامي عن السنة المالية والميزانية التقديرية للسنة المالية الجديدة وتقديمهما الى مجلس الفرع لخصمهما وعرضهما بعد ذلك على الجمعية العمومية

للفرع في اجتماعها المادى وعلى ان يوافق أمين الصندوق النقاية بهما في خلال النصف الاول من شهر فبراير على الاكثر تمهيدا لمرسوما على الجمعية العمومية للنقابة

وتقدم لجنة صندوق المعاشات والإعانات الى مجلس النقابة في خلال النصف الاول من شهر فبراير من كل سنة مشروع ميزانية الصندوق للسنة المالية للقبيلة والميزانية والحساب الختامي للسنة المالية المنتهية لخصمها والمصادقة عليها لمرسوما على الجمعية العمومية في اجتماعها السنوى المادى

### الباب الحادى عشر الجمعية العمومية للشعب

المادة ( ٧٨ )

تتسبب الجمعيات العمومية للشعب بالانقراع

الذى اعضاء مجالس الشعب على الوجه الآتى

١ - شعب المحاسبة والمراجعة : اربعة عشر عضوا

٢ - شعب التنظيم وإدارة الاصول المالية والتجارية : اربعة عشر عضوا

٣ -

٤ -

ويتم انتخاب اعضاء مجلس الشفيع على النحو الآتى :

لجانة اعضاء من المصالحين على أحد الملاحظات المالية في الققرة (د) من المادة الخامسة من القانون

### الباب الخامس عشر النقابات الفرعية

المادة ( ١١٣ ) الققرة الاولى

يكون انشاء النقابات الفرعية في كل محافظة بقرار من مجلس النقابة

المادة ( ١١٤ ) الققرة الاولى

اعضاء النقابة الفرعية هم اعضاء نقابة التجارين الماملين وغير الماملين الذين يقع مقر افعالهم او مجال اقامتهم في دائرة الفرع وتزول عضوية الفرع من العضو اذا تلى مقر عمله او محل اقامته خارج الفرع او زالت عنه عضويته لسبب من الاسباب فالا كان مقر عمله او محل اقامته الجديد لا يقع دائرة الفرع ولا لى فرع من الفروع المجاورة كان له اذا اراد ان ينضم للفرع الذى يختاره

المادة ( ١١٦ ) الققرة الاخيره

كما يشترط ان يكون لث عدد اعضاء مجلس الفرع من بين اعضاء الفرع الماملين من خريجي كليات التجارة والمعاهد التجارية العاليه الذين لم يخض على تخرجهم أكثر من خمسة عشر عاما وأن يكون السندس الباقى من حلة المزاولة التجارية المتوسطة ونوف المتوسطة الذين خض على تخرجهم خمسة عشر عاما على الاقل

المادة ( ١١٩ )

تتمى الجمعية العمومية للنقابة الفرعية الى الانضمام في خلال النصف الاول من شهر فبراير من كل عام على المواعيد التى يحددها مجلس النقابة

وعلى أمين النقابة الفرعية انظار جميع الاعضاء بسند الانقراض ومكانته وجدول الأعمال وأوراق العمل وذلك بطايات مسجلة قبل موعد الانضمام بأستيعاب على الاقل وتجاوز الدعوة باسلاسل ينشر مرتين على الاقل قبل انعقادها بأسبوع على الاقل في جريدتين من الجرائد اليومية الكبرى كما تلتق صورة الاعلان بلوحة الاعلانات بمقر النقابة الفرعية

المادة ( ١٢٤ ) الققرة الثانية :

ولا تكون اجتماعات مجلس الفرع صحيحة الا اذا حضرها اكثر من نصف اعضاء المجلس من الاقل من بينهم رئيس الفرع أو وكيله وعند شرايها يخلو الرئاسة أكبر الاضاء الحاضرين سبعا

المادة ( ١٣٢ ) الققرة الاولى

تتكون مالية النقابة الفرعية من السوادب الآتية :

٦٠ ٪ من الاشتراكات السنوية وسوم النقد لاضفاء النقابة الفرعية في صندوق النقابة بعد خصم حصة صندوق المعاشات والإعانات

### الباب السادس عشر صندوق المعاشات والإعانات

المادة ( ١٥٧ ) الققرة الاولى والثالثة

يصرف مائى شهرى قدره عشرة جنيهات للمسنو الذى احيل الى الماض او بلغ سن المسنين بشرط ان يكون قد خض على تخرجه مدة لااقل من خمسة عشرة سنة وسند عنها اشتراكات النقابة سواء كان الاشتراك فعليا او اعتباريا مالم يتكسب له أعلى من اذلهما بقرار من مجلس النقابة

ويحتفظ اعضاء نقابة المحاسبين والمراجعين المتفرقين الى حصة المحاسبة والمراجعة بأكالة مقرهم الققرة لهم طبقا لاحكام القانون رقم ١٩٥٥/٣٩٤ فيما يتعلق بالمهاض والإعانات

المادة ( ١٦٧ ) الققرة الاولى

لا تتجاوز القروض النقاية التى يقرها مجلس النقابة لخصو عن ستن جنيهات الى السنة لطايتها ولا يجسد القرض الا عند الضرورة وبعد سداد القرض السابق كاملا أو سداد لثليه على الاقل بشرط خصم الباقي من القرض الجاهدى ، ويسند القرض خلال سنة على الاكثر

# شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج

تمثل

## صناعة الغزل والنسيج

واجهة مصر الصناعية المتقدمة في هذا المجال .. تؤكد هذه الحقيقة حجم إنتاجها وتنوعه والإقبال المطرد الذي يلاقيه إنتاج الشركة من الغزل في أسواق العالم شرقا وغربا .

وإذا كانت إنتاج الشركة من الخيوط الرفيعة قد اكتسبت شهرة عالمية فإنها تفخر كذلك بإنتاجها المطرور من الخيوط المحسنة والمسرمة وكذلك الخيوط المفردة والمزدوجة من النمر المختلفة وطبقاتها و ألفت المواصفات العالمية مبنية على إنتاجها أسواق ألمانيا الشرقية وروسيا وبولندا وإيطاليا وقبرص ونيجيرو وإفريقيا وأمريكا الجنوبية .. وبلجيكا وهولندا واليابان ..

الإدارة والصانع : شبين الكوم  
برقيا : شبينكس ٢٠٢٣٢  
شبين الكوم  
كسيت بربر : شبين الكوم



Table 3.7 : Consumption, per-Consumer income and per-consumer consumption by Five-Year periods, 1972 - 1982.

Item	1972 (Base year) 3099	1977	1982
Consumption (Mill. L.E.)		3781	5010
<b>National Income per Consumer (*)</b>			
High Fertility (L.E.)	100.9	124.4	150.2
Medium Fertility (s)	100.9	124.8	151.4
Low Fertility (s)	100.9	125.1	152.6
<b>Consumption per consumer</b>			
High Fertility (L.E.)	109.5	116.8	133.8
Medium Fertility (s)	109.5	117.1	134.8
Low Fertility (s)	109.5	117.4	135.9
<b>Average percentage increase per annum</b>		<b>1972-77</b>	<b>1977-82</b>
Consumption		4.40	6.50
<b>National Income per Consumer</b>			
High Fertility		4.66	4.15
Medium Fertility		4.74	4.26
Low Fertility		4.80	4.40
<b>Consumption per consumer</b>			
High Fertility		1.33	2.91
Medium Fertility		1.39	3.02
Low Fertility		1.44	3.15

(\*) At Factor Cost.

Table : 3.8 : Gross National Product, Consumption, Investments and savings Growth 1972-1982

Year	G.N.P		Consumption			Investments			Domestic Savings		
	Index	Annual increase%	Index	Annual increase%	ratio to G.N.P.	Index	Annual increase%	ratio to G.N.P.	Index	Annual increase%	ratio to G.N.P.
1972	100	—	100	—	939	100	—	11.8	100	—	9.2
1973	105.5	5.5	104.3	4.3	92.8	120.3	20.3	13.6	117.0	17.0	10.2
1974	118.0	6.1	109.4	4.9	91.7	134.0	11.4	14.1	134.8	15.1	11.1
1975	120.6	7.7	113.1	3.4	88.0	165.1	23.3	16.2	183.3	36.0	14.0
1976	130.8	8.2	117.4	3.8	84.4	186.2	12.7	16.8	223.1	21.7	15.8
1977	139.3	6.7	122.0	4.0	82.2	206.7	11.0	17.5	269.2	20.6	17.9
		(1)		(1)			(1)			(1)	
1982	196.3	8.0	161.7	6.5	77.7	307.7	9.8	18.6	449.2	13.4	21.3

(1) 1977-82 average annual increase (%)

Moreover during 1972/76 the ratio of domestic savings to G.N.P. is expected to be less than the ratio of investments to G.N.P., i.e. the plan will depend on external financing. Fertility control can play an important role in achieving the development plan because it can decrease the rate of growth of consumption, thus increasing domestic savings to match the planned size of investments or at least to lessen the burden of foreign resources on the economy.

#### • Conclusion

A.R. Egypt is facing a rapid population growth which adversely affects economic development. The last economic plan contributed to the changes in the demographic situation of the country such as the downward trend of fertility and mortality, but still the crude rate of natural increase and dependency burden are high.

The rapid population growth during the last economic plan resulted in a large consumptive expenditure and consequently decreasing the size of local savings, as well as directing increasing investments to services sectors. The gross rate of economic growth slightly exceeded the high rate of population growth in some years.

Population projections during the next eco-

nomie plan period 1972/82 showed that the fertility control can play a significant role in achieving the plan targets. Fertility control will increase the proportion of population in working ages, decrease dependency burden, increase consumption per consumer (improvement of the population's standard of living) and increase the surplus from per-capita income that usually goes to savings, which is essential in the achievement of the economic plan.

Comparing national income per consumer with consumption per consumer (from the same table), reveals that there will be an increasing surplus from income, that usually goes to saving under low fertility, i.e., declining fertility provides more consumption and income per consumer. Undoubtedly, the increase of savings is essential in the achievement of development plans.

#### • Total Consumption, Investments and Savings 1972 / 1982

The projected growth of G.N.P., consumption, investments and domestic savings 1972/ 82 are shown in Table 3.8. The table shows that the percentage annual increase of consumption is higher than the rate of population growth. The ratio of consumption to G.N.P. is still high.

By 1977 the number of dependents will be 83 under high projection and 81 under low projection. And in 1982, it will be 85 under high projection and 80 under low projection.

In short, declining fertility is the main way to decrease dependency ratios. Furthermore, the more fertility declines, the more consumption decreases and the more economy flourishes.

#### National Income

Table 3.5. show how national income and per-capita-income are going to increase along with different rates of population growth.

Table 3.5 : National Income with Different Rates of Population Growth 1972-82

	1972 (Base Year)	1977	1982
National Income (Mill. L.E.)	2856	4028	5625
Average annual % increase	—	7.1	12.2
National Income per person (L.E.)	81.98	100.93	122.56
High Fertility	81.98	101.38	124.10
Medium Fertility	81.98	101.85	125.75
Low Fertility	Indices, 1972 = 100		
	100	123.1	149.5
High Fertility	100	123.1	151.4
Medium Fertility	100	124.2	153.4
Low Fertility	Average Annual % Increase		
	1972-77	1977-82	
High Fertility	4.3	4.3	
Medium Fertility	4.4	4.5	
Low Fertility	4.5	4.7	

From the table it is obvious that the average annual rate of increase of national income during the first five years is expected to be 7.1% and 12.2% during the second five year. The plan will make a gradual increase in the per-capita income, i.e. it will reach 100.9 L.E. in 1977 and 122.6 L.E. in 1982 under high fertility, and 101.9 L.E. and 125.8 L.E. at the previous years under low fertility. Because of population growth, its average annual percentage increase will be 4.5% during 1972/77 and 4.7% during 1977/82 under low fertility, that are less than the average annual increase of national income.

The table also shows the related indices (1972 = 100) that clearly indicate the better effect of declining fertility on per-capita income. The per-capita income index is expected to be 123.1 in 1977 and 149.5 in 1982 under high fertility compared with 124.2 and 153.4 respectively under low fertility.

#### \* Consumption

It is advantageous to study the main impact of population pressure on economic development, which is consumption. Table 3.6 shows the expected numbers of equivalent adult con-

sumers under different projections. Under high projection, they will reach 32,371 thousand in 1977 and 37,448 in 1982, with an average annual increase of 2.9% and 3.1% respectively. Under low projection, they will reach 32,193 thousand in 1977 and 36,865 thousand in 1982, with average annual increases of 2.7% and 2.9%. These rates of growth are higher than those of the total population growth. Therefore, those rates must be decreased, in order to accelerate the plan's rate of development.

In Table 3.7, we find the expected increase in consumption and its related measures. The average annual increase of total consumption during 1972/77 and 1977/82 is expected to be 4.4% and 6.5% respectively. The average annual increase of consumption per consumer during the above mentioned period, will be 1.33% and 2.91% under high fertility, and 1.44% and 3.15% under low fertility. That is to say, this increase of consumption represents an improvement in population's standard of living, the increase must be accompanied by real growth of production, otherwise it will represent an obstacle to development.

Table 3.6 : Projection of total Population and of Equivalent Adult Consumers and Growth Rates by Five - Years periods 1972-1982

Year	Population			Equivalent Adult Consumers				
	(Base year)	High	Medium	Low	(Base Year)	High	Medium	Low
Number (000)								
1972	34839				28307			
1977		39907	39730	39550		32371	32283	32193
1982		45895	45326	44733		37556	32283	32193
Average annual Increase (000)								
1972-77		1014	978	942		813	795	777
1977-82		1198	1119	1037		1015	976	934
Average Annual Increase (%)								
1972-77		2.7	2.6	2.5		2.9	2.8	2.7
1977-82		2.7	2.6	2.4		3.1	3.0	2.9

Table 3.3 (Continued)

Item	1972-77	1977-82
Fertility Assumed Unchanged	2.70	2.70
Fertility Assumed to decline 0.5% per annum	2.625	2.555
Fertility Assumed to decline 1% per annum	2.550	2.415
<b>Net Reproduction Rate (N.R.R)</b>		
Fertility Assumed Unchanged	2.103	2.180
Fertility Assumed to decline 0.5% per annum	2.045	2.071
Fertility Assumed to decline 1% per annum	1.987	1.958
<b>Expectation of Life (Years)</b>		
Males :		
At birth	53.7	55.2
At age 15	50.6	51.9
At age 50	21.9	22.5
Females :		
At birth	56.4	59.4
At age 15	53.8	55.3
At age 50	24.2	24.9

Yet, it has been noted that there shall be higher rate of population growth during the plan period. So, there is an urgent need for more fertility control to achieve the plan targets. The necessity of this comes from the idea that the fertility rates may go up during the coming years for the possibility of putting an end to the current exceptional condition of the war.

#### Age Composition

According to Table 3.1. and 5, we can observe the expected age composition during the next plan period. The population of age 0-14 will represent 42% of total population in 1977, and will reach 42.4% by 1982 if the fertility remained unchanged. But if the fertility declined by 1% annually, this age group will represent 41.5% in 1977 and 40.9% in 1982.

In other words, the proportion of population

in working ages (15-64) will increase to 55.1% in 1977 and 55.5% by 1982 if fertility declined, instead of 54.6% and 54.1% respectively if fertility remained unchanged.

#### Persons in Labour Force Age Groups and Dependent Population

Estimates of number of persons in labour force age groups 15-64 by sex in the years 1972, 1977 and are given in Table 3.3.

As regards males, the increase from the base year (1972) will be about 13.1% in 1977 and 28.8% in 1982. By the end of the five-year plan periods, the increase for females will be more than that of males.

The variations of dependent population per 100 persons in labour force age groups, under different projections, is shown in Table 3.4.

Table 3.3 : Number of Persons in 'Labour Force Age Groups' 15-64 in the years 1972, 1977 and 1982.

Year	MALE			FEMALE			TOTAL		
	000	INDEX		000	INDEX		000	INDEX	
1972	9618	100		9631	100		19247	100	
1977	10874	113.1	100	10938	113.6	100	21812	113.3	100
1982	12383	128.8	113.9	12423	129.0	113.6	24806	128.9	113.7

Table 3.4

Number of Dependent Population per 100 persons in 'Labour Force Age Group' 15-64 under Alternative Projections (1972-1982)

Year	Projection							
	(Base Year)		High		Medium		Low	
	All Dependents	—15	All Dependents	—15	All Dependents	—15	All Dependents	—15
1972	76	81						
1977			77	83	76	82	75	81
1982			78	85	75	82	73	80



**Table 3.1**  
**Projected Population of the A.R. Egypt**  
**1972 - 1982 by Five-Year Age Group and by Sex**

(In Thousands)

Sex & Age	Base Year 1972	High Projection 1977	1982	Medium Projection 1977	1982	Low Projection 1977	1982
<b>Males</b>							
0-4	3164	3297	3784	3207	3581	3115	3367
5-9	2320	3009	3162	3009	3076	3009	2958
10-14	1969	2292	2979	2292	2979	2292	2979
15-19	1740	1947	2270	1947	2270	1947	2270
20-24	1460	1710	1919	1710	1919	1710	1919
25-29	1283	1430	1680	1430	1680	1430	1680
30-34	1125	1255	1403	1255	1403	1255	1403
35-39	906	1097	1227	1097	1227	1097	1227
40-44	844	936	1067	936	1067	936	1067
45-49	721	810	902	810	902	810	902
50-54	615	682	770	682	770	682	770
55-59	492	569	634	569	634	569	634
60-64	370	438	511	438	511	438	511
65-69	246	311	372	311	372	311	372
70 +	264	323	410	323	410	323	410
<b>Tot. Mal.</b>	<b>17579</b>	<b>20106</b>	<b>23090</b>	<b>20016</b>	<b>22801</b>	<b>19824</b>	<b>22499</b>
<b>Females</b>							
0-4	2952	3192	3605	3105	3460	3017	3263
5-9	2209	2816	3075	2816	2991	2816	2906
10-14	1933	2184	2791	2184	2791	2184	2791
15-19	1709	1912	2165	1912	2165	1912	2165
20-25	1501	1684	1890	1684	1890	1684	1890
25-29	1295	1475	1660	1475	1660	1475	1660
30-34	1121	1270	1452	1270	1452	1270	1452
35-39	1002	1097	1248	1097	1248	1097	1248
40-44	846	978	1075	978	1075	978	1075
45-49	724	822	954	822	954	822	954
50-54	587	696	795	696	795	696	795
55-59	483	557	666	557	666	557	666
60-64	363	445	518	445	518	445	518
65-69	242	318	395	318	395	318	395
70 +	293	353	456	353	456	353	456
<b>Tot. Fem.</b>	<b>17260</b>	<b>19801</b>	<b>22805</b>	<b>19714</b>	<b>22525</b>	<b>19626</b>	<b>22234</b>
<b>Grand Total</b>	<b>34839</b>	<b>39907</b>	<b>45895</b>	<b>39730</b>	<b>45326</b>	<b>39550</b>	<b>44733</b>

**Table 3.2**  
**Various Demographic Measures for Projected Population of the A.R.E., 1972 - 77**  
**& 1977 - 82**

Item	1972-77	1977-82
<b>Birth Rates (0/00) (C.B.R.)</b>		
Fertility Assumed Unchanged	40.37	39.65
Fertility Assumed to decline 0.5% per annum	39.37	37.86
Fertility Assumed to decline 1% per annum	38.34	35.93
<b>Death Rates (0/00) (C.D.R.)</b>		
Fertility Assumed Unchanged	13.22	11.68
Fertility Assumed to decline 0.5% per annum	13.17	11.55
Fertility Assumed to decline 1% per annum	13.12	11.41
<b>Growth Rate (0/00)</b>		
Fertility Assumed Unchanged	27.15	27.97
Fertility Assumed to decline 0.5% per annum	26.20	26.31
Fertility Assumed to decline 1% per annum	25.22	24.52
<b>Total Fertility Rate (T.F.R.)</b>		
Fertility Assumed Unchanged	5.535	5.535
Fertility Assumed to decline 0.5% per annum	5.381	5.238
Fertility Assumed to decline 1% per annum	5.228	4.951
<b>Gross Reproduction Rate (G.R.R.)</b>		

\*\*\*\*\*  
**PART FOUR**  
**FUTURE POPULATION GROWTH**  
**AND ECONOMIC DEVELOPMENT**  
**DURING THE NEXT PLAN PERIOD 1972/82.**  
 \*\*\*\*\*

After the past analysis of demographic trends and economic development, this part attempts a study of the same situation for the next ten years. The future economic variables are derived from the scheme of economic development plan 1973 - 1982. The demographic variables and their related aspects are projected during the same period.

• **Population Projections**

The future population of the A.R. Egypt is projected for the next economic plan period on the basis of three sets of assumptions about fertility and mortality (Component method).

a) **Fertility**

Studying the observed fertility function during 1960-1969 (Table 1.3.), we observed a decline in fertility. The average percentage decline in G.R.R. was about 1% per annum. Accordingly, for «Low» projection, the G.R.R. is assumed to decline by 1% per annum. The value of G.R.R. in 1982 is expected to be 2.35 compared with 2.70 in 1969. In «Medium» projection the G.R.R. is assumed to decline slightly by 0.5% per annum. As a result, the G.R.R. will decline to 2.52 in 1982. The «High» projection based on G.R.R. of 2.7 that remains constant, as it is for the latest available data (1969).

b) **Mortality**

As for mortality, one assumption is made depending on the U.N. model assumption of future mortality decline (1). The male expectation of life will increase with half a year rate per year. The female expectation of life at birth will increase uniformly at the rate of 0.6 year per year during 1966-1982. The mortality function is determined by using model life table (1).

In the beginning; the latest observed fertility function (1969 - Table 1.3) was used to prepare the various projections, but when applied to the female population it failed to yield reasonable number of births and consequently affected the population of age-groups 0-4 and 5-9 under successive projections. The unreasonable

results came from the thought that the observed age specific fertility rates were erroneous due to the misstatement of ages of mothers. This can be observed from Table 1.3. as follows :

- a) The observed A.S.F.R. for the first age group (15-19) is very small for a country like Egypt whose fertility is high.
- b) The observed A.S.F.R. for the last age group (45-49) is very high in comparison with the first age group. And cannot be accepted for Egypt.
- c) The peak of the observed age specific fertility rates curve is in the age group 30-34 (late) which partly contradicts with situation of countries with high fertility.

Therefore, the alternative was to select a model fertility schedule with G.R.R. equal to 2.7 from the model fertility schedules of stable population. The fertility function of the A.R. Egypt in 1969 was interpolated from the table of model fertility functions (2). The projections started with the population estimates of 1972 (base year) prepared by C.A.P.M.A.S. (Table 3.1).

The projected population, by age and sex, are given in Table 3.1. This Table with Fig. 3, shows that the population of the A.R.E. will reach 39.9 and 45.9 million by 1977 and 1982 respectively under high projection, 39.7 and 45.3 million under medium projection, and 39.6 and 44.7 million under low projection.

• **Population Parameters for 1972 & 1982**

Various demographic measures for the projected populations were calculated and they are shown in Table 3.2. During the first five year plan period 1972-1977 it is expected that C.B.R. will reach 40.3% if fertility remains unchanged and 36.3% if fertility declined by 1% per annum (The observed rate). It is estimated that C.B.R. will reach 35.9% and total fertility rate will be 4.851 during the next five year plan period 1977-82 if fertility declined by the observed rate. It is expected that N.R.R. will reach 2.103 and 2.189 during 1972-77 and 1977-82 respectively if fertility remains unchanged, compared with 1.987 and 1.958 respectively if fertility declined by 1% per annum.

(1) United Nations, Manual 3. Methods for population projections by sex and age (New York : U.N. 1958), p. 28.

(1) A.J. Coale and P. Demeny, **Regional Life Tables and Stable Populations** (New Jersey. Princeton University Press, 1966).  
 (2) M.S. Khodary, «Use of Census Age Distribution for Estimating Basic Demographic Parameters», From : **Demographic Measures and Population Growth in Arab Countries** (Cairo : C.D.C. 1970), pp. 271-272.

Table 2.3

## Total Consumption and Gross National Product During the Two Five-Year Plans Period

Year	Personal Consumption %		Consumption % Governmental			Total		Ratio of Consumption to G.N.P.
	Mill. L.E.	Index annual inc.	Mill. L.E.	Index	annual inc.	Consumption	Mill. L.E.	
1959/60	974.0	100	—	228.1	100	1202.1	1319.0	87.2
1964/65	1462.9	150.2	17.3	437.4	191.8	8.9	1900.3	86.7
1969/70	1195.6	199.1	7.3	717.0	314.3	11.2	2656.6	90.8
1960/61-1964/65	1939.6	122.8	8.6	332.1	145.6	14.6	1527.7	87.5
1965/66-1969/70	1745.0	179.2	5.8	578.8	253.8	10.5	2323.8	89.8

Computed from : C.A.P.M.A.S., *Population and Development* (Cairo, June 1973), P. 264.

In this respect, it must be understood that :

- 1) There should be a rational rate of increase of consumption to achieve development. On the other hand, it should not be less than the rate of population growth to avoid decreasing the standard of living.
- 2) The rate of increase of total consumption should not exceed the rate of increase of gross domestic product (G.D.P.) to provide the needed resources for financing investments. (During many years of last plan period, the rate of total consumption increase exceeded the rate of G.D.P. increase).

The high increase of consumption during the last two plans, as already stated, was reflected in the size of domestic saving that become incapable to match the investments i.e., the deficit was to be financed by foreign resources. The average ratio of savings to G.N.P. during the plan period was 12.9%. It was relatively small and did not achieve much progress. Average per-capita savings during 1965/66 - 1969/70 reached 10.8 L.E. compared with 8 L.E. during 1960/61 - 1964/65. Its slight increase was due to the high fertility, high dependency burden and

rapid increase of consumption. This resulted in a slight change in marginal propensity to save.

Because of the rapid population growth, more annual increase of investments was directed to the services sectors on the account of productive and community sectors, e.g. the average annual increase of fixed capital formation during the plan period was 13.4% for transportation sector 12% for public utilities compared with 10.1% agriculture and 12.3% for industry.

#### \* Employment and Civil Labour Force

Table 2.4 shows the development of employment and civil labour force during the plan period (1960/61 - 1969/70). The plan achieved an average increase of employment (from the base year) of 14.8% during 1960/61 - 1964/65 compared with 31.2% during 1965/66 - 1969/70. As regards civil labour force, these values were 16.5% and 28% respectively i.e., the growth of employment was more than the growth of civil labour force. The average percentage of employment to civil labour force was 92.9% during the first plan compared with 91.7% during the second plan.

Table 2.4 - Employment &amp; Civil Labour Force. A.R.E. 1960/60 - 1969/70

Year	Employment		Civil Labour Force		% Civil Labour Force to population
	(000)		(000)		
1959/60	8006.0		6711	89.5	26.2
1964/65	7373.9		7918	93.1	27.3
1969/70	8274.7		8985.8	92.1	27.3
1960/61-1964/65	6897.1		7418	92.9	26.8
1965/66-1969/70	7878.7		8599.1	91.7	27.4
Indices (1959/60=100)					
1960/61-1964/65	114.8		110.5	103.8	102.3
1965/66-1969/70	131.2		128.0	102.5	104.6

Computed from : C.A.P.M.A.S., *Development of Economic Variables* (Cairo, January 1972), P. 30.

The table shows slight increases of the percentages of each of the employment and the civil labour force to population. It indicates that about 70% of population are dependent.

Generally, it must be understood that :

- a) On account of the high population growth, there should be new work opportunities to absorb the steady increase in labour force, as well as new fixed capital formation for those opportunities.
- b) The growth of wages should not exceed the growth of productivity to avoid inflation; in other words to avoid decreasing the population's standard of living.

## \* Agricultural Wealth

Agricultural resources represent the basic source of population subsistence. The computations for cultivated and cropped area clearly showed downward trend of per-capita share of cropped area. Its average during 1966/70 was 0.335 feddan compared with 0.367 feddan during 1961/65. Its average annual decrease during those periods was 1.5% and 2.7% respectively. A similar trend is found in the development of cultivated area. The rate of increase of cropped area does not go along with the rapid population growth and thus does not meet all requirements of growing consumption; on the other hand it decreased the productivity of agricultural worker. Employment in agricultural sector is more than 50% of total employment. The development of agricultural sector is no easy task and needs a greater excess of capital formation and efforts than those required to sustain the growing population at existing levels.

## \* National Income

The development of national income and per-capita income measures was calculated during the plan period. It was found that the economic development has achieved a general increase of national income and per-capita income. The average per-capita income during 1965/66 - 1969/70 reached 71.2 L.E., and 58 L.E. during 1965/66 - 1960/61 at current prices, compared with 51.3 L.E. and 47.4 at constant prices (Table 2.2). The annual increase of per-capita income was less than the annual increase of national income which is attributed to the high population

growth. In addition, the growth of per-capita income from the base year (1959/60) was less than the growth of national income. Also the growth of per-capita income at constant prices from the base year was less than the growth of population in many years. Thus the rapid population growth has affected slightly the improvement of the standard of living.

## \* Consumption, Saving and Capital Formation

Consumption represents the direct impact of population growth and plays an important role in development because of its relation to savings and investments.

Table 2.3 show the growing consumption and its relation to gross national product (G.N.P.). From the table, it is observed that the rapid population growth is reflected in doubling the personal consumption by the end of the plan, as well as trebling the governmental consumption to provide suitable services to the growing population. Therefore, the total consumption absorbed 87.5% of G.N.P. during 1960/61 - 1964/65 compared with 89.8% during 1965/66 - 1969/70, which is reflected in decreasing the size and proportion of investments during the second plan. And thus, the annual rate of consumption increase has exceeded the rate of population growth. Therefore, high fertility, rural-urban migration, increasing per-capita income and income-elasticity (which is more than one for the expenditure on about half of food commodities) were the main reasons for increasing consumption.

Table 2.2  
National Income Measures, A.R.E.  
1969/80 - 1969/70

Year	At Current prices				At Constant prices (52/53)			
	Per-Capita			% annual inc.	Per-Capita			% annual inc.
	Mill. L.E.	L.E.	Index		Mill. L.E.	L.E.	Index	
1959/60	1288.6	50.4	100	—	1091.0	42.6	100	—
1964/65	1953.3	67.3	133.5	10.0	1480.0	51.0	119.7	2.0
1969/70	2508.3	76.2	151.2	6.3	1140.0	53.1	124.6	4.3
1960/61-1964/65	1603.9	58.0	115.0	6.0	1309.0	47.4	111.1	3.7
1965/66-1969/70	2248.2	71.2	142.0	2.6	1807.0	51.3	120.5	0.9

Computed from : Population and Development (Cairo, June 1973), PP. 242-243.

vity rate (6+) reached 51.6 compared with 54.6 in 1960, consequently the gross years of active life (assuming 70 as maximum limit for the age group 65+) in 1969 reached 50.1 compared with 50.6 in 1960. The decline is attributed to economic development that implies decreasing the proportion of labour force in agricultural sector and increasing education enrolment. The age specific activity rates illustrate this point. They showed a low downward trend (-38.8%) for 6-14 age group in the same period. On the other hand, economic development increased the activity rates for 20-29; 30-39; 40-49 and 50-59 age groups.

**Table 1.5**

Age Specific Activity Rates (Males)

A.R.E 1960/66/69

Age group	1960	1966	1969
6-11	17.8	9.2	10.9
12-14	29.2	34.8	39.3
15-19	68.0	58.5	57.0
20-29	89.8	83.7	80.3
30-39	97.2	98.0	96.8
40-49	97.2	98.4	98.6
50-59	94.9	96.9	96.2
60-64	84.7	86.0	85.1
65+	62.2	63.3	63.7
Gross Years (*)			
of active life	50.6	49.7	50.1
Crude Activity			
Rate (6+)	54.6	52.2	51.6

(\*) Assuming age 70 as maximum limit for the age group 65+ Computed from:

C.A.P.M.A.S. Population Researches & Studies (Vol. No. 3 April 1972), P. 46

During the latter part of the economic development plan (1966 & 1969), specific activity rates for 50-59 and 60-64 age groups showed a downward trend caused by the expansion of social security schemes and employment in the organized (governmental) sector. Finally, there was a slight increase for 65+ age group that usually concentrated rural areas (agricultural sector). This increase may be attributed to rural-urban migration of middle age groups leaving old ages to remain in the agricultural activities.

### PART THREE CURRENT ECONOMIC DEVELOPMENT AND POPULATION GROWTH

This part aims at reviewing the economic side of the population growth studying the major points of economic development which have been achieved during the last economic plan (1960/61-1969/70) and its relation to population growth.

#### e Gross and net rate of economic growth

The gross and net rates of national economic growth were calculated according to Harrod-Domar model of growth.

Table 2.1. presents gross and net rates of economic growth from 1960-1961 to 1969-1970. During the early years of the plan (1960/61 and 1961/62) gross rate of economic growth slightly exceeded the high rate of population growth. The opposite occurred in 1966/67 and 1967/68 and it may be partially attributed to the June war. Decreasing rate of population growth offers more opportunities for economic progress.

**Table 2.1 - Gross and Net Rate of Economic Growth According to Harrod-Domar Model of Growth, 1960/61-1969/70**

	1960/61	1965/66	1967/68	1969/70
(1) National Income* (Mill. L.E.)	1365.3	2109.4	2164.5	2508.3
(2) National Income (Mill. L.E.)	78.7	156.1	5.9	208.3
(3) Net Investments (Mill. L.E.)**	203.0	408.5	313.0	381.1
Rate of Capital Formation (F)				
(3) X 100				
(1)	14.87	19.37	14.46	15.19
Capital Output Ratio (R)				
(3)				
(2)	2.65	2.62	53.05	1.83
Gross Rate of Economic Growth (G)				
F (%)				
R	5.61	7.39	0.27	8.30
Rate of Population Growth (P) (%)	2.54	2.54	2.54	2.54
Net Rate of Economic Growth (G-P)	% 3.07	4.85	-2.27	5.76

(\*) At current prices.

(\*\*) As depreciation data are not available, investments (fixed Capital formation) are decreased by approximate value of depreciation (10%).

# ECONOMIC DEVELOPMENT IN RELATION TO POPULATION GROWTH IN THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT (PRESENT & FUTURE)

- 2 -

BY  
**MOHAMED SHERIF TAWFIK**  
Assistant Lecturer  
Faculty of commerce  
Zagazig University

## \* Mortality

During the 1960's there was a general trend of mortality decline, which is attributed to development efforts and particularly to :

- 1) Rising per-capita income, the standard of living and the improvement of social and economic conditions.

### a) Death Rate

Table 1.2. shows the general downward trend of C.D.R. It reached 14.1% in 1965; 13.1% in 1971 compared with 16.9% in 1960.

Its declining trend may be explained by the great decline in infant mortality rate. Moreover, it relatively contributed in maintaining the annual rate of natural increase at a high level.

### b) Specific Death Rates

Most age groups achieved remarkable decline in specific death rates during the period 1960 — 1969 as shown in Table 1.4.

**Table 1.4**

**Observed Age Specific Death Rates A.R.E.,  
1960 — 1969**

Age group	Average A.S.D.R.		
	1960-64	65-69	% change
0-4	60.74	54.03	-11.1
5-9	2.09	1.87	-10.5
10-14	1.82	1.67	- 8.3
15-19	2.00	2.24	+12.0
20-24	2.14	2.27	+ 6.1
25-29	2.57	2.34	- 9.0
30-34	3.27	2.88	-11.9
35-39	3.84	3.64	- 5.2
40-44	5.16	4.86	- 5.8
45-49	6.27	6.72	+ 7.2
50-54	11.34	10.49	- 7.5
55-59	13.18	16.16	+22.6
60-64	21.91	21.04	- 4.0
65-69	38.80	49.95	+28.7
70-74	58.32	51.55	-11.6
75+	232.53	195.47	-15.9

Computed from :

C.A.P.M.A.S., **Population Researches & Studies**

(Vol. 1. No. 2 January 1972), PP. 40-46.

During 1965-69, the specific death rate for 0-4 age group reached 54.03% compared with 60.74% during 1960-64, these rates were 1.87% and 2.09% respectively for 5-9 age group. The percentage decrease between these two periods was 11.1% for 0-4 age group and 10.5% for 5-9 age group. However mortality rates increased for few age groups.

Although there is a declining trend in mortality, death rates are still high and represent a loss to the state of human investments.

## \* Population Movement

Throughout 1960's there was a high tendency to rural - urban migration. The percentage of urban population to the total population reached 40% in 1966 compared with 37% in 1960, and it was expected that this percentage was to reach 42% by 1970 (1). Economic development, industrialization and high wages of non-agricultural activities were the basic reasons behind this movement. The effect of this migration is greater rates of population growth in cities, instability in urban services, changes in per-capita income and increasing consumption because its patterns differ from rural to urban areas.

## \* Activity Rates

Table 1.5 shows male activity rates in the years 1960, 1966, and 1969. In 1969 the crude acti-

- 1) C.A.P.M.A.S., «Population Growth and Development in Egypt» **Population Researches and Studies** (Vol. 1. No. 3, April 1972), P. 49.



# بنك ناصر الإجتماعى

٣٥ شارع قصر النيل - القاهرة ت ٤١٤٩١ / ٤١٨٣٦

## الأهداف :

- وترويض اجتماعية
- وترويض اجتماعية
- وترويض لطلاب الجامعات والمعاهد العليا
- تأمين اجتماعى
- تأمين تعاونى
- حسابات جارية
- دفاتر إيداع متقدمة التساحب
- التبرعات
- التوديع الاستثنائية
- مشروع تسيير سيارات التاكسى
- بمحافظات الجمهورية

فروع البنك : القاهرة - الإسكندرية - أسيوط - الزقازيق - طنطا - شبراخيت - الإحساء  
بورسعيد - بورس - الاسماعيليه - بنى سويف - قنا - افيج - أبون - البراءة - القصبة

## بنك ناصر الاجتماعى

رأى العمل المصرى الاجتماعى فى الشرق الأوسط

ورقولة البنوك الإسلامية فى العالم الإسلامي

مطابع الأخبار



وثيقة

التأمين لمخاطبة الاستثمار في الأرباح

على حياة شخصين

\* لكل زوجين \* لكل أخوين \* لكل شركيين في عمل

تقدمها ....

شركة مصر للتأمين

